

Distr.: General
9 June 2005
Arabic
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨
من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

التقرير الدوري الثالث للدول الأطراف

سورينام*

* تصدر هذه الوثيقة بدون تحرير رسمي.

للاطلاع على التقريرين الدوريين الأولي والثاني المجمعين اللذين قدمتهما حكومة سورينام، أنظر الوثيقة CEDAW/C/SUR/1-2 التي نظرت فيها اللجنة في دورتها السابعة والعشرين.

المحتويات

الصفحة		
٣مقدمة	ألف -
٧صورة عامة للحالة الاجتماعية - الاقتصادية في سورينام	باء -
		الباب الأول
١١تعريف التمييز والتدابير المناسبة	المادتان ١ و ٢ -
١٣حقوق الإنسان	المادة ٣ -
١٥التمييز الإيجابي	المادة ٤ -
١٦القضاء على التحيزات	المادة ٥ -
١٧الاتجار بالمرأة	المادة ٦ -
		الباب الثاني
١٨الحياة السياسية والحياة العامة	المادة ٧ -
٢٦المشاركة الدولية	المادة ٨ -
٢٨الجنسية	المادة ٩ -
		الباب الثالث
٢٩التعليم	المادة ١٠ -
٤٥العمل	المادة ١١ -
٦١الصحة	المادة ١٢ -
٧٥الحياة الاقتصادية والاجتماعية	المادة ١٣ -
٨٩حقوق المرأة الريفية	المادة ١٤ -
		الباب الرابع
١٠٨المساواة أمام القانون	المادة ١٥ -
١١٠الزواج والعلاقات الأسرية	المادة ١٦
١١٢المراجع	

ألف - مقدمة

كما ذُكر في التقرير السابق فإن سورينام قد صدّقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ١٩٩٣ (قُدِّم صك التصديق إلى الأمين العام للأمم المتحدة، S.G. no. LA41TR/221/1 (4-8) بتاريخ ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٣). ووفقاً للمادة ٢٧ من الدستور فإن هذه الاتفاقية دخلت حيز النفاذ بالنسبة لسورينام في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٣ (VB. 1993, no.2). وبالتصديق على الاتفاقية ألزمت سورينام نفسها بضمان القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبإدراج مبدأ المساواة بين الجنسين في تشريعها الوطني. والتقاريران الأولي والثاني المجمَّعان للفترة ١ نيسان/أبريل ١٩٩٣ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ قُدِّما وعُرِضا على اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة التابعة للأمم المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وهذا التقرير، وهو التقرير الثالث، يشمل فترة تقديم التقارير التي تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ وتنتهي في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٢. وفي تجميع هذا التقرير المرحلي الثالث استقر الاختيار مرة أخرى على إجراء مشاورات واسعة النطاق مع الحكومة والمنظمات غير الحكومية. وقد نوقش مشروع التقرير باستفاضة مع ممثلي الحكومة والمنظمات غير الحكومية في مؤتمر عُقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٤. ووفقاً للمبادئ التوجيهية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة فإن هذا التقرير الثالث يشمل التشريع الوطني وسياسة الحكومة والمنظمات غير الحكومية منذ انتهاء الفترة السابقة لتقديم التقارير.

وسورينام وقَّعت أيضاً على اتفاقية فيينا لحقوق الإنسان، واتفاقية حقوق الطفل، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، واتفاقية بيليم دو بارا المتعلقة بمنع العنف ضد المرأة. وبذلك فإن البلد يُقرُّ بأهمية حقوق الإنسان. وحكومة سورينام ألزمت نفسها ليس فقط بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بل أيضاً بتحقيق المساواة والعدالة التامتين للرجل والمرأة في المجتمع.

وفي الخطة الإنمائية المتعددة السنوات التي وضعتها الحكومة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ ذُكر تعميم مراعاة المنظور الجنساني، ضمن أمور أخرى، كإجراء يتعلق بالسياسة لضمان المشاركة الكاملة للمرأة في العمليات الاجتماعية؛ ولتحسين توفير الرعاية الصحية الأولية من أجل ضمان توفير تلك الرعاية للنساء والأطفال في جميع أنحاء البلد ولكافة الناس في المناطق النائية؛ ولوضع وتنفيذ سياسة اجتماعية منطقية؛ ولحماية الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع التي تعرّف ضمنها فئة النساء على أنها واحدة من الفئات المستهدفة.

وأنشئ المكتب الوطني لسياسة الجنسين كإدارة تابعة لوزارة الداخلية في عام ١٩٩٧ وأفتتح في عام ١٩٩٨. وهذه المؤسسة كُلفت بمهمة تشجيع، ورصد، المساواة بين الجنسين في سورينام. وفي آذار/مارس ٢٠٠٠، نظّم مكتب سياسة الجنسين الوطنية مؤتمراً وطنياً للمرأة، وجرت في ذلك المؤتمر مناقشة التقدم الذي أُحرز بالنسبة لتنفيذ منهاج عمل بيجين إضافةً إلى إطار خطة العمل الوطنية لفترة السنوات الخمس المقبلة. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠١، قدمت وزارة الداخلية خطة الحكومة المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وهي الخطة التي بيّنت الأنشطة التي ستضطلع بها كل وزارة خلال فترة بقاء الحكومة في السلطة، وهي الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥، لتطبيق منظور جنساني في السياسة الوطنية والقطاعية بكاملها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، عُرضت سياسة الجنسين الوطنية وخطة العمل المتكاملة للجنسين للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥، ونوقش إطارهما خلال مؤتمر المرأة الذي عُقد في عام ٢٠٠٠. وخطة العمل المتكاملة للجنسين تشمل الأنشطة المذكورة في خطة تعميم مراعاة المنظور الجنساني للحكومة والأنشطة التي اعتبرت المنظمات غير الحكومية أن لها أولوية في السنوات المقبلة.

وخطة العمل المتكاملة للجنسين للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ تذكر المجالات التالية:

- ◆ دمج المنظور الجنساني في السياسة الوطنية وفي جميع الخطط والمشاريع؛
- ◆ بناء القدرات في تخطيط المسائل المتعلقة بالجنسين وإجراء دراسات وتحليلات تتعلق بتلك المسائل؛
- ◆ إتاحة فرص متساوية وعادلة للرجال والنساء والقضاء على التمييز ضد المرأة؛
- ◆ الإقرار بأن حقوق المرأة هي حقوق إنسان خاصة؛
- ◆ مكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة؛
- ◆ تشجيع مشاركة المرأة على جميع المستويات وفي جميع القطاعات؛
- ◆ التمييز الإيجابي بالنسبة لعدد النساء في المناصب التنفيذية؛
- ◆ البدء في إجراء تحليلات للمنظور الجنساني وللأثر بالنسبة لسياسة الاقتصاد الكلي؛
- ◆ تشجيع التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛
- ◆ إجراء مشاورات مع المنظمات غير الحكومية بشأن المسائل ذات الأولوية.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، نشرت وزارة الداخلية تقييماً لأربع اتفاقيات هي: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه واستتصاليه، واتفاقية البلدان الأمريكية لمنح الحقوق المدنية للمرأة، واتفاقية البلدان الأمريكية لمنح الحقوق السياسية للمرأة. وجرى دراسة الاتفاقيات، كما أُجريت مقارنة مع التشريع الوطني. وعرض التقييم أوجه النقص والتعديلات التي يتعين إدخالها على التشريع الوطني، كما أبرز الأحكام التمييزية في القوانين وقدم توصيات لرفع أوجه النقص أو إجراء تعديلات. وقد خلص مكتب سياسة الجنسين الوطنية إلى أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله لتحسين الوضع التمييزي للمرأة في سورينام؛ وأوصى بإدخال، أو زيادة، التمييز الإيجابي وبالقيام بكل ما هو ضروري لإلغاء جميع الأحكام التي تميز ضد المرأة في القوانين الحالية وذلك في أسرع وقت ممكن. وقدم التقرير توصيات محدّدة لمنع العنف ضد المرأة، وهي، تحديداً، أنه ينبغي أن تزيد الحكومة من مشاركتها في معالجة مشكلة العنف وذلك من خلال القيام بأنشطة منتظمة للتوعية العامة تستهدف الشباب والفتيات وإنشاء قاعدة بيانات بشأن العنف المنزلي من أجل إجراء حصر للظاهرة مع الجهات الفاعلة المعنية والتمكين من وضع نهج ملائم.

وسوف يعزّز مكتب سياسة الجنسين الوطنية من أجل رصد السياسة الوطنية المتعلقة بالجنسين. وفي الوقت نفسه فإنه سوف تتم إقامة، وإدامة، نقاط تنسيق بشأن الجنسين داخل الوزارات المختلفة. وسوف يواصل مكتب سياسة الجنسين الوطنية تسهيل أعمال المنظمات غير الحكومية، خاصة المنظمات النسائية، ولكنه سيكون مسؤولاً أيضاً عن تقديم المشورة والمساعدة التقنية للوزارات المختلفة في إنشاء، وتوسيع، نقاط التركيز المتعلقة بالجنسين.

ومقارنة بالفترة السابقة لتقديم التقارير، جرى تنفيذ الكثير من البرامج والمشاريع والأنشطة من أجل النساء والأطفال. وقد نتج ذلك عن سياسة الحكومة التي جرى توجيهها نحو تحسين وضع المرأة والأطفال في سورينام وعن عدد من برامج المنظمات الدولية التي دعمت سياسة الحكومة. ويمكن الإشارة إلى برنامج المشاريع الصغيرة للاتحاد الأوروبي؛ وصندوق التنمية المجتمعية في سورينام الذي أنشئ بدعم من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية؛ وصندوق المنظمات غير الحكومية، وهو البرنامج القطري المتعدد السنوات لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ والحكومة (كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢). وقد دعم تنفيذ المبادرات المذكورة أعلاه أيضاً برنامج المساواة بين الجنسين في منطقة البحر الكاريبي التابع للوكالة الكندية للتنمية الدولية ومدته خمس سنوات.

وإضافة إلى هذا فإن برنامج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومدته ثلاث سنوات، قد نُفذ بين تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وهذا

البرنامج كانت له أهمية كبيرة في تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في سورينام وكان يهدف إلى بناء قدرة الحكومة، وخاصة مكتب سياسة الجنسين الوطنية، بالنسبة لوضع سياسة تتعلق بالمرأة وقام بدور أساسي في المساعدة على صياغة سياسة الجنسين الوطنية وخطة العمل المتكاملة للجنسين وخطة تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وفي المساعدة على إنشاء شبكة لمنع العنف ضد المرأة. وقد أسهم هذا البرنامج أيضاً في زيادة التوعية العامة باتفاقيات القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

ولذلك فإنه ليس بالمستغرب أن المسوح والدراسات المختلفة قد أُضطلع بها خلال فترة تقديم التقارير هذه وهو ما أتاح على نحو أفضل معرفة وضع النساء والأطفال وكان مفيداً بدرجة كبيرة في إعداد هذا التقرير، إذ أن هذه المسوح والدراسات قدمت معلومات وبيانات لم تكن متوفرة من قبل. وعلى هذا فإن هذا التقرير هو، مرة أخرى، تقرير مستفيض، كما أنه يقدم تفاصيل لم تكن متاحة من قبل. ويجب أن يشار إلى الوثائق التالية التي لم يكن من الممكن الاستغناء عنها لمعرفة وضع المرأة في سورينام:

- النظام المتعدد المؤشرات لمجموعات في عام ٢٠٠٠، وهو من نواتج البرنامج الذي وضعته منظمة الأمم المتحدة للطفولة بالتعاون مع الحكومة والذي قدّم بيانات أساسية من قطاعات مختلفة، وهي بيانات أمكن باستخدامها تقييم وضع الأطفال في سورينام.
- التقرير الوطني عن مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل (نيسان/أبريل ٢٠٠١) الذي يبين وضع الأطفال في سورينام على أساس الأهداف التي جرت صياغتها خلال مؤتمر القمة العالمي لعام ١٩٨٩.
- تحليل وضع المرأة في سورينام (٢٠٠٠/٢٠٠١)، وهو من نواتج برنامج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، الذي يقدم بيانات أساسية وتحليلًا لوضع المرأة في سورينام.
- تقرير إحصاءات مختارة تتعلق بمسائل الجنسين، وهو من نواتج المكتب الإحصائي العام^(١) في إطار مشروع للجماعة الكاريبية والشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة وكان الغرض منه إعطاء زخم في اتجاه توفير معلومات عن المسائل المتعلقة بالجنسين.

(١) في عام ٢٠٠٣ احترق مبنى المكتب الإحصائي العام. وقد فقدت جميع البيانات التي لم يتم تجهيزها والتي جُمعت خلال التعداد الوطني، ونتج عن ذلك عدم توفر معلومات أساسية من أجل هذا التقرير.

باء - صورة عامة للحالة الاجتماعية - الاقتصادية في سورينام

الهيكل السياسي

أصبحت سورينام مستعمرة تابعة لهولندا في عام ١٦٦٧. وقد عُيِّن ممثل للشعب في عام ١٨٦٦، في حين أُجري استفتاء عام للرجال والنساء في عام ١٩٤٨. وقد شكَّلت الأحزاب السياسة الأولى بعد الحرب العالمية الأولى بفترة قصيرة وأُجريت أول انتخابات عامة في عام ١٩٤٩. وحصلت سورينام على مركز الاستقلال الذاتي في إطار مملكة هولندا في عام ١٩٥٤ وأصبحت مستقلة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥. وقبل الاستقلال وبعده كانت السياسة في سورينام تدار من جانب عدد كبير من الأحزاب المتحالفة التي كانت تُنشأ في كثير من الأحيان على أسس عرقية. وبعد الانقلاب العسكري الذي وقع في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٠ ظل العسكريون في السلطة حتى عام ١٩٨٧. والانتخابات العامة التي أُجريت في عام ١٩٨٧ جلبت حكومة مدنية للسلطة مرة أخرى حتى ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ عندما وقع انقلاب آخر. وبعد ذلك أُجريت انتخابات عامة وحررة ونزيبه في الأعوام ١٩٩١ و١٩٩٦ و٢٠٠٠.

وكما ذُكر في التقرير السابق فإن الدستور الحالي لسورينام يرجع إلى عام ١٩٨٧ وأُدخل عليه التعديل الأخير في عام ١٩٩٢. والهيكل الديمقراطي هي هيكل مماثلة لما يرد وصفه في التقرير السابق. وجمهورية سورينام هي دولة ديمقراطية تقوم على أساس سيادة الشعب واحترام الحقوق والحريات (دستور جمهورية سورينام، الفقرة ٢ من المادة ١). والسلطة السياسية موجودة في يد الشعب وهي تنفذ وفقاً للدستور (الفقرة ١ من المادة ٥٢). والديمقراطية السياسية تتسم بالمشاركة والتمثيل من جانب شعب سورينام في إقامة نظام سياسي ديمقراطي والمشاركة في التشريع والإدارة في اتجاه إدامة هذا النظام وتوسيع نطاقه (الفقرة ٢ من المادة ٥٢). وجمهورية سورينام هي دولة غير اتحادية غير مركزية؛ إذ يتكون الهيكل الديمقراطي من مستوى إقليمي من الإدارات الحكومية التي يحدد القانون وظائفها وتنظيمها واختصاصاتها وإجراءاتها وتتماشى مع مبادئ المشاركة والديمقراطية واللامركزية بالنسبة للحكومة والتشريع (المادة ١٥٩).

الموارد الطبيعية

تتوفر لدى سورينام الموارد الطبيعية التالية: الأخشاب، وإمكانات توليد الطاقة الكهربائية المائية، والأسماك، والجمبري، والبوكسيت، والنفط، وخام الحديد، والذهب، وكميات قليلة من النيكل والنحاس والبلاطين. ومنتجات التصدير الرئيسية هي البوكسيت،

والألومينا، والنفط، والأرز، والخضروات، والجمبري، والأسماك ومنتجات الأسماك، والأخشاب، ومنتجات الأخشاب.

البيئة

تعتبر سورينام مكاناً فريداً في العالم وذلك بسبب غاباتها الغنية التي ترويه الأمطار وتنوعها البيولوجي. وبموجب قرار الدولة رقم ٦٥ الذي صدر في عام ١٩٨٩ أنشئت محمية الطبيعة المركزية في سورينام في غابة إستوائية أولية ترويه الأمطار مساحتها تزيد على ١,٦ مليون هكتار. وهذه المحمية تربط ثلاث مناطق محمية هامة في سورينام الوسطى - محمية ريفالين الطبيعية في الشمال ومحمية تافيلبرغ الطبيعية في الوسط ومحمية إيرتس هانغبيرغ في الجنوب. وإنشاء محمية سورينام الطبيعية المركزية هو حجر الزاوية بالنسبة لالتزام سورينام بالتنمية على أساس حماية البيئة، كما أنه يعطي سورينام دوراً ريادياً جديداً في حفظ التنوع البيولوجي الإستوائي في العالم. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ قررت لجنة التراث العالمي التابعة لمنظمة "اليونسكو" في سيدني في استراليا إدراج محمية الطبيعة المركزية في سورينام في قائمة التراث العالمي.

وسورينام هي أيضاً طرف في عدد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية الإقليمية التي تقر بالحاجة إلى حماية البيئة. وأهم هذه المعاهدات والاتفاقيات: اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض (١٩٧٣)؛ ومعاهدة التعاون الأمازوني (١٩٧٨)؛ واتفاقية التنوع البيولوجي (١٩٩٢)؛ واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ (١٩٩٢). وتتولى وزارة العمل والتنمية التكنولوجية والبيئة تنسيق، وتنفيذ، السياسة الوطنية المتعلقة بالبيئة. وفي عام ٢٠٠٢ أنشأ الوزير مجلساً جديداً هو مجلس البيئة الوطني الذي يقدم المشورة إلى الحكومة بشأن سياستها البيئية.

الاستحقاقات الاجتماعية

يوجد في سورينام عدد من الاستحقاقات الاجتماعية: معاش الشيخوخة، وعلاوة الأطفال، والتأمين الصحي عن طريق صندوق التأمين الصحي التابع للدولة أو عن طريق جهات تأمين خاصة، والرعاية الطبية، والمساعدة المالية. والعدد الإجمالي للأطفال الذين تدفع الحكومة من أجلهم علاوة الطفل سنوياً انخفض على مدى السنوات، في حين زاد عدد الأشخاص الذين يحصلون على معاش الشيخوخة سنوياً. والأشخاص الذين هم في عوز مالي يمكن لهم أن يحصلوا على الرعاية الطبية والمساعدة المالية. ومن الممكن أن تقدم المساعدة المالية لفرد أو لأسرة معيشية في حين أن مقدار المساعدة يعتمد على حجم الأسرة المعيشية.

وعلى الرغم من أن مقادير الاستحقاقات المختلفة قد عُدَّت على مدى السنوات فإنه لم تجر تعديلات كبيرة. ويرد مزيد من التفاصيل تحت المادة ١٣ من هذا التقرير.

الجدول باء - ١: بيانات عامة لسورينام

المساحة	١٦٣ ٨٢٠ كم ^٢
عدد السكان (في منتصف السنة) متوسط الزيادة (١٩٩٩-١٩٩٠)	حوالي ٢١٦ ٤٣٠ (تقديري) ٠,٨٪ ٢,٦ لكل كيلومتر مربع
الكثافة	٢,٤
معدل الخصوبة الإجمالي (١٩٩٥)	٢,٤
معرفة القراءة والكتابة في الربع الأول من العام ١٩٩٩ (وانيكسا + بارمارييو) (ذكور) (إناث)	٨٤٪ ٨١٪
سعر الصرف (لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة) المتوسط الشهري ١٩٩٨ ١٩٩٩ ٢٠٠٠	٤٠٦ غيلدرات سورينامية ٤٠٦ غيلدرات سورينامية ٨٨٦,٣٧ غيلدر سورينامي
الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٩ تكاليف العناصر النمو الإسمي النمو الحقيقي	٦٩٩ ٥٦٢ مليون غيلدر سورينامي ٧٠٪ -٠,٨٤٪
الناتج القومي الإجمالي لعام ١٩٩٩ سعر السوق النمو الإسمي	٧٧٥ ١٩٢ مليون غيلدر سورينامي ٧١٪
نصيب الفرد من الدخل القومي ١٩٩٩	١٦٠ ٤٠٢ غيلدر سورينامي (تقديري)
تصدير السلع	١٩٩٨ ١٩٩٩ ٢٠٠٠ ٥١٠ ٢٧٠ ١٢٦ ٥١١ ٧٧٠ ١٤٧ ٥١٣ ٩٢١ ٦٣٢ (تقديري)
استيراد السلع	١٩٩٨ ١٩٩٩ ٢٠٠٠ ٥٨٩ ١٩٧ ٩٧٦ ٥٣٩ ٠١١ ٩٣٢ ٥٢٦ ٩١٧ ٢١٤ (تقديري)
الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك - (١٠٠-٩٠)	١٩٩٨ ١٩٩٩ ٢٠٠٠ ٨ ٧٧٤ ١٧ ٤٤٦ ٢٧ ٧٩٧

المصدر: المكتب الإحصائي العام، الكتاب السنوي الإحصائي، ٢٠٠٠.

الجدول باء - ٢: منتجات التصدير الرئيسية
معبراً عنها كنسب مئوية من إجمالي الصادرات

السنة	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
البوكسيت	٨٢,٧	٧٦,٤	٨٠,٤	٨١,٧
الألومينا	٧٣,٠	٧٤,٢	٨٠,٤	٨١,٧
الألومنيوم	٩,٧	٢,٢	٠,٠	٠,٠
الأرز	٤,٨	٣,٣	٢,٦	٢,٧
الجمبري والأسماك	٧,٧	٩,٣	٩,٧	٩,٨
الأخشاب	٠,٩	٠,٦	٠,٧	١,٠
النفط	٣,٨	١٠,٥	٦,٥	٤,٨
إجمالي الصادرات	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: البنك المركزي لسورينام، المكتب الإحصائي العام.

المادتان ١ و ٢

تعريف التمييز والتدابير المناسبة

ورد بالفعل في التقرير السابق للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، أن دستور جمهورية سورينام يتضمن مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة. وفي إعلان الحكومة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٠ ذكرت حكومة سورينام أنه ينبغي جعل التشريع الوطني متفقاً مع الاتفاقات التي تنظم حقوق المرأة. وفي خطة العمل المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني التي وضعتها حكومة سورينام (حزيران/يونيه ٢٠٠١) أُدرجت نقطة العمل التالية:

”إقامة هياكل والبدء في جعل التشريع الوطني متفقاً مع المعاهدات التي تنظم حقوق المرأة وموجهة نحو الالتزام بتلك المعاهدات“.

وفي آب/أغسطس ٢٠٠١، أنشأت وزارة الخارجية للجنة المعنية بالتشريع الجنساني التي شملت مهمتها تعديل التشريع الوطني الذي يتعارض، في جملة أمور، مع مبادئ الدستور واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. والتقرير السابق للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. أشار إلى القوانين التي كانت تتعارض مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وذكر أيضاً في ذلك التقرير الأولي أنه قد وُضع مشروع تعديل لقانون العقوبات، وهو مشروع أوصى بإدراج كلمة ”الجنس“ في المواد، وهو ما من شأنه. أن يمنع التمييز على أساس جنس الشخص. وقد اعتمد مجلس الوزراء هذا المشروع في عام ١٩٩٣ وأرسلت وزارة العدل والشرطة المشروع إلى مجلس الدولة لتقديم المشورة بشأنه. ووفقاً للإجراءات القانونية فإنه يجب أن يُرسل المشروع بعد أن يوافق عليه مجلس الدولة إلى الجمعية الوطنية لمناقشته واعتماده. وهذا لم يتحقق بعد.

وفي الوقت نفسه فإن اللجنة المعنية بالتشريع الجنساني قدّمت توصيات تتعلق بتعديل الأنظمة القانونية التي تميز ضد المرأة أو إلغاء تلك الأنظمة. وقد قدّمت إلى وزارة الداخلية مشاريع تعديلات للمواد التالية ذات الصلة:

- تعديل قانون الموظفين الذي سُلغى بمقتضاه الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة ١ من المادة ١٥ والذي يُلغى بمقتضاه منع المرأة من التعيين في وظيفة دائمة؛ والإبقاء على الحق في الحصول على المرتب أثناء إجازة الأمومة (الفقرة ٤ من المادة ٤٥). وسوف تعدّل الفقرة ٤ من المادة ٤٥ بما يعطي موظفة الخدمة المدنية الحق في الحصول على المرتب خلال هذه الفترة من إجازة الأمومة؛

كما ستعدّل الفقرة ٩ من المادة ٤٧ لإلغاء المعاملة غير العادلة التي تلقاها النساء لأسباب تتعلق بطبيعتهن الإنجابية في حساب فترة الخدمة الفعلية؛ وسوف تلغى الفقرة ٣ من المادة ٦٩ التي تنص على أنه من الممكن أن تُطرد موظفة الخدمة المدنية عند زواجها.

- تعديل المادة ٤ من قرار السفر والإعارة (G.B. 1944 no. 84)، بصيغتها المعدلة بموجب 8 (S.B. 1993 no 8)، الذي ستحصل موظفات الخدمة المدنية بمقتضاه على مراكز مساوية لمراكز موظفي الخدمة المدنية.
- إدراج إضافة إلى قانون العقوبات بحيث تشمل أحكاماً تجعل من العنف المنزلي عملاً يعاقب عليه، وكذلك مزيداً من الحماية للضحايا. وإلى حين الانتهاء من وضع القانون الخاص المتعلقة بالعنف المنزلي فإن لجنة التشريع الجنساني أوصت بالفعل بإجراء تعديلات.
- سوف تُجعل الملاحقة عملاً يعاقب عليه في قانون منفصل.

ومشروع تعديلات المادة الفرعية ٣ من المادة ٣٨٣ (أ) من قانون العقوبات (نشرة القوانين والقرارات لسنة ١٨٦٠ كما عدّلت أخيراً في النشرة رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣) جرى الإبقاء عليها بالنسبة لدخول قانون مراجعة قانون الزواج لسنة ١٩٧٣ وذلك بالنظر إلى أن الكثير من البنود التي كانت تحتاج إلى تنقيح قد أُلغيت بموجب قانون الزواج. وتعديل الفقرة ٣ من المادة ٦ من قانون الحوادث (نشرة القوانين والقرارات رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٧ كما هي معدّلة في النشرة رقم ٨ لسنة ١٩٨٣) بالنسبة للاعتراف بالخليعات لدفع مبالغ لمن يكسبن عيشهن هو في قائمة الأولويات، كما سيتم إنشاء لجنة خاصة من أجل هذه المسألة. والفقرة ٢ من المادة ٨ من قانون العطلات (نشرة القوانين والقرارات رقم ١٦٤ (ج) لسنة ١٩٧٥) لها أولوية أيضاً. وبدأت أيضاً عملية تعديل مرسوم الدولة في تنفيذ التذليل الأول لقانون الهوية (نشرة القوانين والقرارات رقم ١٠ لسنة ١٩٧٦) والمادة ٣ والفقرتان ٣ و٦ من المادة ٨ والمادة ١٠ والمواد ١٢ إلى ١٥ من قانون الجنسية والإقامة (نشرة القوانين والقرارات رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ كما عدّلت مؤخراً في النشرة رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٩).

ولم يجر بعد تعديل قانون الانتخابات (نشرة القوانين والقرارات رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٧ كما عدّلت مؤخراً في النشرة رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٧)، غير أن اللجنة المعنية بالتشريع الجنساني تقوم حالياً بدراسة التعديلات المطلوبة. وقد أنشأ مكتب السجل المدني لجنة معنية بالتقييم المتكامل لانتخابات عام ٢٠٠٠، وهي تشترك في تقييم قوانين الانتخابات. ووفقاً لما قرره اللجنة فإن المادة ٤١ (تسجّل النساء المتزوجات في قائمة المرشحين تحت إسم الزوج

أو الزوج المتوفي) لا تتفق مع الفقرة ٢ من المادة ١٠ والفقرتين ٣ و ٤ من المادة ٢٣ من القانون المدني.

وأعدت اللجنة المعنية بالتشريع الجنساني تعديلات لقانون العقوبات والقانون المدني. وقد أرسلت التعديلات المقترحة لقانون العقوبات إلى وزارة العدل لبحثها. وأعدت اللجنة أيضاً مشروع قانون بشأن المساواة في المعاملة بين الرجل والمرأة ومشروع قانون بشأن إنشاء مكتب للشكاوى. وهذان المشروعان يحتاجان إلى مزيد من التنقيح. والغرض من مكتب الشكاوى هو تلقي الشكاوى المتعلقة بالالتزام بالقانون بالنسبة للمعاملة المتساوية بين الرجال والنساء. وسوف توكل إلى المكتب أيضاً مهمة إجراء البحوث وتقديم المشورة، وهو ما يهدف إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية. ومقارنة بفترة تقديم التقارير السابقة أصبحت المسائل الجنسانية، بصفة عامة، موجودة بدرجة أكبر في صنع السياسة.

المادة ٣

حقوق الإنسان

ذُكرت في التقرير الأولي اتفاقيات ومعاهدات حقوق الإنسان التي صدّقت، ووقّعت، عليها سورينام. وينبغي أن تضاف إلى هذه القائمة اتفاقية بيليم دو بارا المتعلقة بمنع العنف ضد المرأة وذلك لأن سورينام وقّعت على هذه الاتفاقية في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وأعقب ذلك التصديق عليها في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٢. وخطّة العمل المتكاملة للمساائل الجنسانية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ في السياسة الجنسانية الوطنية لسورينام تشمل تعديلات القوانين التمييزية المذكورة في المادة ٢ أعلاه، كما أنها تذكر الإجراءات التالية التي ستُتخذ لتحسين حقوق الإنسان للمرأة:

- إنشاء فريق عامل متعدد التخصصات لوضع نظام وطني للأمومة وتمويل ذلك النظام. وهذا الإجراء له أهمية خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة وذلك لأن إجازة الأمومة منظمة في الخدمة المدنية وفي غالبية اتفاقات العمل الجماعية للمؤسسات الكبيرة.
- استعراض المرسوم المتعلق بإلغاء النص المتعلق بعدم قدرة النساء المتزوجات على التصرف بحيث تتم إزالة الثغرات التي لا تزال موجودة.
- توعية النساء بحقوقهن وإمكانتهن في سوق العمل وبوضعهن وذلك عن طريق برامج التوعية والتعليم والتدريب ومن خلال وسائل الإعلام باستخدام اللغات المحلية. وهذا سيمكّن النساء من تحديد اختياراتهن بوعي.

- إجراء دراسات ومسوح للتعرف على آراء الناس بشأن التشريع والحقوق بالنسبة لإجازة الأمومة والخليلات والمعاشات والزواج والعنف، ضمن أمور أخرى.
- تنفيذ برامج للتوعية العامة بشأن حقوق المرأة بحيث توجّه أيضاً نحو الشباب والمناطق الداخلية والمناطق الرئيسية.

وخلال تنفيذ برنامج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بدأ تنفيذ برامج لتدريب موظفي الخدمة المدنية بشأن المسائل الجنسانية في حين أصدرت الحركة النسائية الوطنية منشوراً عن اتفاقية الأمم المتحدة لمنع التمييز ضد المرأة بلغة هولندية سهلة في عام ١٩٩٩ لتقديم معلومات عامة عن تلك الاتفاقية للجمهور العام. والمبادرات الهامة الأخرى التي اتخذتها الحكومة شملت إصدار نشرة عنوانها "ما هو تعميم مراعاة المنظور الجنساني؟" في حزيران/يونيه ٢٠٠١ لصانعي السياسة، والترويج للسياسة الجنسانية من خلال القيام بسلسلة من الزيارات للأحياء الرئيسية، وكانت الحكومة ممثلة خلال تلك الزيارات على أعلى المستويات من جانب رئيس الجمهورية والسيدة الأولى وممثلي المجلس الوطني والوزراء وموظفين حكوميين محليين. وفي كلمات وأنشطة الوفد الحكومي كان التركيز منصباً على تشجيع المساواة بين الجنسين ومنع العنف المنزلي وزيادة التعاون مع المجتمع المدني في المجالين. والنشرة المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني وخطة العمل المتكاملة المتعلقة بالمسائل الجنسانية تجري ترجمتهما إلى اللغة الإنكليزية لزيادة توزيعهما وخاصة في المنطقة.

وفي أوائل عام ٢٠٠٢ بدأت الحكومة في إنشاء مكتب في منطقة نيكيري، وهو ما سيجعل من الممكن إضفاء الطابع اللامركزي على التسهيلات من أجل تقديم المساعدة إلى ضحايا العنف المنزلي. وسوف يكون المكتب والموظفون على استعداد لتقديم المساعدة إلى مؤسسة "أوقفوا العنف ضد المرأة". وتحالف المنظمات النسائية، الذي شكّل في عام ٢٠٠١ كشبكة للتعاون فيما بين ست منظمات وسيطة، أعلن في آذار/مارس ٢٠٠٢ حملة تحت شعار 'الأرض للنساء'. وقُدّم إلى الوزارة المعنية التماس، وهو ما ركز الاهتمام على أولويات الالتزام بحقوق المرأة ومنع اللامساواة القائمة والاتجاهات السلبية في وضع المرأة. وبمبادرة من مركز حقوق النساء شكّلت لجنة تتألف من خبراء في المسائل القانونية والمسائل الجنسانية من المنظمات غير الحكومية وجامعة أنتون دي كوم في سورينام ووزارة العدل والشرطة، وبدأت اللجنة في منتصف عام ٢٠٠١ في صياغة قانون خاص بشأن العنف المنزلي، كما جرى تنظيم برنامج تدريبي بشأن العنف المنزلي للقضاة والمحامين في آذار/مارس ٢٠٠٣ بمساعدة من خبراء أجانب.

المادة ٤

التمييز الإيجابي

وردت في خطة العمل المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني لحكومة سورينام (حزيران/يونيه ٢٠٠١) النقاط التالية:

- إلغاء اللامساواة الشديدة بين الجنسين في الهيئة القضائية عن طريق التمييز الإيجابي للمرأة في اختيار الأشخاص الذين سيتم تدريبهم كقضاة.
- دراسة إمكانات زيادة مشاركة المرأة في الهيئات السياسية – الإدارية في الأجهزة العليا للدولة وفي المراكز الإدارية العليا في الخدمة المدنية.
- أخذ زمام المبادرة لإلغاء عدم المساواة بين الجنسين في الخدمة الدبلوماسية.
- زيادة الوعي بعدم المساواة بين الجنسين في سوق العمل وتحسين وصول المرأة إلى سوق العمل.

وقامت وزارة العدل والشرطة بتعيين مستشار في مجال السياسات، وسوف يقوم ذلك المستشار، في المداولات التي سيجريها مع مؤسسات أخرى، بتحديد التدريب الذي سيتلقاه وكلاء النيابة وبوضع المناهج. وقد استُخدم نهج التمييز الإيجابي للنساء مع إيلاء الاهتمام الواجب لضمان متطلبات المساواة: تم اختيار ٩ نساء ورجل واحد لتلقي مزيد من التدريب.

وفي آذار/مارس ٢٠٠١، وقّع رئيس جمهورية سورينام ووزير الداخلية ووزير الخارجية نموذج الدعم لحملة ٥٠/٥٠ للأمم المتحدة التي قامت بتنسيقها المنظمة النسائية للبيئة والتنمية؛ وهم بذلك ألزموا أنفسهم، تماشياً مع منهج عمل بيجين – بزيادة السلطة السياسية للنساء من الناحية العددية. وفي سورينام كانت حملة ٥٠/٥٠ عملاً مشتركاً للمنظمات النسائية بقيادة المحفل البرلماني للمرأة. وقد ألزمت الحكومة نفسها بزيادة قدرة الكادر الدبلوماسي النسائي المرتقب واستخدام التمييز الإيجابي في الوقت الحالي بتعيين مزيد من المرشحات للمناصب الدبلوماسية. ويوجد الآن وعي زائد بأهمية مشاركة المرأة على المستوى الدولي وتحقيق في هذا الاتجاه تقدّم طفيف. غير أن عدد النساء السوريناميات على هذا المستوى محدود للغاية. ولسوء الحظ فإن العائق الأكبر الذي يحول دون إلغاء اللامساواة بين الجنسين لا يزال يتمثل في تأثير الأحزاب السياسية في الثقافة السياسية الوطنية بالنسبة لتسمية المرشحين واختيارهم للمنظمات السياسية – الإدارية ومنظمات الدولة الرفيعة

المستوى والخدمة الدبلوماسية والوظائف الإدارية العليا في الخدمة المدنية. ولا يزال هناك تفاوت بين التشريع والسياسة، من ناحية، والممارسة من الناحية الأخرى.

وفي السنوات الأخيرة كانت هناك زيادة في عدد النساء العاملات والباحثات عن عمل في سورينام. وطبقاً لما ورد في الكتاب السنوي الإحصائي (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠) للمكتب الإحصائي العام كان العدد الإجمالي للأشخاص العاملين في منطقتي باراماريبو ووانيكيا ٨٥ ٧١٣ شخصاً منهم ٢٩ ٢٩٩ من الرجال و ٥٦ ٤١٤ من النساء (حوالي ٦٥٪). وفي عام ١٩٩٨ كان العدد الإجمالي للأشخاص العاملين ٨٨ ٨١٦ شخصاً منهم ٢٨ ٥٥٧ من النساء (حوالي ٣٢٪). وقد سجّلت إدارة الترشيح للتعين التابعة لوزارة العمل والتنمية التكنولوجية والبيئة البيانات التالية لطالبي العمل بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٢.

الجدول ٤-١: عدد الباحثين عن عمل المسجلين في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢

السنة	ذكور	إناث	المجموع
١٩٩٩	٦٢	١٨٦	٢٤٨
٢٠٠٠	١٥٧	٢٠١	٣٥٨
٢٠٠١	٢٢٩	٥٦٦	٧٩٥
٢٠٠٢	٣٦٣	٧٨٣	١١٢٦

المصدر: وزارة العمل والتنمية التكنولوجية والبيئة.

المادة ٥

القضاء على التحيزات

لم يحدث أي تغيير من هذه الناحية ولا تزال سورينام تؤمن بالرأي القائل بأن التقاليد الثقافية للجماعات العرقية المختلفة قد لا تكون أبداً متعارضة مع الحقوق والحريات الأساسية للمرأة كما أرسيت في الاتفاقيات الدولية. والقضاء على التحيزات ليس مشمولاً في تشريع سورينام. ومحاولة تغيير التقاليد الثقافية التي قد تكون متعارضة من الاتفاقيات هي مسألة متروكة للمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية. وفي الواقع العملي لا تزال هناك تحيزات وأفكار نمطية بالنسبة للمرأة في الثقافات المختلفة.

المادة ٦

الاتجار بالمرأة

ليس من الممكن الآن إجراء تحليلات للاتجار بالمرأة والقوادة والبغاء وذلك بالنظر إلى أن المعلومات النوعية والكمية المنهجية المتوفرة لا تزال غير كافية. والاتجار بالمرأة والقوادة هما عملاً يعاقب عليهما في سورينام. وعلى الرغم من أن الاتجار بالمرأة ليس مرئياً فإن هناك انطباعاً بين السلطات والمنظمات النسائية بأن الاتجار بالمرأة يحدث بالفعل وخاصة فيما بين البغايا الأجنبية اللواتي يتم جلبهن على أساس وعود زائفة. وسوف تشكل لجنة خاصة لبحث مسألة الاتجار بالأشخاص بصفة عامة. وسوف توصي هذه اللجنة بتدابير سياسية وتدابير تشريعية، وكذلك بمبادئ توجيهية وإجراءات للشرطة والمؤسسات. وفي الواقع العملي لا يوجد تزامن بين السياسة والتشريع. والوضع في سورينام بالنسبة للبغاء ظل دون تغيير منذ التقرير الأخير: لا توجد حتى الآن سياسة حكومية رسمية، كما أن استغلال النساء وتشغيلهن كبغايا لم يُدرج بعد في القانون.

الباب الثاني

المادة ٧

الحياة السياسية والحياة العامة

وفقاً للمواد ٤١ و٥٧ و٧٣ من قانون الانتخابات ينبغي أن تسجل النساء المتزوجات المرشحات تحت إسم الزوج أو الزوج المتوفي. ويوجد حكم مماثل لتسجيل النساء في السجل الانتخابي (المادة ١٥ من قانون الانتخابات). وهذه المواد لم تعدل في فترة تقديم التقارير الحالية.

ونسبة الذكور والإناث الذين يدلون بأصواتهم هي تقريباً ٥٠٪. ونصيب النساء في مجالس الأحزاب السياسية زاد مقارنة بفترة تقديم التقارير السابقة من ١٥٪ إلى ٢٠٪. ولا توجد في أي حزب من الأحزاب السياسية النشطة التي يبلغ عددها ١٤ حزباً إدارة معينة للنساء في هياكل الحزب.

ووضع المرأة في الحكومة والهيئات التشريعية بيّنه ما يلي:

- في الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ كان يشغل موقع المتحدث باسم الجمعية الوطنية امرأة، غير أنه في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢ لم يكن هذا هو الحال؛
- في ثلاث فترات إدارية متعاقبة كان يشغل موقع النائب المتحدث باسم الجمعية الوطنية امرأة؛
- في فترة تقديم التقارير كان عشرة أعضاء من أعضاء البرلمان البالغ عددهم ٥١ عضواً من النساء (٢٠٪) وهو ما يمثل زيادة نسبتها ٤٪ مقارنة بالفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠؛
- كانت امرأتان من بين الوزراء البالغ عددهم ١٦ وزيراً (١٣٪). مما يمثل زيادة نسبتها ٦٪ مقارنة بعام ١٩٩٨؛
- تشغل أنثى موقع نائب الوزير في وزارة الشؤون الاجتماعية والإسكان (وضع مماثل للوضع في عام ١٩٩٨)؛
- تشغل امرأة موقع وزير الداخلية، المسؤول أيضاً عن السياسة الجنسانية، في هذه الفترة الإدارية (منذ عام ٢٠٠٠)؛
- تشغل امرأة موقع وزير الخارجية في هذه الفترة الإدارية (منذ عام ٢٠٠٠).

والعوامل الثقافية تشكّل بصفة عامة الأساس للمشاركة غير المتساوية للرجل والمرأة في الحياة العامة والحياة السياسية. وتأثير أنشطة المنظمات النسائية، وخاصة المحفل البرلماني النسائي، يتجلى بوضوح في زيادة عدد الإناث المرشحات للجمعية الوطنية وفي زيادة عدد الإناث عضوات البرلمان منذ انتخابات عام ١٩٩٦.

الجدول ٧-١: تشكيل مجالس الأحزاب السياسية في عامي ١٩٩٩-٢٠٠٢

الرقم	الأحزاب	١٩٩٩			٢٠٠٢		
		ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
٠١	V.H.P.	٢١	صفر	٢١	١٧	٣	٢٠
٠٢	N.P.S	١٣	٢	١٥	١٢	٣	١٥
٠٣	K.T.P.I	١١	٣	١٤	٨	٣	١١
٠٤	S.P.A	٩	٥	١٤	٨	٣	١١
٠٥	D.A.91	٨	٢	١٠	٨	٢	١٠
٠٦	Pendawalima	٩	صفر	٩	٩	صفر	٩
٠٧	H.P.P.	٩	٢	١١	٨	١	٩
٠٨	P.V.F.	٧	صفر	٧	٧	صفر	٧
٠٩	B.V.D.	١٥	١	١٦	١٥	١	١٦
١٠	D.N.P. 2000				٣	٢	٥
١١	Pertjahah Luhur				٩	٥	١٤
١٢	Naya Kadam				٨	١	٩
١٣	Palu				١٢	صفر	١٢
١٤	D.O.E				٥	٥	١٠
١٥	D.A	٩	٤	١٣	٩	٤	١٣
١٦	N.H.P.				١٤	٣	١٧
١٧	A.P.S.				٨	٤	١٢
١٨	N.P.L.O				٧	٢	٩
	المجموع	١١١	١٩	١٣٠	١٦٧	٤٢	٢٠٩

المصدر: وزارة الداخلية.

الجدول ٧-٢: تشكيل الأجهزة الإدارية السياسية

في الأعوام ١٩٩١ و ١٩٩٦ و ٢٠٠٠

٢٠٠٠				١٩٩٦				١٩٩١				
النسبة المئوية للإناث	المجموع	إناث	ذكور	النسبة المئوية للإناث	المجموع	إناث	ذكور	النسبة المئوية للإناث	المجموع	إناث	ذكور	
%١٥	٢٠	٣	١٧	%١٠	٢٠	٢	١٨	صفر %	١٨	صفر	١٨	الحكومة
%٢٠	٥١	١٠	٤١	%١٦	٥١	٨	٤٣	%٦	٥١	٣	٤٨	الجمعية الوطنية
				%٧	١٠٥	٧	٩٨	%١٣	٩٨	١٣	٨٧	مجالس المناطق
				%٢٠	٦٧١	١٣٤	٥٣٧	%١٧	٥٣٦	١٠٧	٥٢٤	المجالس المحلية
				%١٨	٨٤٧	١٥٢	٦٩٥	%١٥	٨٠٠	١٢٣	٦٧٧	المجموع

المصدر: وزارة الداخلية.

الجدول ٧-٣: أعضاء الهيئة النيابية في الفترة من عام ١٩٧٣ إلى عام ٢٠٠٠

النسبة المئوية للإناث	المجموع	إناث	ذكور	اسم الهيئة النيابية	الفترة
٣	٣٩	١	٣٨	ولايات سورينام	١٩٧٧-١٩٧٣
٣	٣٩	١	٣٨	ولايات سورينام	*١٩٨٠-١٩٧٧
١٦	٣١	٥	٢٦	الجمعية الوطنية	١٩٨٧-١٩٨٥
٨	٥١	٤	٤٧	الجمعية الوطنية	١٩٩١-١٩٨٧
٦	٥١	٣	٤٨	الجمعية الوطنية	١٩٩٦-١٩٩١
١٦	٥١	٨	٤٣	الجمعية الوطنية	٢٠٠٠-١٩٩٦
٢٠	٥١	١٠	٤١	الجمعية الوطنية	-٢٠٠٠

المصدر: وزارة الداخلية.

* ملاحظة: أُلغى الدستور بعد الانقلاب العسكري الذي وقع في عام ١٩٨٠.

ومشاركة المرأة في الحياة العامة والحياة السياسية لا تزال محدودة. وعلى الرغم من أنه لم تجر أية دراسات نوعية بشأن الأسباب فإن العوائق التالية واضحة:

- النساء هن المسؤولات عن المهام الإنجابية في أسرهن؛
- عدم وجود تسهيلات كافية لرعاية الأطفال طوال اليوم، أي في الصباح وبعد الظهر وفي المساء؛
- عدم وجود سياسات وبرامج محدّدة من جانب الحكومة والأحزاب السياسية بحيث تكون موجّهة نحو زيادة عدد النساء في المناصب السياسية والمناصب الإدارية العليا.

ومركز المرأة في المنظمات العليا التابعة للدولة انخفض مقارنة بفترة تقديم التقارير السابقة. وهناك انخفاض إجمالي من نسبة ٢٨٪ إلى نسبة ٢٣٪. والانخفاض هو أكبر ما يكون في المجلس الاستشاري، من ١٥٪ إلى ٥٪. وفي مكتب مراجعة الحسابات والمجلس الاستشاري للعمل ظلت النسبة المتوية للنساء ثابتة، في حين زادت النسبة المتوية للنساء في مجلس الانتخابات من ٢٢٪ إلى ٤٤٪. والمناصب الرئاسية في جميع هذه المنظمات ظلت دائماً مقتصرة على الرجال.

الجدول ٧-٤: المشاركة في المنظمات الدستورية العليا التابعة للدولة، ١٩٩١-٢٠٠٢

المنظمة	١٩٩١ ذكور	١٩٩١ إناث	١٩٩١ المجموع	١٩٩٨ ذكور	١٩٩٨ إناث	١٩٩٨ المجموع	٢٠٠٢ ذكور	٢٠٠٢ إناث	٢٠٠٢ المجموع
مجلس الدولة الاستشاري	١٢	١ (٨٪)	١٣	٢	١١ (١٥٪)	١٣	١٦	١ (٥٪)	١٧
مكتب مراجعة الحسابات	٤	صفر (صفر٪)	٤	٣	٢ (٤٠٪)	٥	٣	٢ (٤٠٪)	٥
المجلس الاستشاري للعمل	١١	٦ (٣٥٪)	١٧	١٠	٥ (٣٣٪)	١٥	٩	٣ (٣٣٪)	١٢
مكتب الانتخابات المستقل	٩	٣ (٣٥٪)	١٢	١٠	٥ (٣٣٪)	١٥	صفر	صفر (صفر٪)	صفر
مجلس الانتخابات	٩	١ (١٠٪)	١٠	٧	٢ (٢٢٪)	٩	٥	٤ (٤٤٪)	٩
المجموع	٤٥	١١ (٢٠٪)	٥٦	٤١	١٦ (٢٨٪)	٥٧	٣٣	١٠ (٢٣٪)	٤٣

المصدر: وزارة العدل والشرطة، ٢٠٠٢.

وحصة الإناث في مناصب المحامين وموثقي القانون المدني زادت في فترة تقديم التقارير هذه من ٢٥٪ إلى ٣٣٪ ومن ١٠٪ إلى ٢٢٪ على الترتيب. ونحن نتوقع أن يستمر هذا الاتجاه وذلك بالنظر إلى الارتفاع النسبي في عدد الطالبات المسجّلات في كلية الحقوق الفرعية في جامعة سورينام.

الجدول ٧-٥: المحامون الممارسون، من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٢

السنة	ذكور	إناث	المجموع
١٩٩٨	٤٤	١٥ (٢٥٪)	٥٩
٢٠٠٠	٤٥	١٧ (٢٨٪)	٦٢
٢٠٠٢	٥٠	٢٥ (٣٣٪)	٧٥
المجموع	١٣٩	٥٧ (٢٩٪)	١٩٦

المصدر: مؤسسة التعاون القضائي بين سورينام وهولندا؛ من *Vademecum voor de Rechtspraak*، ٢٠٠٣.

الجدول ٧-٦: موثقو القانون المدني الممارسون، من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٢

السنة	ذكور	إناث	المجموع
١٩٩٠	٩	١ (١٠٪)	١٠
١٩٩٤	٩	١ (١٠٪)	١٠
١٩٩٨	١٢	٣ (٢٠٪)	١٥
٢٠٠٢	١٤	٤ (٢٢٪)	١٨
المجموع	٤٤	٩ (١٧٪)	٥٣

المصدر: رابطة موثقي القانون المدني.

وفي عام ٢٠٠٢، كانت المناصب العليا في قوات الشرطة في سورينام تتألف من ٩٣ رجلاً و ١١ امرأة (٦,١٠٪). وكان العدد الإجمالي للسكرتيرين الدائمين للوزارات من الإناث هو نفس العدد الذي كان في فترة تقديم التقارير السابقة، أي ٤ من ١٦، أو نسبة

٢٥٪. والسكرتيرون الدائمون من الإناث هم في وزارات الشؤون الاجتماعية؛ والصحة؛ والنقل والاتصالات والسياحة؛ والتنمية الإقليمية.

وعلى المستوى الإقليمي فإن الإدارة مقسمة إلى هيئات تشريعية وهيئات تنفيذية أيضاً. ومجالس المناطق هي هيئات تشريعية ومكاتب مفوض المنطقة هي هيئات تنفيذية. ويعين الرئيس لكل منطقة مفوض منطقة يرأس أيضاً مجلس المنطقة ومكتب المفوض. ومفوض المنطقة يساعده أمناء منطقة ونواب أمناء منطقة ومشرفون إداريون ونواب مشرفين ومشرفون مساعدون. وكل منطقة مقسمة إلى مناطق ولاية إدارية لكل منها مجلسها المحلي الخاص بها. وتتمتع المناطق (١٠) في الوقت الحالي بولاية محدودة، وهي المحافظة على الهيكل الأساسي الثانوي والثالث (الطرق، الري، الصرف)؛ وإدارة الأسواق العامة؛ وتوفير مياه الشرب؛ ومرافق فريق مكافحة الحرائق؛ والتخطيط المحلي ووضع الميزانية؛ والمحافظة على النظام العام المحلي؛ والإشراف على الصحة العامة، (بما يشمل ساحات الدفن).

وقد تحسن وضع المرأة في الإدارة الإقليمية مقارنة بعام ١٩٩٨، بمعنى أن عدد النساء قد زاد تناسيباً في مناصب أمين منطقة (٦٪) و نائب أمين منطقة (٦٪) ونائب مشرف (١٢٪). وظل عدد المشرفات ثابتاً تقريباً. ولم يحدث انخفاض إلا في أعلى المناصب وأدناها: انخفضت النسبة المئوية لمفوضات المنطقة من ١٤٪ إلى ٩٪ وانخفضت النسبة المئوية للمشرفات المساعدات من ٥٣٪ إلى ٤٧٪.

الجدول ٧-٧: تشكيل الإدارة الإقليمية حسب المنطقة والوظيفة في عام ٢٠٠٢

المنطقة	مفوض منطقة			أمين			نائب أمين			مشرف إداري			نائب مشرف إداري			مساعد مشرف إداري		
	الجموع	إناث	ذكور	الجموع	إناث	ذكور	الجموع	إناث	ذكور	الجموع	إناث	ذكور	الجموع	إناث	ذكور	الجموع	إناث	ذكور
وايكا	١	صفر	١	٤	٢	٢	٨	صفر	٨	٤	٤	١٢	٨	٥	١٣	٢	٢	٢
باربو N-O	١	صفر	١	٥	٢	٣	٣	١	٨	٦	١٤	٦	٦	٦	٦	٢	١	٢
باربو Z-W	١	صفر	١	٢	صفر	٢	٧	٢	٧	٦	١٣	٦	٣	٦	٢	٢	٢	٢
سيالوبي	١	صفر	١	٤	١	٥	٥	صفر	٥	٢٩	٥	٣٤	٥	٩	١٧	٤	٤	٤
كوروي	١	صفر	١	١	١	٢	صفر	صفر	صفر	صفر	٣	٣	٣	١	٤	صفر	صفر	صفر
ساراماكا	صفر	١	١	٢	٢	٤	٦	٢	٦	٥	٦	١	٦	٣	٦	١	صفر	١
بروكوبونديو	١	صفر	١	صفر	٢	٢	٢	صفر	٢	٥	٧	٢	٤	٤	٤	١	صفر	١
كومبوجي	١	صفر	١	٦	٢	٨	٣	صفر	٣	٧	٣	١٠	٣	٢	٢	٢	صفر	٢
مارووجي	١	صفر	١	٢	صفر	٢	٤	صفر	٤	٥	٦	١	٧	٣	١٠	٢	صفر	٢
نيكيري	١	صفر	١	٣	١	٤	١	صفر	١	٥	صفر	٥	٥	٢	٤	١	٧	٨
بارا	١	صفر	١	صفر	صفر	صفر	٣	صفر	٣	٦	٢	٨	١	٢	٣	١	١	٢
الجموع	١٠	صفر	١١	٢٩	١٣	٤٢	٣٧	٥	٤٢	٨٥	٣٣	١١٨	٣٨	٣٧	٧٥	١٢	١٤	٢٦
		صفر٪			٣١٪			١٢٪			٢٨٪		٥٠٪			٤٦٪		

المصدر: وزارة التنمية الإقليمية.

وكان العدد الإجمالي للنساء الملتحقات ببرامج التدريب في مجال الخدمة المدنية ٢١٣ (٩١٪) في الفترة ١٩٩٨/١٩٩٩. وانخفضت هذه النسبة المئوية في عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ إلى ٨٩٪.

الجدول ٧-٨: الموظفون المدنيون المقيدون في البرامج التدريبية، الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢

٢٠٠٢			٢٠٠١			٢٠٠٠			البرنامج التدريبي
المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	
٨٨	٨٣	٥	٨٥	٧٧	٨	٧٥	٦٣	١٢	تدريب عام متقدم لموظفي الخدمة المدنية، السنة الأولى
٥٧	٥٠	٧	٥٩	٥٢	٧	٥٤	٤٦	٨	تدريب عام متقدم لموظفي الخدمة المدنية، السنة الثانية
٦٩	٦٢	٧	٩٨	٨٤	١٤	٧١	٦٦	٥	تدريب أولي، "Surnumerair"
١٠٦	٩١	١٥	٦٨	٦٤	٤	١٣٠	١٢٤	٦	"Surnumerair"
٣٢٠	٢٨٦	٣٤	٣١٠	٢٧٧	٣٣	٣٣٠	٢٩٩	٣١	المجموع

المصدر: وزارة الداخلية.

وفي عام ١٩٩٤ كانت النسبة المئوية لنصيب المرأة في الخدمة المدنية ٣٥٪ في حين أن النسبة زادت في عام ٢٠٠٢ إلى ٥٠٪ (١٨ ١٤٥ امرأة من بين موظفي الخدمة المدنية البالغ عددهم ٣٦ ٢٥١ شخصاً). وكانت النسب المئوية بين مناصب المستوى الأدنى والمستوى المتوسط والمستوى الأعلى ومستوى القمة ٥٣٪ و٣٨٪ و٦٧٪ و٤١٪ على الترتيب (أنظر أيضاً ما يرد تحت المادة ١١).

الجدول ٧-٩: موظفو الخدمة المدنية حسب المستوى، عام ٢٠٠٢

غير معروف	مستوى القمة			المستوى الأعلى			المستوى المتوسط			المستوى الأدنى		
	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور
٧٩١	١٠٦٣	٤٣٩	٦٢٤	٨٩٧٦	٥٩٤٥	٢٩٣١	١١٩٩٦	٤٥٣٦	٧٤٦٠	١٣٥٢٥	٧٢٢٥	٦٣٠٠
		٪٤١	٪٥٩		٪٦٧	٪٣٣		٪٣٨	٪٦٢		٪٥٣	٪٤٧

المصدر: Cebuma، ٢٠٠٢.

وعلى الرغم من أن عدد النساء الملتحقات في مؤسسات التعليم العالي قد زاد زيادة كبيرة في السنوات الثلاث الماضية وأن عدد الطالبات الملتحقات بالجامعة يفوق الآن عدد الطلاب الذكور فإن هذا لا ينعكس في الزيادة في عدد النساء اللواتي يشغلن مناصب القمة لصنع القرار. وطبقاً لما ورد في تحليل وضع المرأة في سورينام (٢٠٠١) فإن نسبة النساء لا تزيد عن ٩٪ في المناصب العليا في الجامعة و ١٧٪ في الجمعية الوطنية و ١٩٪ في الحكومة و ١٤٪ في مجالس الأحزاب السياسية و ٥٪ من الأخصائيين الطبيين و ٨٪ في الخدمة الدبلوماسية. وفي عام ٢٠٠١ وضع مكتب سياسة الجنسين الوطنية خطة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وهي خطة ينبغي أن تؤدي في نهاية المطاف إلى وضع سياسة وطنية بشأن المساواة بين الجنسين في جميع القطاعات وجميع الوزارات. وانخفاض إشراك المرأة في صنع القرار على المستويات السياسية يتعارض تعارضاً شديداً مع دورها النشط، والرائد في كثير من الأحيان، على مستوى المجتمع المحلي. وفي كثير من القرى والمجتمعات الصغيرة الأخرى يكون البدء في المشاريع الإنمائية وإدارة تلك المشاريع من جانب الجماعات النسائية أو النساء العضوات في منظمات اجتماعية.

والمتدى البرلماني للمرأة بدأ حملة ٥٠/٥٠ الموجهة نحو تحقيق التمثيل المتساوي للمرأة في مناصب السياسة وصنع القرار ونحو تعزيز التوعية بالمساواة الجنسانية فيما بين الرجال والنساء. وجرى في إطار هذه الحملة جمع توقيعات تشمل توقيعات الرئيس ووزير الداخلية. ولتعزيز التوعية بالمساواة الجنسانية سوف ينظم المتدى البرلماني للمرأة برنامجاً للمدربين في مجال المساواة الجنسانية للأحزاب السياسية بحيث تكون تلك الأحزاب قادرة على تدريب الكادر الخاص بها من أجل توفير التدريب في المساواة الجنسانية داخل أحزابها. وقد دعمت وزارة الداخلية مبادرة قام بها المتدى البرلماني للمرأة في عام ٢٠٠٢ للبدء في إجراء مناقشات بشأن وضع الميزانية مع مراعاة الجوانب الجنسانية. وقد شاركت نقاط التركيز على المساواة الجنسانية في وزارات مختلفة في حلقة عمل عُقدت بشأن هذا الموضوع في تشرين الثاني/نوفمبر من تلك السنة. وقدّم التمويل لحلقة العمل هذه من جانب صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة - الاتحاد الكاريبي وسفارة مملكة هولندا في سورينام.

المادة ٨

المشاركة الدولية

على الرغم من تزايد الوعي بتمثيل المرأة ومشاركتها على المستوى الدولي وحدوث تحسُّن طفيف في هذا الاتجاه فإن تمثل المرأة السورينامية على هذا المستوى لم يصبح بعد كافياً. وجمهورية سورينام لها ١٦ جهة تمثيل منها ١٠ سفارات (تعمل سفارة واحدة من تلك السفارات كممثل دائم في منظمة الدول الأمريكية) و٤ قنصليات وتمثيل دائم واحد في الأمم المتحدة.

وفي عام ٢٠٠١ جرى تعيين أول سفيرة لسورينام، في حين جرى في فترة تقديم التقارير بكاملها تعيين ٣ نساء كقناصل. وفي هذه الفترة تولت امرأة مسؤولية التمثيل الدائم في منظمة الدول الأمريكية وفي الأمم المتحدة. وقد زاد عدد الممثلات في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢ زيادة كبيرة مقارنة بعام ١٩٩٨ (من ٥ إلى ١٥، أي بنسبة ٢٠٠٪). وارتفاع أعداد الدبلوماسيات، وخاصة في مناصب السفير والقنصل، نتج عن التحولات التي حدثت خلال فترة تقديم التقارير. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ كان عدد السفراء الذكور ٩ وعدد السفراء الإناث ٢، في حين كان عدد القناصل الذكور ٣ وعدد القناصل الإناث ١.

وفي وزارة الخارجية حدثت زيادة واضحة في عدد النساء اللواتي تشغلن مناصب إدارية. ففي الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢ كان من بين الموظفين الذين يشغلون مناصب إدارية والبالغ عددهم ٣٠ موظفاً ١٦ امرأة. ومن بين الرجال البالغ عددهم ١٤ رجلاً الذين يشغلون مناصب إدارية كان ٧ رجال رؤساء لإدارة داعمة، في حين أنه من بين النساء اللواتي تشغلن مناصب إدارية والبالغ عددهن ١٦ امرأة كانت ٦ نساء تشغلن مناصب رئيس، أو نائب رئيس، لإدارة داعمة. وتولت نساء المسؤولية في شعب السياسة المتأثرة بالعوامل البيئية وعددها ٥ شعب. وفي عام ٢٠٠٠ عُيِّنت أول وزيرة للخارجية. وتشغل امرأة أيضاً منصب رئيس مستشاري السياسة في وزارة الخارجية. غير أن القضاء على عدم المساواة بين الجنسين يعترضه عائق واحد هو أن الأحزاب السياسية لا تزال تمارس نفوذاً كبيراً بالنسبة لترشيح الرجال والنساء للهيئات السياسية - الإدارية ومنظمات الدولة الرفيعة المستوى ومناصب الخدمة الدبلوماسية وصنع القرار داخل الحكومة. وتمثل إحدى نقاط العمل لوزارة الخارجية، ضمن خطة تعميم مراعاة المنظور الجنساني لسورينام، في إعطاء زخم لمنع عدم المساواة بين الجنسين في الخدمة الدبلوماسية.

وفي إطار تغييرات العولمة التي يشهدها العالم مكَّنت وزارة الخارجية الموظفين في العام الماضي من متابعة التدريب لزيادة معرفتهم. وجرت الاستفادة أيضاً من برامج مختلفة لتدريب

الدبلوماسيين، وهي برامج قدمتها دول صديقة. ولا تزال الاجتماعات الدولية المتعلقة بالمرأة تشهد غالبية من موظفات الخدمة المدنية ونساء من منظمات غير حكومية. وسورينام تمثلها تمثيلاً جيداً موظفات خدمة مدنية ونساء من منظمات غير حكومية في اجتماعات المنظمات الدولية والإقليمية النسائية. والمنظمات النسائية تشارك، مع ممثلين حكوميين أو بدوهم، في اجتماعات تعقدتها منظمات دولية، مثل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصناديق أخرى مثل صندوق كندا للمساواة بين الجنسين، في الخارج وفي سورينام وذلك بناءً على دعوة من تلك المنظمات أو بمبادرة منها. وتكاليف المشاركة في المؤتمرات التي تعقد في الخارج وتنظيم المؤتمرات المحلية تتحملها المنظمات الدولية ذات الصلة.

الجدول ٨-١: الدبلوماسيون حسب الوظائف في الفترة

١٩٩٩-٢٠٠٢ مقارنة بعام ١٩٩٨

٢٠٠٢-١٩٩٩			١٩٩٨			الوظيفة
المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	
٢١	٢	١٩	١٠	صفر	١٠	سفير
٥	٢	٣	١٠	٢	٨	مستشار
٨	٣	٥	٤	١	٣	قنصل عام
٧	٣	٤	٤	٢	٢	سكرتير أول
٦	٢	٤	صفر	صفر	صفر	سكرتير ثان
٥	٣	٢	صفر	صفر	صفر	سكرتير ثالث
٥٢	١٥	٣٧	٢٨	٥	٢٣	المجموع
(٪١٠٠)	(٪٢٨)	(٪٧٢)	(٪١٠٠)	(٪١٨)	(٪٨٢)	

المصدر: وزارة الخارجية، ٢٠٠٢.

المادة ٩

الجنسية

منذ تقديم التقرير الأخير عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لم يتغير التشريع بالنسبة للجنسية. وعلى هذا فإن الحكم التمييزي الذي يقضي بألا تدفع المرأة أية تكاليف عند منحها الجنسية مع زوجها ولكنها تدفع التكاليف عندما تقدم الطلب بشكل منفصل لا يزال قائماً. والوضع بالنسبة لجنسية الأطفال لم يتغير أيضاً، ونتيجة لذلك فإن الأطفال الشرعيين والطبيعيين الذين يُعترف بهم يحصلون، من حيث المبدأ، على جنسية الأب في حين أن الأطفال غير المعترف بهم يحصلون على جنسية الأم. وسوف تقدم اللجنة المعنية بالتشريع الجنساني تعديلات ممكنة على القانون المتعلق بالجنسية.

الباب الثالث

المادة ١٠

التعليم

هيكل التعليم النظامي في سورينام هو كما يلي:

- التعليم الأساسي (فترة ٨ سنوات في المتوسط)
- ستان من التعليم قبل الابتدائي؛
- و٦ سنوات من التعليم الابتدائي أو التعليم الخاص.
- التعليم الإعدادي (فترة تتراوح بين ٣ سنوات و٤ سنوات في المتوسط)
- التدريب المهني الأساسي؛
- أو التدريب المهني المستمر، بما يشمل التعليم الفني الأساسي؛
- أو التعليم الثانوي الخاص؛
- أو التعليم الإعدادي للتدبير المنزلي؛
- أو التعليم الإعدادي الفني؛
- أو التعليم الإعدادي المهني؛
- أو التعليم الإعدادي العام.
- التعليم الثانوي العام (فترة تتراوح بين سنتين وأربع سنوات في المتوسط)
- تدريب المرضين على المستويين A و B والتدريب المهني ذو الصلة؛
- أو التعليم الثانوي الاقتصادي والإداري؛
- أو معهد الموارد الطبيعية والتعليم الفني؛
- أو تدريب معلمي مدارس الحضانة على المستوى A؛
- أو تدريب معلمي المدارس الابتدائية؛
- أو التعليم الثانوي العام؛
- أو التعليم الإعدادي الجامعي.

تعليم المستوى الثالث (فترة تتراوح بين سنتين و ٥ سنوات في المتوسط)

- التدريب المتقدم في مهنة التمريض والمهن ذات الصلة؛
- أو تدريب معالجي الأسنان؛
- أو المعهد العالي لتدريب المعلمين الذي يقدم ٢١ منهجاً دراسياً مختلفاً؛
- أو كلية البوليتكنيك التي تقدم ٤ مناهج دراسية؛
- أو أكاديمية التعليم الفني والثقافي العالي التي تقدم منهجين دراسيين (الصحافة والأعمال الاجتماعية - الثقافية)؛
- أو جامعة سورينام التي تقدم ١٣ منهجاً دراسياً.

وفي منطقة البحر الكاريبي تبلغ النفقات التعليمية، كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي، ٤٪ في المتوسط. وفي سورينام كانت هذه النسبة المئوية ٦٪ في عام ١٩٩٠ و ٥,٥٪ في عام ٢٠٠٠. وحصّة وزارة التعليم في النفقات التشغيلية للميزانية القومية هي حوالي ١٦٪؛ وفي عقد الثمانينيات كانت هذه النسبة ٢٥٪. وفيما يتعلق بالاستثمارات فإن حصّة الوزارة في الميزانية القومية كانت ٤٪ في عام ٢٠٠١ و ٨٪ في عام ٢٠٠٢. وكان يعمل في هذه الوزارة في عام ٢٠٠١ نسبة ٣٧٪ من موظفي الخدمة المدنية؛ وكانت نسبة ٧٧٪ من هؤلاء الموظفين المدنيين من المعلمين (المصدر: الخطة التعليمية الوطنية لسورينام). وبالنسبة للميزانية القومية فإن حصّة التعليم زادت من ١٠,٧٪ إلى ١٢,٦٪ في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢. وعلى الرغم من هذه الزيادة فإن الحكومة ليست قادرة على تمويل قطاع التعليم بكامله. وقد حدث مزيد من التدهور في صيانة المدارس والأثاث في فترة تقديم التقارير وذلك نتيجة لتناقص دخل الحكومة. ولذلك فإنه في السنوات الأخيرة مطلوب من الطلاب أن يقدموا مساهمات مالية متزايدة. ونتيجة للمساعي التي بُذلت من جانب المعلمين ونظار المدارس والمنظمات الموجودة في المناطق والمنظمات غير الحكومية جرى جمع أموال والحصول على مساعدات من المانحين لتجديد المدارس والمواد. غير أن العملية التعليمية لا تزال بطيئة بسبب النقص الشديد في المعينات التعليمية وبسبب المشكلات المادية. والجدول ١-١٠ يعطي صورة عامة لتمويل القطاع التعليمي بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٠.

الجدول: ١٠-١: تمويل القطاع التعليمي (١٩٩٦-٢٠٠٠)
الإنفاقات التقديرية بملايين الغيلدرات السورينامية وبالنسبة المئوية

	٢٠٠٠	%	١٩٩٩	%	١٩٩٨	%	١٩٩٧	%	١٩٩٦
التكاليف التشغيلية									
التعليم	٤٥ ٠٠٠,٢٠	٩٤,٠	٢٧ ٤٩٤,٠٠	٩٢,٦	١٧ ٥٤١,٠٠	٩٦,٢	١٠ ٦٤٧,٥٠	٩٥,٦	١٠ ٧٢٥,٥٠
الثقافة	٩٦٥,٩٠	٢,٤	٧٠٢,٩٧	٢,٩	٥٤٢,٤٠	٢,٣	٢٥٥,٣٠	١,٩	٢١٠,٥٠
الرياضة وشؤون الشباب	١ ٤٣٠,٥٠	٣,٦	١ ٠٥٢,٤٠	٤,٥	٨٥٦,٩٠	٢,٥	٢٧٧,٦٠	٢,٥	٢٨٥,٧٠
المجموع الفرعي	٤٧ ٣٩٦,٦٠	١٠٠	٢٩ ٢٤٩,٣٧	١٠٠	١٨ ٩٤٠,٣٠	١٠٠	١١ ١٨٠,٤٠	١٠٠	١١ ٢٢١,٧٠
نسبة مئوية من الميزانية		١٣,٦		١٥,٦		١٦,٠		١٩,٩	
نسبة مئوية من ميزانية الخدمة المدنية		٩,٢		١٠,٧		٨,٨		١٠,٠	
الاستثمارات									
التعليم	٧٨,٠٧		١٠٠,٠٠		١٠٠,٠٠		١٠٠,٠٠		١٠٠,٠٠
نسبة مئوية من الميزانية		٣,١		٢,٠		٥,٤		٢,٦	
نسبة مئوية من ميزانية الخدمة المدنية		٠,٠		٠,١		٠,١		٠,١	
التنمية									
التمويل الخارجي	٧٩٦,٤٠		٢ ١٧٩,٠٠		١ ٢٣٧,١٠		٢ ٧٨٤,٧٥		٣ ١٩٢,٠٨
تنمية المجتمع والتعليم	١ ٥١٨,٠٠		٢ ٧٥١,٠٠		٤٠٥,٥٠		١١٤,٤٩		٢٦١,٨٢
المجموع الفرعي	٢ ٣١٤,٤٠		٤ ٩٣٠,٠٠		١ ٦٤٢,٦١		٢ ٨٩٩,٢٥		٣ ٤٥٣,٩٠
نسبة مئوية من الميزانية		٤,٩		٣,٣		٥,٣		٦,٧	
نسبة مئوية من ميزانية الخدمة المدنية		١,٥		٠,٩		٢,٣		٣,١	
المجموع لقطاع التعليم وتنمية المجتمع	٤٩ ٧٨٩,٠٧		٣٤ ٢٧٩,٣٧		٢٠ ٦٨٢,٩١		١٤ ١٧٩,٦٥		١٤ ٧٧٥,٦٠
نسبة مئوية من ميزانية الخدمة المدنية		١٠,٧		١١,٧		١١,٢		١٣,٢	
تقدير لجميع القطاعات									
التكاليف التشغيلية	٢٦٥ ٦٣٦,٠٠		٢١٤ ٤٤٨,٩٠		١٢١ ٤٦٧,٤٠		٧٠ ٠٣٣,٣٠		٥٦ ٥١٠,٤٠
الاستثمارات	١٠ ٠٠٢,٨٠		٣ ٢٠٢,٢٠		٤ ٩١٣,٦٠		١ ٨٦١,٧٠		٣ ٨٢٠,٣٠
التنمية	١٠١ ٨٧١,٦٠		١٠١ ٦٤٣,٧٠		٤٩ ٨٤٧,٧٠		٥٤ ٨١٠,٠٠		٥١ ٥١٣,٨٠
إجمالي ميزانية الخدمة المدنية	٣٧٧ ٥١١,٥٠		٣١٩ ٢٩٤,٨٠		١٧٦ ٢٢٨,٧٠		١٢٦ ٧٠٤,٩٠		١١١ ٨٤٤,٥٠

المصدر: وزارة المالية/مذكرة مالية، ١٩٩٧-٢٠٠٠؛ ومكتب التخطيط/الخطة السنوية، ١٩٩٧-٢٠٠٠.

وحتى عام ١٩٩٨ لم تكن أية امرأة تشغل منصباً إدارياً رفيعاً في وزارة التعليم. وفي عام ١٩٩٩ جرى تعيين امرأة ولكنها لم تكن نشطة في هذه الوظيفة إلا لأشهر قليلة. ويوجد في الوزارة ٤ أمناء دائمين ليست بينهم امرأة. وفي الوقت الحالي يوجد ٣ نساء بين نواب الأمناء الدائمين البالغ عددهم ١٥ أميناً (٢٠٪). وفي المدارس الابتدائية يوجد ١٨٣ امرأة من بين نظار المدارس البالغ عددهم ٣٢٥ ناظراً (٥٦,٣٪)؛ وفي المدارس الإعدادية ٤٩ امرأة من بين النظار البالغ عددهم ٨٤ ناظراً (٥٨,٣٣٪)؛ وفي المدارس الثانوية ٨ نساء من بين النظار البالغ عددهم ١٣ ناظراً (٣٨,٠٩٪). وجامعة أئتون دي كوم في سورينام لها مجلس وفيها ثلاث كليات. ويتألف مجلس الجامعة من ٩ أعضاء. وبين آب/أغسطس ١٩٩٧ و ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ كان إثنان من بين الأعضاء التسعة من النساء (٢٢,٢٢٪). ومنذ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ يتألف مجلس الجامعة من ٨ رجال وامرأة واحدة (١١,١١٪). وكل كلية لها عميد وأمين، كما أن كل إدارة لها رئيس إدارة. وعدد النساء ضمن الموظفين الأكاديميين لجامعة أئتون دي كوم في سورينام كان يتراوح في كلية العلوم الاجتماعية بين ٢٧ امرأة ضمن ٥٥ شخصاً (٤٩,٠٩٪) في عام ١٩٩٨ و ٢٤ امرأة ضمن ٥٠ شخصاً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ (٤٨٪). وفي كلية العلوم الطبية كان من بين الموظفين الأكاديميين البالغ عددهم ١٥ موظفاً ٥ نساء (٣٣,٣٣٪) في عام ١٩٩٨، وانخفضت النسبة إلى ٦ من بين ١٩ موظفاً في عام ٢٠٠٢ (٣١,٥٨٪). وفي كلية العلوم التكنولوجية حدث انخفاض: ٢٠ امرأة من بين الموظفين الأكاديميين البالغ عددهم ٦٣ موظفاً في عام ١٩٩٨ (٣١,٧٤٪) وانخفضت النسبة في عام ٢٠٠٢ إلى ٢٧,٥٣٪ (١٩ امرأة من بين ٦٩ موظفاً). والجدول ١٠-٢ يعطي صورة عامة لعدد النساء في المناصب الإدارية في الكليات المختلفة بين عام ١٩٩٨ و شباط/فبراير ٢٠٠٢.

ومكتب المعلومات التعليمية والتسهيلات الدراسية بوزارة التعليم مسؤول عن توفير المعلومات المتعلقة بإمكانات الدراسة في سورينام وفي الخارج. وهذه المعلومات التي يمكن لأي شخص أن يحصل عليها والتي لا تركز على المرأة تعطي تأكيداً خاصاً للتعليم النظامي. وبالنظر إلى أن هذا المكتب ليست له أية وحدات في المناطق فإن الناس المقيمين في المناطق الريفية وفي المناطق الداخلية لا يحصلون على هذه المعلومات. وهناك منظماتان غير حكوميتان تقدمان أيضاً المعلومات عن الدراسات، وهما مؤسسة رعاية الشباب والحركة النسائية الوطنية. وتقوم منظمة رعاية الشباب بتنظيم معارض تعليمية سنوية، وهي معارض توفر للشباب معلومات عن التعليم النظامي، وكذلك عن الأشكال المختلفة للتعليم غير النظامي. أما الحركة النسائية الوطنية فإنها تركز معلوماتها على تعليم الفتيات والنساء وذلك في إطار برنامج ووظائف غير تقليدية للمرأة. ومن خلال وسائط الإعلام يجري توفير معلومات بشأن التدريب التقني في التعليم النظامي وغير النظامي. ووزارة التعليم تدعم هذه المبادرات من خلال برامج الراديو المدرسي ومن خلال برامج إدارة التعليم والتوعية.

الجدول ١٠-٢: إدارة كليات جامعة أنتون دي كوم

مجالس كليات جامعة أنتون دي كوم							
١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢		١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١		٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠		٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨	
إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
العلوم الاجتماعية							
	١	صفر	١	صفر	١	صفر	١
عميد	صفر	١	صفر	١	صفر	١	صفر
سكرتير	١	صفر	١	صفر	١	١	صفر
إدارة الأعمال	١	صفر	١	صفر	١	صفر	١
علم الاجتماع	١	صفر	١	صفر	١	١	صفر
علم التشويق للمعرفة والتعليم	١	صفر	١	صفر	١	صفر	١
الاقتصاديات	١	١	صفر	١	صفر	١	صفر
القانون	١	صفر	١	صفر	١	صفر	١
الإدارة العامة	١	صفر	١	صفر	١	صفر	١
المجموع	٥	٣	٥	٣	٥	٣	٥
العلوم الطبية							
	١	صفر	١	صفر	١	صفر	١
عميد	صفر	١	صفر	١	صفر	١	صفر
سكرتير	١	صفر	١	صفر	١	١	صفر
الطب	٤	صفر	٤	صفر	٤	صفر	٤
العلاج الجسماني	١	صفر	١	صفر	١	صفر	١
المجموع	٥	٧	٧	صفر	٧	١	٥
العلوم التكنولوجية							
	١	صفر	صفر	صفر	١	صفر	١
عميد	صفر	١	صفر	صفر	١	صفر	١
سكرتير أول	١	صفر	صفر	صفر	١	صفر	١
سكرتير ثان	١	صفر	صفر	١	صفر	١	صفر
الإنتاج الزراعي	١	صفر	صفر	صفر	١	صفر	١
الإنتاج التعديني	١	صفر	صفر	صفر	١	صفر	١
الهندسة الكهربائية	١	صفر	صفر	صفر	١	صفر	١
الهيكلة الأساسي	١	صفر	صفر	صفر	١	صفر	١
العلوم البيئية	١	صفر	صفر	١	صفر	١	صفر
الهندسة المدنية	١	صفر	صفر	صفر	١	صفر	١
الرياضيات والفيزياء	١	صفر	صفر	صفر	١	صفر	١
البيولوجيا والكيمياء	١	صفر	صفر	صفر	١	صفر	١
المجموع	٩	٢	٩	٢	٩	٢	٩
المجموع الكلي	١٩	٦	١٢	٥	٢١	٦	١٩
	%٢٢	%١٣		%١٩		%٢٤	

المصدر: نقطة التركيز على المسائل الجنسانية في وزارة التعليم.

وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٢ أصدر المكتب الإحصائي العام منشوراً عنوانه إحصاءات جنسانية مختارة لسورينام. وهذا المنشور يقدم بيانات بالنسبة لعدد المعلمين حسب الجنس ونوع المدرسة، وعدد المحاضرين في كلية العلوم الاجتماعية، وعدد الطلاب حسب الجنس،

وعدد الطلاب المسجلين على المستوى الثالث، وعدد الطلاب المسجلين لكل منطقة. والجدول ١٠-٣ يبين عدد المعلمين حسب الجنس ونوع المدرسة. ويبين الجدول ١٠-٤ عدد الطلاب حسب الجنس ونوع المدرسة. ويبين الجدول ١٠-٥ عدد الطلاب المسجلين على المستوى الثالث حسب الجنس.

الجدول ١٠-٣: عدد المعلمين حسب الجنس ونوع المدرسة من السنة الدراسية ١٩٩٧/١٩٩٨ حتى السنة الدراسية ١٩٩٩/٢٠٠٠

المعلمون، ٢٠٠٠/١٩٩٩			المعلمون، ١٩٩٩/١٩٩٨			المعلمون، ١٩٩٨/١٩٩٧			
المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	
٥٦٠	٥٦٠	-	٦٣٣	٦٣٣	-	٦٥٩	٦٥٩	-	ما قبل الابتدائي
١٧٤	١٦٩	٥	١٣٥	١٣٠	٥	١٧٥	١٦٩	٦	التعليم الخاص
٢٨٤٥	٢٤٨٥	٣٦٠	٢٨٧٠	٢٥٠١	٣٦٩	٢٨٠٠	٢٤٣١	٣٦٩	الابتدائي
٩٦٨	٧٠٤	٢٦٤	٩٧٣	٦٨٥	٢٨٨	٩٠١	٦٤١	٢٦٠	الإعدادي العام
٥٤٠	٣٨٩	١٥١	٥٥٣	٣٩٩	١٥٤	٥٥٠	٣٨٨	١٦٢	الإعدادي قبل المهني
١٣٠	٣٢	٩٨	١٨٩	٤٥	١٤٤	٨٢	٢٠	٦٢	الإعدادي الفني
٣٢	٧	٢٥	٣٤	٧	٢٧	٢٢	٥	١٧	الأولي الفني
٢٠	١٨	٢	٣٢	٣٠	٢	٣٩	٣٥	٤	الإعدادي للتدبير المنزلي
٥٤	٤٧	٧	٨٠	٥٣	٢٧	٥٥	٣٦	١٩	الأولي قبل المهني
٥٣٢٣	٤٤١١	٩١٢	٥٤٩٩	٤٤٨٣	١٠١٦	٥٢٨٣	٤٣٨٤	٨٩٩	المجموع
	%٨٣			%٨٢			%٨٣		

المصدر: إحصاءات جنسانية مختارة، المكتب الإحصائي العام.

الجدول ١٠-٤: عدد الطلاب حسب نوع المدرسة للسنتين الدراسيتين ١٩٩٩/١٩٨٨ و ٢٠٠٠/١٩٩٩

الطلاب في السنة الدراسية ٢٠٠٠/١٩٩٩			الطلاب في السنة الدراسية ١٩٩٩/١٩٨٨			نوع المدرسة
المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	
١٢٢٦٨	٦٠٢٢	٦٢٤٦	١٤٥٣١	٧١٣٦	٧٣٩٥	ما قبل الابتدائي
١٠٠٤	٢٩٩	٧٠٥	٨٩٣	٢٦٨	٦٢٥	التعليم الخاص
٦١٤١٨	٢٩٨٩٢	٣١٥٢٦	٦٣٨٥٣	٣١١١٢	٣٢٧٤١	الابتدائي
١٥١٦٣	٩٣٢٠	٥٨٤٣	١٥٧٩٣	٩٥١٠	٦٢٨٣	الإعدادي العام
٧٧٩٠	٤٧٤٥	٣٠٤٥	٧٢١٢	٤٦٥٧	٢٥٥٥	الإعدادي قبل المهني
٢١٣٦	١٠٧	٢٠٢٩	٢٨٩٧	١٣٢	٢٧٦٥	الإعدادي الفني
١٥٧٦	٥٨٨	٩٨٨	١٤٢٦	٦٠٩	٨١٧	الابتدائي المهني

الطلاب في السنة الدراسية ٢٠٠٠/١٩٩٩		الطلاب في السنة الدراسية ١٩٩٩/١٩٩٨		نوع المدرسة	
٥٤٠	٣٩	٥٠١	٤٦٦	٤٣١	الابتدائي الفني
٣٤٧	٣٤٦	١	٣٩١	-	علوم التدبير المنزلي
٣٧٨	١١٠	٢٦٨	٤٣٧	١٤٨	ما قبل المهني
٨ ٦١٢	٥ ٦٤٥	٢ ٩٦٧	٧ ٧٣٣	٥ ٠٦٠	الثانوي
١١١ ٢٣٢	٥٧ ١١٣	٥٤ ١١٩	١١٥ ٦٣٢	٥٩ ٠٥٨	المجموع
	%٥١			%٥١	

المصدر: إحصاءات جنسانية مختارة، المكتب الإحصائي العام.

الجدول ١٠-٥: عدد الطلاب المسجلين على المستوى الثالث (السنوات الدراسية ١٩٩٨/١٩٩٩ حتى ٢٠٠٠/٢٠٠١)

٢٠٠١/٢٠٠٠			٢٠٠٠/١٩٩٩			١٩٩٩/١٩٩٨			
المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	
٢ ٧٤٥	١ ٦٩٩	١ ٠٤٦	٢ ٦٤٤	١ ٥٥٣	١ ٠٩١	٢ ٨٥٢	١ ٦٥٦	١ ١٩٦	جامعة أنتون دي كوم
١ ٩٤٢	١ ٥٨٤	٣٩٤	١ ٢٥٠	٩٣٢	٣١٨	-	-	-	معهد التدريب المتقدم للمعلمين
٣٦	٣	٣٣	٢٤	٣	٢١	٢٤	٣	٢١	معهد التدريب الفني للمعلمين
١٨٤	١٣٤	٥٠	١٨٢	١٣٨	٤٤	١٨٠	١٣٦	٤٤	أكاديمية التعليم العالي في مجال الفنون والثقافة
٤ ٩٠٧	٣ ٣٤٨	١ ٥٢٣	٤ ١٠٠	٢ ٦٢٦	١ ٤٧٤	٣ ٠٥٦	١ ٧٩٥	١ ٢٦١	المجموع
	%٦٨			%٦٤			%٥٩		

المصدر: إحصاءات جنسانية مختارة، المكتب الإحصائي العام.

وإجمالاً فإن النسبة المئوية للمعلمات ظلت مستقرة بين ٨٢٪ و ٨٣٪. وأعلى نسبة مئوية للمعلمات موجودة في مدارس ما قبل المرحلة الابتدائية وأقل نسبة مئوية موجودة في المدارس الفنية. والنسبة المئوية للفتيات في أنواع المدارس المختلفة (حتى المستوى الثانوي) بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٠ ظلت ثابتة (٥١٪). وعدد الطالبات في المستوى الثالث أخذ في الزيادة بانتظام وزادت نسبتهم من ٥٩٪ في السنة الدراسية ١٩٩٩-٢٠٠٠ إلى ٦٤٪ في السنة الدراسية ٢٠٠٠-٢٠٠١ و ٦٨٪ في السنة الدراسية ٢٠٠١-٢٠٠٢. وفي الفترتين ١٩٩٩-٢٠٠٠ و ٢٠٠١-٢٠٠٢ زادت نسبة الطالبات في جامعة أنتون دي كوم من ٢١٪ إلى ٦٤٪. وكانت الزيادة في نسبة الطالبات حسب الكلية كما يلي:

العلوم الاجتماعية: من ٦٥٪ إلى ٦٩٪

العلوم الطبية: من ٥٤٪ إلى ٥٦٪

العلوم التكنولوجية: من ٢١٪ إلى ٦٤٪

وفيما يتعلق بالطلاب المسجلين حسب المنطقة فإن الجداول الواردة في منشور إحصاءات جنسانية مختارة في سورينام الذي أصدره المكتب الإحصائي العام (نيسان/أبريل ٢٠٠٢) تقدم بيانات عن الفترة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٠. وبالنسبة لمنطقتي كوروني وبروكوبونديو فإنه لا تتوفر بيانات عن التعليم الإعدادي في حين أن منطقة سيبالويني لا توجد فيها مدرسة إعدادية.

الجدول ١٠-٦: عدد الطلاب المسجلين لكل منطقة (السنة الدراسية ١٩٩٩/٢٠٠٠)

	الإعدادي العام			الابتدائي			ما قبل الابتدائي		
	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	
باراماريو	٥٥٩٦	٣٤٨١	٩٠٧٧	١٤٨٦٦	١٥٣٥١	٥٣٤٤	٢٦٠٧	٢٧٣٧	
وانيكا	١٣٥٦	٨٣٦	٢١٩٢	٥٦٢٤	٥٩٩٧	٢٥٨٧	١٣٥٥	١٢٣٢	
بارا	١٧٦	١٠٢	٢٧٨	١٢٠٨	١٣٣٦	٥٢١	٣٥٤	١٦٧	
نيكيري	١١٠٣	٧١١	١٨١٤	٢٣٩٣	٢٦٠٨	١٣٦٥	٦٨١	٦٨٤	
كوروني	NB	NB	NB	٣٨٥	١٧٨	٥٦٣	٤٣	٤٩	
ساراماكا	٢٠٧	١٦٤	٣٧١	٩٥٦	٩٩٥	٥٠٨	٢٢٤	٢٨٤	
بروكوبونديو	NB	NB	NB	١٢٧٤	٦٠٨	١٨٨٢	١٦٦	١٦٥	
كوموبيجي	٦٠٩	٣٢٥	٩٣٤	١٥١٣	١٦٥٣	٧٨٣	٣٦١	٤٢٢	
ماروويجي	٢٧٣	٢٢٤	٤٩٧	١٣٦١	١٢٧٨	٥١٢	٢٦٩	٢٤٣	
سيبالويني				١١٨٥	١٤٥٣	٢٦٣٨	١٧٦	١٦٧	
المجموع	٩٣٢٠ %٦١	٥٨٤٣	١٥١٦٣	٦١٤٣٦ %٤٩	٣١٥٤٤	١٢٣٨٦	٦٢٣٦ %٥٠	٦١٥٠	

المصدر: إحصاءات جنسانية مختارة، المكتب الإحصائي العام.

الجدول ١٠-٧: الطلاب المسجلون في السنتين الدراسيتين ١٩٦٩/٢٠٠٠ و ٢٠٠١/٢٠٠٠ في الكليات الثلاث في جامعة أنتون دي كوم في سورينام

	٢٠٠١/٢٠٠٠			٢٠٠٠/١٩٩٩		
	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع
العلوم الاجتماعية						
علم التشويق للمعرفة والتعليم	٨٦	٢٠	١٠٦	٦٢	٢٦	٨٨
اقتصاديات الأعمال	٤٠٦	٢٠٣	٦٠٩	٣٧٧	١٩٥	٥٧٢
اقتصاديات التخطيط	٤٢	٣٢	٧٤	٤٢	٣٩	٨١
علم الاجتماع	٤٦	٥	٥١	٢١	٥	٢٦
الإدارة العامة	١٨٦	٧٢	٢٥٨	١٣٠	٩٠	٢٢٠

٢٠٠١/٢٠٠٠			٢٠٠٠/١٩٩٩			
٤٧٣	٣٦٠	١١٣	٥٠٣	٣٧٦	١٢٧	القانون (فحاري)
٢٧١	١٣٩	١٣٢	٢٦٣	١٢٣	١٤٠	القانون (مسائي)
٧٦	٥٢	٢٤	٧٩	٥٦	٢٣	إدارة الأعمال
١٩١٨	١٣١٧ (٦٩٪)	٦٠١	١٨٣٢	١٨٧ (٦٥٪)	٦٤٥	
						العلوم الطبية
٣٥	٢٧	٨	٣٢	٢٤	٨	العلاج الجسماني
٢٨٢	١٥١	١٣١	٣٢٧	١٦٩	١٥٨	الطب
٣١٧	١٧٨ (٥٦٪)	١٣٩	٣٥٩	١٩٣ (٥٤٪)	١٦٦	
						العلوم التكنولوجية
٥٥	٣٢	٢٣	٥٦	٣١	٢٥	الإنتاج الزراعي
٨٣	٣٧	٤٦	٨٥	٣٦	٤٩	إنتاج المعادن
١٢٧	٣٢	٩٥	١٠٦	٢٤	٨٢	الهندسة الكهربائية
١٣٧	٦٥	٧٢	١٠٣	٤٧	٥٦	البنية التحتية
٤٠	٣٣	٧	٢٧	٢٢	٥	علوم البيئة
٦٨	٥	٦٣	٦٧	٤	٦٣	الهندسة الميكانيكية
٥١٠	٢٠٤ (٤٠٪)	٣٠٦	٤٤٤	١٦٤	٢٨٠	
٢٧٤٥	١٧٥٣	١٠٤٦	٢٦٣٥	٥٤٤	١٠٩١	
	٦٤٪			٢١٪		

المصدر: إحصاءات جنسانية مختارة، المكتب الإحصائي العام.

والدراسة المعنونة دراسة استقصائية متعددة المؤشرات لمجموعات، وهي دراسة أجرتها وزارة الشؤون الاجتماعية والإسكان بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة في الفترة ٢٠٠٠/١٩٩٩، تذكر أن نسبة ٧٨٪ تقريباً من جميع الأطفال قد حضروا في المدارس الابتدائية. وكانت النسبة في المناطق الحضرية ٨١,٦٪ وفي المناطق الريفية الساحلية ٨١,٩٪، في حين أن الحضور في المدارس كان أقل كثيراً في المناطق الداخلية (٦١,٢٪).

الجدول ١٠-٨: النسبة المتوية للأطفال ممن هم في سن المدرسة الابتدائية والمتحقين
بالمدارس، ١٩٩٩-٢٠٠٠

المجموع		الجنس					
		إناث		ذكور			
العدد	النسبة المتوية للمتحقين	العدد	النسبة المتوية للمتحقين	العدد	النسبة المتوية للمتحقين		
٨٩٩	٨٠,٩	٤٢٧	٨٠,٩	٤٧٢	٨٠,٩	باراماييو	المناطق الرئيسية
٥٩٠	٨٣,٥	٢٨٠	٨٦,٤	٣٠٩	٨٠,٩	وانيكا	
٢٧٥	٨٢,٤	١٤١	٧٨,٩	١٣٤	٨٦,٢	نيكيري	
٤٤	٧٣,٥	٢٢	٧٠,٨	٢٣	٧٦,٠	كوروني	
٦٨	٨٤,٢	٣٥	٨٤,٦	٣٣	٨٣,٨	ساراماكا	
٨٥	٨٨,٣	٣٩	٩٣,٠	٤٦	٨٤,٣	كوميويجي	
١٦٤	٧٨,٩	٧٦	٨٠,٩	٨٧	٧٧,١	ماروويجي	
١٣٢	٨١,٠	٥٨	٨١,٠	٧٥	٨١,٠	بارا	
١٢١	٧٦,٢٥	٦٥	٨٢,٢	٥٦	٦٩,٢	بروكوبوندو	
٣٧٨	٥١,٧	١٧٤	٥٤,٥	٢٠٤	٤٩,٣	سيباليويني	
١٢٥٠	٨١,٦	٥٨٩	٨١,٧	٦٦١	٨١,٦	الحضرية	المناطق
٩٢٨	٨١,٩	٤٥٢	٨٣,٣	٤٧٦	٨٠,٧	الريفية	
٥٧٨	٦١,٢	٢٧٥	٦٤,٩	٣٠٣	٥٧,٨	الداخلية	
٣٢٠	٤,٠	١٥٩	٦,٢	١٦١	١,٨	٥	السن
٣٤٨	٧٨,٤	١٦٥	٨٠,٣	١٨٣	٧٦,٦	٦	
٣٧٠	٨٨,٣	١٦٤	٨٩,٣	٢٠٧	٨٧,٥	٧	
٣٢٤	٩٣,٣	١٤٧	٩٤,٦	١٧٧	٩٢,٢	٨	
٣٥٩	٩٢,٢	١٧٧	٩٥,٠	١٨٢	٨٩,٤	٩	
٣٧٢	٩٢,٨	١٧٦	٩٤,٧	١٩٥	٩١,١	١٠	
٣٣٤	٩٠,٥	١٧٦	٩٠,٥	١٥٨	٩٠,٤	١١	
٣٣٠	٧٣,٦	١٥٢	٧٥,٠	١٧٨	٧٢,٤	١٢	
٢٧٥٦	٧٧,٥	١٣١٦	٧٨,٧	١٤٤٠	٧٦,٣		المجموع

المصدر: دراسة استقصائية متعددة المؤشرات لمجموعات في سورينام، ٢٠٠٠.

ولم يثبت وجود فرق واضح بين الحضور في المدارس بالنسبة للبنين والبنات. والحضور في المدارس في المناطق الداخلية يعوقه عادةً عدم وجود ما يكفي من مدارس ومواد ومعلمين مؤهلين ومسكن للمعلمين. والحضور في مدارس البنات في المناطق الداخلية تعوقه أيضاً مفاهيم المارونيين والسكان الأصليين الذين يعيشون في تلك المناطق بالنسبة للدور

الإنجابي والاجتماعي للبنات. ونتيجة لذلك فإنه يتعين أن تساعد البنات أمهاتهن في زراعة الأرض أو في المنزل خلال أوقات البذر أو الحصد وهو ما يكون على حساب حضورهن في المدارس.

وبصفة عامة فإن عدد الطالبات يزيد عن عدد الطلاب في سورينام. وهذا ينطبق بصفة خاصة على مستويات التعليم الإعدادي قبل المهني والتعليم الإعدادي العام وعلوم التدبير المنزلي والتعليم الثانوي والتعليم الجامعي ومعهد التدريب المتقدم للمعلمين. غير أن عدد الطلاب يتجاوز عدد الطالبات في المدارس الفنية وفي المدارس الابتدائية. وكما ذُكر في التقرير السابق فإن القيد في المدارس يعكس الأنماط الجنسانية. وعلى الرغم من أن جميع أنواع المدارس والتعليم مفتوحة بالتساوي للبنين والبنات فإنه يمكن اعتبار مدارس التعليم الإعدادي قبل المهني وتعليم علوم التدبير المنزلي من أنواع المدارس التي تقدم التدريب في ما يسمى الوظائف التقليدية للمرأة، في حين أن المدارس الفنية تدرب الطلاب في ما يسمى الوظائف التقليدية للرجل. وفي عام ٢٠٠١ أعدت 'مؤسسة بروجكتنا'، في إطار برنامج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الذي يحمل عنوان المرأة والتنمية البشرية المستدامة، وثيقة قصيرة عنوانها نوع الجنس والتعليم، وهي وثيقة عبّر فيها المعلمون والطلاب عن أنفسهم. وهذه الوثيقة، إضافة إلى دراسة استقصائية بالعينة أُجريت في سياق إعداد الوثيقة، بيّنت بوضوح أنه لا تزال توجد أنماط مقولبة لدور الرجل والمرأة في الكتب والبرامج وطرائق التعليم في المدارس الابتدائية، وأن البنين والبنات يعاملون ويعاقبون من جانب المعلمين بشكل مختلف، وأن البنين يطلق عليهم في كثير من الأحيان صفة "صعب" و "لا يمكن السيطرة عليه". وغالبية المناهج الدراسية المستخدمة حالياً في المدارس الابتدائية وضعتها في الثمانينيات إدارة وضع المناهج الدراسية في وزارة التعليم. والمناهج الدراسية تُطبّق في جميع أنحاء البلد في جميع المدارس. وفي عام ١٩٩٨ بدأت هذه الإدارة بتقييم المناهج الدراسية. وطبقاً لما ذكرته وزارة التعليم فإنه سيولى الاهتمام الواجب بالجوانب الجنسانية خلال عملية التنقيح. وقد بدأ في عام ٢٠٠٠ تنقيح مناهج المدارس الابتدائية بالنسبة للجغرافيا والتاريخ والعلوم الطبيعية.

والقانون السورينامي لا ينطوي على أية عوائق بالنسبة للجنسين فيما يتعلق بالحصول على المنح الدراسية والبدلات الدراسية الأخرى. والجدول ١٠-٩ يبيّن العدد الإجمالي للمنح الدراسية التي قُدّمت لدراسات في سورينام وفي الخارج في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢. ويجري تقديم المزيد من المنح الدراسية إلى الطلاب البنين لإجراء دراسات في الخارج، وهي دراسات لا يمكن عادة إجراؤها وافي في سورينام لارتفاع مستواها.

الجدول ١٠-٩: المنح الدراسية المقدمة للدراسة في سورينام وفي الخارج، ١٩٩٨-٢٠٠٢

المنح الدراسية المقدمة للدراسة في سورينام، ١٩٩٨-٢٠٠١					المنح الدراسية المقدمة للدراسة خارج سورينام، ١٩٩٨-٢٠٠٢				
السنة	ذكور	إناث	النسبة المئوية للإناث	الجنس غير معروف	المجموع	ذكور	إناث	النسبة المئوية للإناث	المجموع
١٩٩٨	٦٢	٣٦	%٣٧	٥٦	٩٨	٨٣٧	٤٠٠	%٣١	١٢٩٣
١٩٩٩	٤٤	٢٧	%٣٨	٦٨	٧١	٩٣٦	٣٧٠	%٢٧	١٣٧٤
٢٠٠٠	٤٢	٩	%١٨		٥١				
٢٠٠١	٢٢	٥	%١٩	٣٨	٢٧	٥٣٧	٢٥٣	%٦٥	٨٢٨
٢٠٠٢	٢٠	٣	%١٣		٢٣				
المجموع	١٩٠	٨٠	%٣٠	١٦٢	٢٧٠	٢٣١٠	١٠٢٣	%٢٩	٣٤٩٥

المصدر: وزارة التعليم، مكتب المعلومات التعليمية والتسهيلات الدراسية.

وبصفة عامة فإن المنح الدراسية التي تقدم إلى البنات للدراسة في سورينام تزيد عن المنح الدراسية التي تقدّم إلى البنين. ويستثنى من ذلك دراسات معهد الموارد الطبيعية والدراسات التقنية. وفيما يتعلق بكلية العلوم الطبية فإن عدد المنح الدراسية التي قُدمت في عام ٢٠٠١ إلى البنين كان مساوياً تقريباً لعدد المنح الدراسية التي قُدمت إلى البنات، في حين أنه في السنوات السابقة كان عدد المنح الدراسية التي قُدمت إلى الطلاب الذكور يزيد عن عدد المنح الدراسية التي قُدمت إلى الإناث.

الجدول ١٠-١٠: عدد المنح الدراسية التي قُدمت في سورينام حسب نوع التعليم

	١٩٩٨			١٩٩٩			٢٠٠١		
	الجنس غير معروف	إناث	ذكور	الجنس غير معروف	إناث	ذكور	الجنس غير معروف	إناث	ذكور
الثانوي العام	١١	١٥٢	٦٧	١١	٢١١	٦٢	٣	٥٨	٢٩
إعداد المعلمين	٥	١٩٦	١٩	٨	٢١٥	١٣	٤	١١٥	٣
مدرسة البوليتكنيك	٣	٥٢	٩٢	٤	٥٥	٨٤	٤	٢٧	٥٣
المدرسة التجارية	١٠	١٢١	٢٧	٥	١٤٣	٣٧	٣	٧٣	٢١

٢٠٠١			١٩٩٩			١٩٩٨			
الجنس غير معروف	إناث	ذكور	الجنس غير معروف	إناث	ذكور	الجنس غير معروف	إناث	ذكور	
٧	٢٦	٢٩	١٢	٣٩	٢٩	٣	٢٢	٣٠	العلوم الطبية
١٣	١٩٠	٦٤	١٨	٢٠٦	٨٤	١٤	١٨٨	٩٣	العلوم الاجتماعية
٣	٢٣	٤٢	٨	٢٨	٥٠	٧	٣٠	٥٦	العلوم التكنولوجية
	٣	١		٣	١	١	٤	٤	أكاديمية التعليم العالي للفنون والثقافة
١	٢٢	١١	٢	٣٦	١٠	٢	٧٢	١٢	معهد إعداد المعلمين المتقدم
٣٨	٥٣٧	٢٥٣	٦٨	٩٣٦	٣٧٠	٥٦	٨٣٧	٤٠٠	المجموع
٨٢٨			١٣٧٤			١٢٩٣			المجموع للسنة

المصدر: وزارة التعليم، مكتب المعلومات التعليمية والتسهيلات الدراسية.

والشهادات والدبلومات التي تُمنح للبنات في سورينام مطابقة للشهادات والدبلومات التي تمنح للبنين. وفيما يتعلق بنتائج الامتحانات فإنه لا تتوفر معلومات تتعلق بكل جنس يمكن باستخدامها مقارنة النتائج حسب الجنس.

ووفقاً للقانون وللممارسة فإنه لا يوجد تمييز بين المعلمين الذكور والإناث الذين يحملون نفس المؤهلات. غير أنه لا يزال يوجد تأخر في المناطق الداخلية مقارنة بالمناطق الحضرية وذلك لأن المعلمين في المناطق الداخلية تكون مؤهلاتهم، عادة، أقل من شهادات التعليم المطلوبة للتعليم في المناطق الحضرية. وفي عام ٢٠٠٠ كانت نسبة ٨٩٪ من جميع معلمي المدارس (قبل) الابتدائية في سورينام من النساء وفي عام ٢٠٠٢ كان العدد الإجمالي للمعلمين العاملين في المناطق الداخلية ٥١٤ معلماً، وكان ١٣١ معلماً منهم من الرجال و٣٨٣ من النساء (٧٤,٥٪).

وفي التعليم النظامي لا توجد سياسات و/أو برامج للتعليم مدى الحياة. وتقوم منظمات غير حكومية، على نطاق ضيق، بتنفيذ برامج لتعليم القراءة والكتابة في منطقة باراماريو وفي المناطق الداخلية، وهي برامج تحضرها أساساً النساء (نسبة ٩٥٪ تقريباً). ولا يتوفر المزيد من البيانات الرسمية عن الملتحقين أو عن العقبات التي تحول دون المشاركة، وخاصة من جانب النساء، في هذه البرامج. وأحدث البيانات المتعلقة بمعدل معرفة القراءة والكتابة للسكان السوريناميين هي بيانات منشورة في الدراسة الاستقصائية للأسر المعيشية للفترة ١٩٩٣-١٩٩٧ التي أجراها المكتب الإحصائي العام. والمعدل العام لمعرفة القراءة

والكتابة بالنسبة للسكان بكاملهم قُدِّرَ بنسبة ٩٠,٥٪، أي أن نسبة الرجال ٩١,٦٪ ونسبة النساء ٨٩,٥٪. ولم تقسَّم البيانات إلى مجموعات عمرية فرعية. وفي الدراسة الاستقصائية المتعددة المؤشرات لمجموعات كانت النسبة المئوية التقديرية لمعرفة القراءة والكتابة للأشخاص من سن ١٥ سنة وأكثر (عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠٠) ٨٦,٢٪. وكان المؤشر الذي استخدم لتحديد هذه النسبة المئوية هو القدرة على قراءة الصحيفة بدون بذل مجهود كبير. وفي المناطق الريفية، وبصفة خاصة في المناطق الداخلية، كان معدل معرفة القراءة والكتابة أقل كثيراً، ٨٧٪ في المناطق الرئيسية و ٥٢,١٪ في المناطق الداخلية، ولكن النسبة كانت ٩٣٪ في المناطق الحضرية. وبصفة عامة كان معدل معرفة القراءة والكتابة للنساء أقل مما هو للرجال (٧٣,٧٪ مقابل ٨٣٪ بين الرجال). وتقرير الدراسة الاستقصائية المتعددة المؤشرات لمجموعات نشر معدلات معرفة القراءة والكتابة التالية لمناطق المعيشة المختلفة :

المناطق الحضرية:	٩٤,١٪ (ذكور)	٩١,٨٪ (إناث)
المناطق الريفية:	٨٩,٠٪ (ذكور)	٨٤,٩٪ (إناث)
المناطق الداخلية:	٦٥,٩٪ (ذكور)	٤٤,٤٪ (إناث)

والدراسة الاستقصائية المتعددة المؤشرات لمجموعات تعطي النتائج التالية للتسيب من المدارس الابتدائية في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠ (الجدول ١٠-١١). والنسبة المئوية المتوسطة فيما بين البنين هي ٧,١٤٪ وبين البنات ٦,٠٦٪. ولا تتوفر بيانات عن النسبة المئوية للتسيب في أنواع المدارس الأخرى. ولم تجر أي دراسات نوعية في فترة تقديم التقارير هذه.

الجدول ١٠-١١: النسبة المتوية للأطفال الذين بدأوا في الصف الأول ووصلوا إلى الصف السادس، ١٩٩٩-٢٠٠٠

الجنس	النسبة المتوية لأطفال الصف الأول الذين وصلوا إلى الصف الثاني	النسبة المتوية لأطفال الصف الثاني الذين وصلوا إلى الصف الثالث	النسبة المتوية لأطفال الصف الثالث الذين وصلوا إلى الصف الرابع	النسبة المتوية لأطفال الصف الرابع الذين وصلوا إلى الصف الخامس	النسبة المتوية لأطفال الصف الخامس الذين وصلوا إلى الصف السادس
ذكور	٩٤,٠	٩٧,٥	٩٧,٢	٩٢,٩	٨٢,٧
إناث	٩٧,٩	٩٧,١	٩٨,٢	٩١,٣	٨٥,٢
المناطق الرئيسية					
بارا ماريبو	١٠٠,٠	٩٩,١	٩٨,٥	٩٤,٩	٩٢,١
وانيككا	٩٨,٧	٩٨,٨	٩٨,٣	٩٦,٠	٩٢,١
نيكيري	٩٧,٠	٩٤,٦	١٠٠,٠	٨٢,١	٧٥,٤
كوروني	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٨٨,٩	١٠٠,٠	٨٨,٩
ساراماكا	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
كومويجي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٩٠,٠	٩٠,٠
ماروويجي	٩٠,٧	٨٤,٧	١٠٠,٠	٨٩,٢	٦٨,٥
بارا	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
بروكوبوندو	٨٦,٧	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٩٢,٣	٨٠,٠
سيباليوين	٨١,٥	٩٢,٩	٨٥,٠	٧١,٤	٤٥,٩
المناطق					
الحضرية	١٠٠,٠	٩٩,٣	٩٨,٩	٩٤,٤	٩٢,٨
الريفية	٩٦,٦	٩٥,٣	٩٨,٢	٩١,٣	٨٢,٥
الداخلية	٨٤,٨	٩٦,٢	٩١,٩	٨٦,١	٦٤,٥
المجموع	٩٥,٨	٩٧,٣	٩٧,٦	٩٢,١	٨٣,٨

المصدر: دراسة استقصائية متعددة المؤشرات لمجموعات في سورينام.

وعلى العكس من السياسة المتبعة في المدارس الثانوية فإنه لا يُسمح للأمهات اللواتي هن في سن المراهقة من الالتحاق بجميع المدارس الإعدادية. والحجة المستخدمة هي إمكان حدوث تأثير سلبي على الطالبات الأخريات. غير أنه يُسمح للآباء الذين هم في سن المراهقة من مواصلة الدراسة في المدارس. وفي سورينام تُسجّل نسبة ١٧٪ تقريباً من الولادات السنوية للأمهات يقل سنهن عن عشرين سنة. وطبقاً لخطط سياسة وزارة الشؤون الاجتماعية

والإسكان المتعلقة بالأطفال للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (شباط/فبراير ٢٠٠٢)، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة) توجد أعداد كبيرة من حالات الحمل لمراهقات وذلك لأن البالغين لا يعطون أولوية كافية للتوعية الجنسية للأطفال ويفضلون عدم التحدث عن الجنس. والمراهقون أنفسهم يكونون في كثير من الأحيان على علم بوسائل منع الحمل ولكنهم لا يطبقون هذه المعرفة. ومعاناة الفتيات من الحمل في سن المراهقة أكبر من معاناة الفتيان. فالأم صغيرة السن تكون في كثير من الأحيان غير قادرة على رعاية الطفل عاطفياً واجتماعياً ومالياً، كما أن الفرص الاقتصادية والإنمائية للأم والطفل تواجهها عقبات.

ولا توجد أنظمة قانونية معينة بالنسبة للألعاب الرياضية والتربية البدنية التي تعتبر جزءاً من المناهج الدراسية للمدارس الأولية والإعدادية والثانوية في سورينام. ويقوم معلمون تلقوا تدريباً خاصاً بتدريس التربية البدنية. وفي المنظمات الرياضية، يجري تشجيع مشاركة البنات والنساء، وخاصة في البيسبول النسائي وكرة السلة وكرة القدم. وهناك زيادة في مشاركة البنات والنساء في الأنشطة الرياضية في التعليم النظامي وفي المناهج التدريبية كرائدات في الرياضة. وتأثير العوامل الثقافية، وخاصة الدين، التي كانت تشكل في الماضي عائقاً أمام مشاركة البنات والنساء في الألعاب الرياضية والتربية البدنية انخفض قليلاً. وفي الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢ كانت النسبة المئوية لعدد معلمات التربية البدنية ٨٧٪ تقريباً. وهذا يمثل انخفاضاً طفيفاً مقارنة بعام ١٩٩٨.

الجدول ١٠-١٢: معلمو التربية البدنية، ١٩٩٨-٢٠٠٢

السنة	ذكور	إناث	المجموع
١٩٩٨	١١	١٠٤ (٩٠٪)	١١٥
١٩٩٩	١١	١٠٣ (٩٠٪)	١١٤
٢٠٠٠	١٧	١١٠ (٨٧٪)	١٢٧
٢٠٠١	١٧	١١٤ (٨٧٪)	١٣١
٢٠٠٢	١٥	١٢٣ (٨٩٪)	١٣٨
المجموع	٧١	٥٥٤ (٨٧٪)	٦٢٥

المصدر: وزارة التعليم، السيدة أوفريم (Ms. Overeem).

والمعلومات المتعلقة بالصحة بصفة عامة وبالصحة الإنجابية بصفة خاصة تقدّم في المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية من خلال موضوعات العلوم الطبيعية وعلم الأحياء ومشروع 'المهارات الأساسية للحياة'. وتقوم مؤسسة 'لوبي' بدور هام في البرامج التعليمية. وفي كثير من الأحيان تطلب الحكومة، ويطلب نظار المدارس والمعلمون، المشورة من هذه المنظمة غير الحكومية كما أن هذه المنظمة تقدم معلومات عن تنظيم الأسرة والتعليم الجنسي في مدارس مختلفة ومنظمات خاصة تشمل منظمات نسائية. وهذه الأنشطة لا تزال تتعارض مع المادتين ٥٣٣ و ٥٣٤ من قانون العقوبات ولم يتم تعديلها بعد.

والمنظمات النسائية تقدم أيضاً معلومات عن المرأة، كما أنها تقدّم كل ما يتعلق بتنمية المرأة وبوضعها في المجتمع. ويستفيد الكثير من الطلاب والعديد من المدارس من هذه الإمكانيات، مع القيام بزيارات لمركز التوثيق المتعلق بالمرأة لمنظمة Johanna Elsenhout وهي منظمة غير حكومية.

المادة ١١

العمل

تغيّرت حصة وزارة العمل والتنمية التكنولوجية والبيئة في الميزانية الوطنية من ٠,٥٧٪ في عام ١٩٩٨ إلى ٠,٤٣٪ في عام ٢٠٠١ وإلى ٠,٨٨٪ في عام ٢٠٠٢.

الجدول ١١-١: حصة وزارة العمل والتنمية التكنولوجية والبيئة في الميزانية السنوية التقديرية للحكومة في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢ (بملايين الغيلدرات)

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	
٨ ٢٢٦,٨	٢ ٨٧٣,١	١ ٩٧١,٣	١ ١٤٠,٠	٩٦٢,٥	وزارة العمل والتنمية التكنولوجية والبيئة
٠,٨٨٪	٠,٤٣٪	٠,٣٥٪	٠,٣٩٪	٠,٥٧٪	
٩٣١ ٠٢٤,٣	٦٦٦ ٢٣٤,٠	٥٤٩ ٨٠٦,٧	٢٨٩ ٦١١,٢	١٦٩ ٦٦٠,٦	المجموع

المصدر: وزارة المالية.

وقد صدّقت الدولة على الاتفاقيات التالية:

- اتفاقية العمل الليلي (منظمة العمل الدولية، رقم ٤١) في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٧٦. ونتيجة للتصديق على هذه الاتفاقية وبضغط من جماعات اجتماعية

مختلفة، بينها نقابات العمال، ألغت سورينام ما جاء بقوانينها من حظر للعمل الليلي وذلك بالقرار الحكومي رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣، حيث يُعتبر حظر العمل الليلي تمييزاً ضد المرأة. ووزارة العمل والتنمية التكنولوجية والبيئة تنظر في التصديق على اتفاقية العمل الدولية رقم ٨٩ التي تعتبر تعديلاً لاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٤١.

- اتفاقية سياسات العمالة (اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٢٢)،
١٥ حزيران/يونيه ١٩٧٦.

- الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي)، عام ١٩٧٦. وهذه الاتفاقية ترسي التزام سورينام بمعاملة العمال من الذكور والإناث على قدم المساواة.

واتفاقيات منظمة العمل الدولية التالية تعتبر ذات أهمية بحيث يتعين أن تصدق عليها الدولة، وذلك أيضاً لأن هذه الاتفاقيات تتفق مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومع الدستور. وبالنظر إلى أن سورينام لم تصدق بعد على هذه الاتفاقيات فإنه لا يوجد أيضاً تشريع بالنسبة لها:

- اتفاقية حماية الأمومة (رقم ١٨٣ لسنة ٢٠٠٠). في فترة تقديم التقارير هذه لم تكن اتفاقية الأمم المتحدة هذه قد قُدمت بعد إلى المجلس الوطني. ومن المتوقع أن يواصل أصحاب الأعمال، وخاصة أصحاب المشاريع الصغيرة، معارضتهم لتنفيذ هذه الاتفاقية، وخاصة بالنسبة للتكاليف المتعلقة بإجازة الأمومة وتعويض الولادة. وقد يؤدي التصديق على هذه الاتفاقية إلى تشغيل عدد أقل من النساء وهو ما من شأنه أن يزيد من إضعاف وضع المرأة في سوق العمل.

- اتفاقية المساواة في الأجر (رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥١). ليس من الممكن التصديق على هذه الاتفاقية الآن لأن سورينام لا يوجد لديها نظام لتصنيف الوظائف. وهذا النظام مرتبط بنظام ثابت للمرتبات. وإضافة إلى هذا فإنه لا يوجد أيضاً لدى سورينام نظام عام للحد الأدنى للأجور.

- اتفاقية التمييز (في العمالة والمهنة) (رقم ١١١ لسنة ١٩٥٨).

- اتفاقية العمال ذوي المسؤوليات الأسرية (رقم ١٥٦ لسنة ١٩٨١). توقف التصديق على هذه الاتفاقية لأن تكلفة الالتزامات النابعة عنها في الأجل القصير هي تكلفة باهظة بالنسبة للاقتصاد السورينامي.

وبرعاية وزارة العمل والتنمية التكنولوجية والبيئة أنشئت المجموعة التوجيهية الوطنية لحقوق العاملات التي تتألف من ممثلين للتجارة والصناعة، والاتحادات التجارية والحكومة والمنظمات النسائية. وبين عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٩ وُضعت أنشطة مختلفة في إطار مشروع منظمة العمل الدولية الذي يحمل إسم "التدريب والتثقيف في مجال حقوق العاملات". والمجموعة التوجيهية، التي جرى في الوقت نفسه حلها، أنتجت الوثائق التالية التي لا تزال متاحة لصياغة السياسة المتعلقة بحقوق العاملات:

- تقرير بحثي بعنوان "المرأة في المهن التقنية"؛
 - تقرير بحثي بعنوان "ظروف عمل العاملات في محلات المنسوجات"؛
 - تقرير عنوانه "تقييم للمساواة بين الجنسين في تشريعات العمل واتفاقات العمل الجماعية في سورينام"؛
 - تقرير "المضايقة الجنسية في مكان العمل".
- والمصنقات، التي أنتجت في ذلك الوقت، لا تزال متفقة مع الظروف الحالية وهي متوفرة للتوزيع.

- وأُتخذت التدابير القانونية التالية على المستوى الوطني لضمان حق العمل:
- تعطي الفقرة ١ من المادة ٢٦ من الدستور كل مواطن حق العمل حسب قدراته. وهذا الحكم يبرز كواحد من القوانين الاجتماعية الأساسية.
 - ليس في قانون العمل والقانون المدني أي تمييز على أساس نوع الجنس، وهما ينطبقان بالنسبة لجميع العاملين.
 - في قانون الشرطة، أُلغيت مادة كانت تنطوي على تمييز ضد المتزوجات والأمهات اللواتي لديهن أطفال ممنعهن من العمل.

وفي سورينام تتولى وزارة العمل والتنمية التكنولوجية والبيئة مسؤولية سياسة العمل الوطنية، في حين تتولى وزارة الداخلية ووزارة العمل والتنمية التكنولوجية والبيئة مسؤولية السياسة المتعلقة بالمساواة بين الرجل والمرأة في مكان العمل. ويتضمن الجدولان ١١-٢ و ١١-٣ بيانات عن الأشخاص العاملين والأشخاص غير العاملين في منطقتي باراماريو ووايكا. والبيانات المتعلقة بالمناطق الأخرى ليست متوفرة. وبيانات معدل البطالة متوفرة لمنطقتي باراماريو ونيكيري وحدهما (أنظر الجدول ١١-٤).

الجدول ١١-٢: الأشخاص العاملون في الأسر المعيشية في منطقتي باراماريبو و وانيكا
حسب الفئة العمرية بالسنة

النصف الأول من عام ١٩٩٩*			١٩٩٨			الفئة العمرية
المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	
١ ٢٢٨	صفر	١ ٢٢٨	٢ ١٤٧	٢٥١	١ ٨٩٦	١٩-١٥
٦ ٧٧١	١ ٤٩٩	٥ ٢٧٢	١٢ ١٠١	٣ ٠٠٠	٩ ١٠١	٢٤-٢٠
١٠ ٥٨٩	٤ ٨١٨	٥ ٧٧١	١٥ ٥٠٨	٥ ٠٧١	١٠ ٤٣٧	٢٩-٢٥
٢٣ ٠٣٦	٨ ٣١٤	١١ ٣٨٥	٢٦ ٧٠٠	٨ ٩٧٦	١٧ ٧٢٤	٣٩-٣٠
٢٠ ٠٨٠	٧ ٠٤١	٩ ٨٦٢	١٩ ١٥٦	٧ ٢٣١	١١ ٩٢٥	٤٩-٤٠
٨٥ ٤٣١	٢ ٦٣٥	٤ ٧٩٦	١١ ٤٢٤	٣ ٥٥٤	٧ ٨٧٠	٥٩-٥٠
٢ ٥٨٩	٧٧٢	١ ٨١٧	١ ٠٧٠	٣١٩	٧٥١	٦٥-٦٠
٧٢ ٨٣٤	٢٥ ٠٧٨	٤٧ ٧٥٦	٨٨ ١٠٦	٢٨ ٤٠٢	٥٩ ٧٠٤	المجموع

المصدر الأساسي: المكتب الإحصائي العام.

مصدر ثانوي: إدارة إحصاءات العمل، وزارة العمل والتنمية والتكنولوجيا والبيئة (*بيانات تقديرية).

الجدول ١١-٣: الأشخاص غير العاملين في الأسر المعيشية في منطقتي باراماريبو و وانيكا
حسب الفئة العمرية

النصف الأول من عام ١٩٩٩*			١٩٩٨			الفئة العمرية
المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	
١ ٩٥٣	٦٣٦	١ ٣١٨	١ ١٥٤	٦٨٤	٤٧٠	١٩-١٥
٢ ١٨١	١ ٤٥٤	٧٢٧	٣ ١٣٤	١ ٩٣٩	١ ١٩٥	٢٤-٢٠
١ ٨١٨	٩٠٩	٥٩١	٣ ٢٥٥	١ ٦٦٢	١ ٥٩٣	٢٩-٢٥
٢ ٩٩٩	١ ٣٦٣	١ ٦٣٦	٢ ٢٥٧	١ ١٥٠	١ ١٠٧	٣٩-٣٠
٢ ٤٠٨	١ ٣١٨	١ ٠٩٠	٦٧٥	٤١٣	٢٦٢	٤٩-٤٠
٤٥٥	٤٥٥	صفر	صفر	صفر	صفر	٥٩-٥٠
		صفر	صفر	صفر	صفر	٦٥-٦٠
١١ ٨١٢	٦ ٤٥١	٥ ٣٦١	١٠ ٤٧٥	٥ ٨٤٨	٤ ٦٢٧	المجموع

المصدر: المكتب الإحصائي العام.

الجدول ١١-٤: معدل البطالة في منطقتي باراماريو ووانيكاف، ١٩٩٦-١٩٩٩

السنة	ذكور	إناث	المجموع
١٩٩٦	٧,٩	١٦,٤	١٠,٩
١٩٩٧	٧,٤	١٦,٠	١٠,٥
١٩٩٨	٧,٠	١٧,٠	١١,٠
النصف الأول من عام ١٩٩٩	١٠,٤	٢٠,٠	١٤,٠

المصدر: المكتب الإحصائي العام.

والبيانات متوفرة للفترة حتى النصف الأول من عام ١٩٩٩ وهي تتعلق بأكبر منطقتين وهما منطقة باراماريو ومنطقة وانيكاف اللتان تعيش فيهما نسبة ٧٠٪ تقريباً من مجموع السكان. وبالنظر إلى أنه لم تجر مؤخراً دراسات بشأن أسباب البطالة بين النساء فإنه لا تتوفر بيانات لإجراء تحليل لهذا الشأن. والخبرة التي اكتسبتها وزارة العمل والتنمية التكنولوجية والبيئة بالنسبة للنساء العاطلات في جهود وساطة العمل التي بذلتها والتدريب المهني الذي قدمته تبين أن النساء لا زلن تفضلن الأعمال التقليدية للمرأة. ونتيجة لهذا فإن النساء تفقدن فرصة الحصول على عمل في المجال التقني. والخيار المهني هو عنصر هام للبطالة فيما بين النساء في سورينام. وبالنظر إلى العوائق المتعلقة برعاية الأطفال فإن مجال اختيار النساء لعمل تكون ساعات العمل بالنسبة له غير منتظمة يكون مقيداً بدرجة أكبر. وفي ورش العمل الخاصة بالأشخاص العاطلين لاحظت وزارة العمل والتنمية التكنولوجية والبيئة أنه بين مجموعات معينة من النساء العاطلات يوجد نقص في الحافز ونقص في المشاركة بين بعض النساء في العملية المطولة للحصول على مكان عمل ملائم. وفي المناطق التي لا توجد فيها مكاتب تشغيل يكون نقص المعلومات في كثير من الأحيان جانباً هاماً لأن الأشخاص العاطلين يعتمدون على طرائق تقليدية لنقل المعلومات ويكون من المتعذر في كثير من الأحيان إبلاغهم بالوظائف الشاغرة في الوقت المناسب. ونقص المعلومات ومحدودية فرصة الحصول على رأس المال هما عائقان آخران أمام النساء العاطلات التي قد تكون لديهن الرغبة في أن يكنّ من صاحبات المشاريع الصغيرة.

ووزارة العمل والتنمية التكنولوجية والبيئة تستخدم الأدوات التالية للقضاء على البطالة بين النساء: التدريب المهني، وتبادل العمل، وتوجيه صاحبات المشاريع الصغيرة. ووحدة تعبئة وتنمية اليد العاملة، التي تتبع وزارة العمل والتنمية التكنولوجية والبيئة، تهدف إلى تنظيم التدريب المهني للمتسربين من النظام التعليمي وللباحثين عن عمل. والبرامج التدريبية هي برامج قصيرة (من ٦ إلى ٩ أشهر) وتركز على تدريب الرجال والنساء، على حد سواء، لشغل الوظائف الفنية، كأصحاب مشاريع، وفي برامج تتعلق تحديداً بالأعمال التجارية. والبيانات تبين أن عدد النساء المشاركات في البرامج التدريبية التي تنظمها وحدة تعبئة وتنمية اليد العاملة أقل من عدد الرجال المشاركين في تلك البرامج.

الجدول ١١-٥: نظرة عامة على المشاركة النسائية في البرامج التدريبية المنتظمة التي تقدمها وحدة تعبئة وتنمية اليد العاملة ٢٠٠٠-٢٠٠٢

	المجموع	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
التدريب الفني	٥,٨%	٢	١	٢	
تدريب صاحبات المشاريع الصغيرة	١٥,٥%	صفر	٨	٩١	
الوظائف التقليدية للنساء	٨٣,٦%	٥٣٤	٩٧	٢٦	
العدد الكلي للنساء	١٠٠%	٦٣٨	١٠٦	١١٩	

المصدر: وحدة تعبئة وتنمية اليد العاملة، وزارة العمل والتنمية التكنولوجية والبيئة.

وكما يتضح من الجدول ١١-٥ فإنه بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٢ كان عدد الأشخاص الملتحقين ٢٧٣ ٢ شخصاً منهم ٦٣٨ امرأة (٢٨٪). والتحقّت غالبية النساء (٨٣,٦٪) للتدريب على الأعمال النسائية التقليدية مثل الحياكة. وانخفاض مستوى مشاركة المرأة في برامج التدريب الفني تتعلق بالأفكار التقليدية الشائعة عن أدوار الرجل العامل والمرأة العاملة. ولزيادة عدد النساء الملتحقات بالتدريب الفني نفذت الحركة النسائية الوطنية مشروع "المرأة في الأعمال غير التقليدية" الذي نُفذ جزء منه بالتعاون مع وحدة تعبئة وتنمية اليد العاملة. وبرنامج الحركة النسائية الوطنية يتميز عن برامج التدريب الأخرى بالجوانب التوجيهية والتعليمية المحددة التي تُستخدم من أجل المجموعة المستهدفة، وتمكين المرأة المعنية في مجالات مختلفة، والتوجيه المباشر للمرأة نحو سوق العمل، والتوجيه الذي يعقب التدريب، والاهتمام الخاص الذي يولى للتوعية.

الجدول ١١-٦: نظرة عامة على المشاركة النسائية في البرامج التدريبية المنتظمة التي تقدمها وحدة تعبئة وتنمية اليد العاملة، ٢٠٠٠-٢٠٠٢ (بما يشمل المشاركة النسائية في التدريب على الأعمال الغير تقليدية)

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢		المجموع	
التدريب الفني	٢	١	٢	٤٠	٤٥	٪٧
تدريب صاحبات المشاريع الصغيرة	٩١	٨	صفر	صفر	٩٩	٪١٥
الوظائف التقليدية للنساء	٢٦	٩٧	٤١١	صفر	٥٣٤	٪٧٨
العدد الكلي للنساء	١١٩	١٠٦	٤١٣	٤٠	٦٧٨	٪١٠٠

المصدر: المكتب الإحصائي العام.

ومركز اكتساب الخبرات "المرأة والنشاط التجاري"، الذي أنشأته وزارة العمل والتنمية التكنولوجية والبيئة في حزيران/يونيه ١٩٩٤، يهدف إلى دعم وتوجيه صاحبات المشاريع الصغيرة المتدئات. وهذا المركز لم يعد في حالة تشغيل. ومهام المركز تتولاها مؤسسة وحدات العمل المنتجة التي تتبع أيضاً وزارة العمل والتنمية التكنولوجية والبيئة والتي توجّه اهتمامها نحو تحسين وضع أصحاب المشاريع الدقيقة وأصحاب المشاريع الصغيرة من الرجال والنساء على حد سواء. وبين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٢ نظمت مؤسسة وحدات العمل المنتجة أنشطة تدريبية مختلفة جرى خلالها تدريب ٤٢٢ شخصاً. والبرامج التدريبية شملت أساليب التفاوض والعرض، والإدارة المالية، والتسويق الأساسي، وإدارة الأعمال التجارية، والمحاسبة الأساسية، والمحاسبة المتقدمة، وإدارة السوقيات، والقيادة الشخصية، ووضع خطة للعمل التجاري. والجدول ١١-٧ يتضمن بيانات عن الأشخاص الذين تلقوا التدريب.

الجدول ١١-٧: نظرة عامة على الأشخاص الذين تلقوا تدريباً من مؤسسة الوحدات العاملة المنتجة بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٢

السنة	ذكور	إناث	المجموع
١٩٩٩	٣٢	٣٠	٦٢
٢٠٠٠	١٥	٣٥	٥٠
٢٠٠١	٦٦	٧٣	١٣٩
٢٠٠٢	٩٧	٧٤	١٧١
المجموع	٢١٠	٢١٢	٤٢٢

المصدر: مؤسسة الوحدات العاملة المنتجة، وزارة العمل والتنمية التكنولوجية والبيئة.

وقدمت منظمتان غير حكوميتان، هما الحركة النسائية الوطنية (من خلال معهد صاحبات المشاريع) ومؤسسة مجموعة المرأة للأعمال التجارية، برامج تدريبية لتعزيز مهارات صاحبات المشاريع الدقيقة. والتدريب الذي قدمته الحركة النسائية الوطنية كان يتكون من الأجزاء التالية: المحاسبة الأساسية؛ والمحاسبة المتقدمة؛ والإدارة المالية؛ وحساب سعر التكلفة؛ والتسويق؛ والإدارة المالية؛ ووضع خطة للأعمال التجارية. وكانت ورش العمل تتعلق بتربية الدواجن، ونشر النباتات، ووضع الميزانيات، وأساليب العرض للأشخاص والمنتجات خلال إقامة المعارض. وكانت التوجيهات تُقدّم في المكتب وفي مكان العمل على حد سواء. والتوجيهات التي قُدمت في المكتب كانت تتعلق عادةً بوضع فكرة أصحاب المشاريع الدقيقة موضع التنفيذ في الأعمال التجارية. أما التوجيهات التي قُدمت في مكان العمل فكانت تتعلق بالتطبيق العملي للمعرفة النظرية. وكان ٥٣٦ شخصاً من الأشخاص الذين تلقوا التدريب من النساء (٩٩٪).

الجدول ١١-٨: البرامج التدريبية المقدمة من الحركة النسائية الوطنية/معهد صاحبات المشاريع، ١٩٩٨-٢٠٠٢

السنة	البرامج التدريبية	سن العمل	التوجيه	المجموع
١٩٩٩	٤٤	صفر	٣٦	٨٠
٢٠٠٠	٦٥	صفر	٤٨	١١٣
٢٠٠١	٤٦	٥١	٢٦	١٢٣
٢٠٠٢	٥٦	١١٦	٥٤	٢٢٦
المجموع	٢١١	١٦٧	١٦٤	٥٤٢

المصدر: الحركة النسائية الوطنية.

وكانت مؤسسة المجموعة النسائية للأعمال التجارية قد أنشئت في عام ١٩٩٣. وهذه المؤسسة هي شبكة لصاحبات المشاريع اللواتي تعملن، إلى حد كبير، في فروع الأشغال اليدوية، والمنسوجات، وتجهيز الأغذية، والعناية بالجلد والشعر. وهذه المؤسسة تسعى أيضاً إلى تشجيع، ودعم، صاحبات المشاريع بطريقة مبتكرة. وفي عام ١٩٩٨ جرى إضفاء الطابع المهني على المؤسسة وأنشئ مكتب صاحبات المشاريع التجارية. وتقوم المنظمة، من خلال وحدة تقديم المشورة والتدريب في مجال الأعمال التجارية ووحدة تطوير وتوجيه المشاريع التابعتين لها، بتقديم خدمات مختلفة مثل المشورة في مجال الأعمال التجارية لصاحبات

المشاريع المبتدئات/أو من لديهن خبرة؛ وتقديم المساعدة إلى صاحبات المشاريع في وضع خططهن التجارية؛ وتدريب صاحبات المشاريع، وتقديم التوجيه في صاحبات المشاريع التجارية؛ والتوسط لمنح الائتمانات؛ وتحديد وتطوير المشاريع التي تضمن وسيلة عيش مستدامة للمرأة في المجتمعات المحلية؛ وتقديم المساعدة إلى المؤسسات والمنظمات الأخرى في تطوير أفكار للمشاريع. وبجانب هذه الخدمات المنتظمة هناك أيضاً اجتماعات عامة لشبكات فروع معيّنة، وكذلك حلقات عمل وحلقات تدريبية محددة تهدف إلى تلبية حاجات صاحبات المشاريع لكل فرع، كما أنها تساعد في التوصل إلى حلول لمشكلات معيّنة تواجه صاحبات المشاريع. وبين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠١ عُقدت الحلقات التدريبية/حلقات العمل التالية (المصدر: مؤسسة المجموعة النسائية للأعمال التجارية):

- التدريب على إدارة الأعمال التجارية والتسويق وتحسين النوعية، بالتعاون مع منظمة Black Migrant Refugee Women في هولندا. وقُدّم التدريب نفسه إلى نساء لا تعرفن القراءة والكتابة في المناطق الداخلية باستخدام الصور والرموز.
- حلقة عمل في مجال تحسين البيوت (١٧ امرأة).
- التدريب في مجال الإدارة الأساسية للموارد البشرية. وجرت ملائمة التدريب مع وضع المشاركين. والموضوعات التي نوقشت شملت الهيكل التنظيمي ووصف المنظمة، ووصف الوضع، وتحديد مؤهلات الموظفين، وتوفير الموظفين، وتقييم الموظفين (١٠ نساء).
- حلقة عمل للصناعات اليدوية: صنع الجوهرات واللعب المحشوة (١٠ نساء).
- التدريب في مجال صالونات التجميل والمعالجة بالعطريات: أساليب أساسية للعناية بالجلد والشعر (١٢ امرأة).
- حلقة عمل في مجال إدارة الأعمال التجارية: إعداد الميزانيات ووضع حساب الأرباح والخسائر (١٠ نساء).

وكما ذكر في التقرير السابق فإن القانون ينص بشكل ملائم على الحق في الاختيار الحر للمهنة. وفي الواقع العملي يبدو أن هناك عوائق. وحصّة المرأة في القطاعين الزراعي والصناعي هي حصّة منخفضة من الناحية الهيكلية. ولسوء الحظ فإن غالبية البيانات الأخيرة ترجع إلى عام ١٩٩٦ عندما كان نصيب المرأة في القطاعين الزراعي والصناعي ٩,٥% و ١,٥% على الترتيب. وقد يكون السبب في الانخفاض النسبي للنسبة المتوية للنساء في القطاع

الزراعي أن النساء لا يُعترف بهن كمنتجات ومُحَقِّقات للدخل، وهن بذلك لا تظهرن في إحصاءات العمل. وإضافة إلى هذا فإن الأشخاص النشطين في القطاع غير الرسمي، وبينهم نساء كثيرات، لا يسجلون أنفسهن على أنهم يعملون وذلك لأسباب منها خوفهن من دفع ضرائب أو لعدم حصولهن على تراخيص أو لأن إنتاجهن غير منتظم.

وقد بينت دراسة استقصائية أجرتها الحركة النسائية الوطنية في ضاحيتين من ضواحي منطقة باراماريبو أن عدم المساواة الحالية بين الجنسين على مستوى الاقتصاد الكلي تنعكس بوضوح على مستوى الأسرة المعيشية. وفي الضاحيتين، وهما ضاحية باليساديويغ (منطقة شبه ريفية) وضاحية منديربويتن (منطقة حضرية)، عدد الرجال المنخرطين في العمل ضعف عدد النساء المنخرطات في العمل، كما أن الرجال يُعتبرون مصدر الدخل الرئيسي للأسر. وعلى الرغم من أن ظاهرة الأمهات العاملات لها تاريخ طويل في سورينام فإن البيانات المستمدة من الدراسة الاستقصائية التي أجريت في منديربويتن وباليساديويغ تبين أن نسبة ٣٦٪ ونسبة ٤٧٪، على الترتيب، من الأمهات تعملن لفترة كاملة في أعمال خارج المنزل يدفع عنها أجر. وهذا يعني أن نسبة ٦٤٪ من نساء باليساديويغ ونسبة ٥٣٪ من نساء منديربويتن هن من ربات البيوت. وعلى الرغم من الإسهام الهام الذي تقدمه النساء لدخل الأسرة فإن هناك مفهوماً قوياً، وخاصة بين الرجال، بأن الرجال مسؤولون عن توفير دخل الأسرة. والرجال بصفة عامة يتجاهلون دور المرأة في توفير الدخل وذلك كما تبينه حقيقة أن نسبة صفر٪ من الرجال في باليساديويغ ونسبة ١٧٪ فقط من الرجال في منديربويتن قد أشاروا إلى المرأة على أنها مصدر هام لدخل الأسرة. وإضافة إلى هذا فإن نسبة ٢٩٪ من الرجال في باليساديويغ ونسبة ٦١٪ من الرجال في منديربويتن قد ذكروا أنهم لا يؤيدون عمل المرأة خارج المنزل. ولذلك فإن المفهوم القائل بأن الرجل هو الذي يوفر الدخل للأسرة يمثل مرجعاً هاماً بالنسبة لدمج الأطفال في المجتمع، وهو لذلك يمثل أداة إيديولوجية هامة في الإبقاء على عدم المساواة بين الجنسين في المجتمع.

والأفكار المتعلقة بالمساواة الجنسانية تشمل اختيار الوظائف وذلك كما يبدو أيضاً من البيانات المتعلقة بوجود المرأة أساساً في المهن النسائية التقليدية، مثل الأعمال الإدارية وأعمال تقديم الخدمات (المرضات والمعلمات)، في حين أن غالبية الرجال يعملون في وظائف فنية ويشغلون مناصب إدارية. (المصدر: *Survey Report on Gender Socialization In Two Selected Communities: Palissadeweg and Munderbuiten*، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، دراسة أعدتها الدكتورة جوليا تيربورغ للحركة النسائية الوطنية ومولتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة).

ولا توجد بيانات عن وضع المرأة في الوظائف غير التقليدية، غير أن البيانات المتعلقة بوضع الفتيات والنساء في التعليم الفني هي بيانات واضحة في حد ذاتها.

الجدول ١١-٩: الفتيات في التعليم الفني

٢٠٠٠/١٩٩٩			١٩٩٩/١٩٩٨			
المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	
٢ ١٣٦	١٠٧ (٪٥)	٢ ٠٢٩	٢ ٨٩٧	١٣٢ (٪٥)	٢ ٧٦٥	التعليم الإعدادي الفني
١ ٠١٩	٢٣٥ (٪٢٣)	٧٨٤	٩٩٢	٢٠٣ (٪٢٠)	٧٨٩	مدرسة البوليتيكنيك
٣ ١٥٥	٣٤٢ (٪١١)	٢ ٨١٣	٣ ٨٨٩	٣٣٥ (٪٩)	٣ ٥٥٤	المجموع

المصدر: مديرية التعليم الابتدائي ومديرية التعليم الإعدادي، وزارة التعليم.

وفيما يتعلق بوضع المرأة في المناصب الإدارية العليا فإن البيانات المتعلقة بالخدمة المدنية تبين بوضوح أن تمثيل المرأة في المناصب العليا هو تمثيل ناقص وأن تمثيلها في المناصب الدنيا هو تمثيل زائد. غير أنه يوجد أيضاً اتجاه إيجابي، وهو أن المرأة في الدراسات المهنية والجامعية الأعلى تختار بشكل متزايد دراسات غير تقليدية (فيما عدا الأعمال التي هي أعمال فنية صرف) في القطاعين الإنتاجي والتجاري وهو ما ستكون له في المستقبل القريب آثار على ما تختاره المرأة في هذين المجالين.

وبصفة عامة فإن الدستور يوفر للعاملين الحماية على نحو ملائم من الطرد العشوائي، كما أن الطرد محظور بدون سبب وجيه أو لأسباب سياسية أو إيديولوجية وذلك بالنسبة للرجل والمرأة على حد سواء. ووفقاً لقانون الإذن بالطرد يُعتبر الطرد من جانب صاحب العمل بدون الحصول على الإذن المطلوب من وزارة العمل والتنمية التكنولوجية والبيئة باطلاً. وبالإضافة إلى هذا فإن مجلس الطرد يقدم مزيداً من الحماية لأن الحمل والولادة والزواج هي أيضاً أسباب غير صحيحة للطرد في القطاع الخاص. وإضافة إلى هذا فإنه وفقاً لمعلومات مستمدة من وزارة العمل والتنمية التكنولوجية والبيئة لم تصرح لجنة الطرد الثلاثية في أي وقت بالطرد بسبب عدم الكفاءة نتيجة للحمل المتكرر.

وحق العاملين، الرجال والنساء على حد سواء، في الحصول على التدريب المهني أُرسى في الدستور وفي قانون موظفي الخدمة المدنية. وحق موظفي الخدمة المدنية في تقديم

طلبات للحصول على إجازة دراسية منصوص عليه في قانون الموظفين، غير أنه لم يُنص عليه في مرسوم حكومي. وحق الموظفين في تلقي التدريب تضمنه اتفاقات العمل الجماعية. ووفقاً للمعلومات المتوفرة فإن جهات الخدمة المدنية وأصحاب الأعمال الخاصة لا تعارض في تلقي العاملين فيها للتدريب المهني. وأصحاب الأعمال لا يعترضون إلا عندما لا تكون للتدريب المهني فائدة مباشرة لصاحب العمل ويكون تلقي التدريب أثناء ساعات العمل.

وعلى الرغم من أنه لم تجر دراسة استقصائية وطنية بشأن هياكل المرتبات في سورينام في الفترة بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٢ فإنه يمكن افتراض أن مبدأ المساواة في الأجر للعمل المتساوي ينطبق قانونياً وفي الممارسة الفعلية على حد سواء. وبالنظر إلى أن النساء تشكلن بصفة عامة جزءاً من المجموعات المنخفضة الأجر فإنهن تحصلن، مع ذلك، عادةً على أجر أقل من الأجر الذي يحصل عليه الرجال. ووفقاً لما ذكرته إدارة الأتمتة الحكومية فإن نسبة ٥٣٪ من موظفي الخدمة المدنية الذين كانوا يشغلون مناصب أدنى في عام ٢٠٠٢ كانوا من النساء في حين أن نسبة النساء اللواتي كن تشغلن مناصب أعلى كانت ٤١٪.

وفيما يتعلق بالأحكام التمييزية بالنسبة للوظيفة الإنجابية لموظفات الخدمة المدنية فإن لجنة التشريع الجنساني التابعة لوزارة الداخلية أعدت تعديلات لقانون موظفي الخدمة المدنية. وموظفو الخدمة المدنية جميعهم، رجالاً ونساءً، يحق لهم الحصول على معاش عند بلوغ سن ٦٠ سنة مع استيفاء الاشتراطات المحددة في قانون المعاشات التقاعدية لموظفي الخدمة المدنية لعام ١٩٧٢. وهذا الاستحقاق يمكن الحصول عليه لأن موظفي الخدمة المدنية يدفعون نسبة مئوية ثابتة من مرتباتهم لصندوق معاشات. وبالنظر إلى زيادة التضخم فإن المعاشات التقاعدية فقدت قيمتها وتجري في الوقت الحالي مناقشتها لوضع جدول للمعاشات. وإضافة إلى أنظمة المعاشات التقاعدية فإن أي شخص مقيم بلغ سن ٦٠ سنة يحق له الاستفادة من الصندوق العام لمعاشات الشيخوخة. والبيانات المتوفرة من الصندوق للفترة ١٩٩٩-٢٠٠١ تبين أن النساء تشكلن، في المتوسط، نسبة ٥٣٪ من عدد الأشخاص المسجلين مع الصندوق.

الجدول ١١-١٠ المستفيدون من الصندوق العام لمعاشات الشيخوخة في الفترة

١٩٩٩-٢٠٠١

السنة	ذكور	إناث	المجموع
١٩٩٩	١٧ ٠٨٦ (٤٧٪)	١٩ ٣٧٤ (٥٣٪)	٣٦ ٤٦٠ (١٠٠٪)
٢٠٠٠	١٧ ٥٠٦ (٤٧٪)	٢٠ ٠٤٦ (٤٧٪)	٣٧ ٥٥٢ (١٠٠٪)
٢٠٠١	١٧ ٥٥٣ (٤٦٪)	٢٠ ٢٨٢ (٥٤٪)	٣٧ ٨١٥ (١٠٠٪)

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية، إدارة البحث العلمي والتخطيط.

وعدد العاملين في القطاع الخاص الذين يستفيدون من نظم معاشات هو عدد محدود. ومن هذه الناحية يتمتع موظفو الخدمة المدنية المتقاعدون، عادةً، بوضع أفضل من وضع العاملين المتقاعدين من القطاع الخاص. وطبقاً لما ورد في الدراسة التي أعدت من جانب S.Ketwaru (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ٢٠٠١) بعنوان تحليل لوضع المرأة في سورينام فإنه يبدو أن نسبة ٢٪ فقط من النساء في باراماريو ووانيكيا كن تتمتعن في فترة ما قبل عام ١٩٩٨ بمعاش تقاعدي. ولا تتوفر بيانات لفترة ما بعد عام ١٩٩٨. وفي القطاع الخاص تتضمن غالبية اتفاقات العمل الجماعية ترتيباً لمعاش تقاعدي مع أن الأرامل واليتامي لا يحق لهم في أي وقت الحصول على معاش الشريكة الأثني أو أمهاتهم. والمؤسسات الأكبر لها نظام للمعاشات التقاعدية، وبعض العاملين يفضلون دفع مبلغ شهري، وهو مبلغ يمكن سداه في نظام معاش تقاعدي أو تأمين، حسب اختيار الموظف.

ولا توجد في سورينام استحقاقات بطالة. ويمكن للمواطنين العاطلين أن يحصلوا على مساعدة مالية وطبية من وزارة الشؤون الاجتماعية وفقاً لمعايير جرى تحديدها. وفي عام ١٩٩٨ كانت نسبة ٦٠٪ من الأشخاص المسجلين للحصول على المساعدة الطبية من النساء. وبعد ذلك العام لم يُحتفظ بأية بيانات حسب نوع الجنس، ولذلك فإنه ليس من الممكن أن تُستكمل البيانات. وفي القطاع الخاص تُحدّد في اتفاقات العمل الجماعية الخدمات الطبية المقدّمة مثل: العلاج الطبي، والرعاية لأمراض العيون والأسنان، والحمل والولادة. ويتعين على أصحاب الأعمال أن يتأكدوا من أن العاملين لديهم يحصلون على المعالجة والرعاية الطبيتين الملائمتين (في مستشفى). ومن الممكن أن تغطي تكاليف هذه الخدمات جزئياً أو كلياً مع مراعاة أن القانون ينص على أنه إذا جرت تغطية التكاليف جزئياً فإن تلك التكاليف قد لا تتجاوز نسبة ٢٠٪ من مرتب الموظف. وفي غالبية الحالات ينطبق أيضاً تقديم الخدمات الصحية على أفراد أسرة العامل (المصدر: وزارة العمل والتنمية التكنولوجية والبيئة).

وموظفات الخدمة المدنية يحق لهن الحصول على إجازة أمومة مدفوعة الأجر لمدة ١٢ أسبوعاً، أي ستة أسابيع قبل الولادة وستة أسابيع بعدها. وصندوق التأمين الصحي الحكومي يغطي تكاليف الولادة. والمؤسسات الخاصة التي وقّعت اتفاق عمل جماعي مع موظفيها تطبق ترتيباً مماثلاً يتم بموجبه التعويض جزئياً، أو كلياً، عن التكاليف. وبعض المؤسسات الأكبر تطبق تعديلاً مؤداه أنه يمكن للعامل، بالتشاور مع الطبيب، أن تحدد كيفية توزيع إجازة الأمومة قبل الولادة وبعدها. وفي الممارسة العملية تستمر المرأة في العمل لمدة تصل إلى أسبوعين قبل تاريخ الولادة المتوقع. وبالنظر إلى عدم وجود نظام عام لإجازة

الأمومة فإن حصول الموظفات العاملات لدى المؤسسات أو أصحاب الأعمال الذين لم يبرموا اتفاق عمل جماعي (المحلات، الأسر المعيشية الخاصة) على إجازة أمومة مدفوعة الأجر ليس مضموناً. وعلى الرغم من أن هذه المسألة تحتاج إلى مزيد من الدراسة فإن المنظمات النسائية قد أبلغت بأنه من الممكن أن يكون الحمل المتكرر سبباً للطرد بسبب عدم الكفاءة.

ومنذ صدور التقرير السابق لم تحدث تطورات جديدة بالنسبة لسنّ قانون خاص لإجازة الأمومة على أساس أن تكون الإجازة لمدة ١٤ أسبوعاً وأن تكون مدفوعة الأجر. وإضافة إلى المشورة التي قدمتها اللجنة في عام ١٩٩٤ فإن لجنة استشارية أنشئت مؤخراً قد أوصت، على نحو يماثل النظام العام لمعاش الشيخوخة، بوضع نظام عام لإجازة الأمومة بحيث يتم إنشاء صندوق تسدّد فيه مدفوعات شهرية تستخدم لتمويل إجازة الأمومة لجميع النساء. وهذا من شأنه أن يحول دون تحمل صغار أصحاب المشاريع والأسر المعيشية الصغيرة (الخدم مثلاً) لأعباء ثقيلة بالنسبة للنفقات.

والحكم التمييزي الذي يرد في قانون الحوادث في سورينام تحت الفقرة ٣ من المادة ٦ لم يتم تعديله بعد. ووفقاً لهذا الحكم يمكن لزوجة الموظف، ولكن لا يمكن لزوج الموظفة، الحصول على استحقاق. وعلاوة على هذا فإنه لا يمكن لامرأة تعيش مع شريكها بدون زواج أن تحصل على استحقاق إلا إذا كان لها أطفال يعترف بهم الموظف. غير أن وضع الخليلات ينظمه قانون حوادث الخدمة المدنية.

وذكر بالفعل في التقرير السابق الحكم التمييزي لصندوق التأمين الصحي الحكومي بالنسبة لفئة المؤمن عليهم طوعاً، ولم يحدث أي تغيير: الشريك العاطل (سنه أقل من ٦٠ سنة) للمرأة لا يشملها التأمين إلا إذا أُعلن أنه عاجز؛ وهذا لا ينطبق على الزوجة العاطلة للموظف.

ولا تتوفر بيانات عن أعداد الرجال العاملين، والنساء العاملات، في أعمال دائمة أو مؤقتة، أو عن الأشخاص الذين يعملون من منازلهم وخاصة النساء. والأحكام والتشريعات المتعلقة بهذه المسألة لا تزال غير موجودة في سورينام. ولم يتم بعد إدراج العاملين في المنازل في إحصاءات العمل.

وبالنسبة للأحكام التمييزية المتعلقة بالوظيفة الإنجابية لموظفة الخدمة المدنية فإن لجنة التشريع الجنساني التابعة لوزارة الداخلية قد أعدت، كما سبق أن ذكر، تعديلاً على قانون موظفي الخدمة المدنية.

وقانون العمل والقانون المدني لا يسمحان بالطرد بسبب الحمل والولادة والزواج. وإجازة الأمومة التي تمنح لموظفة الخدمة المدنية لا تزال تنطوي على شروط تمييزية ولذلك فإنه

يمكن اعتبار أنها تمثل جزءاً على أساس وظيفتها الإنجابية. وقدمت وزارة الداخلية أيضاً توصية لتعديل هذه المادة في قانون موظفي الخدمة المدنية.

وحماية الأمومة وحظر تكليف الحوامل والمرضعات بأعمال شاقة أو خطيرة لم يلقيا بعد اهتماماً خاصاً في المفاوضات التي تجرى بين أصحاب الأعمال والعمالين. واتفاقات العمل الجماعية لا تتضمن أحكاماً خاصة بالنسبة لهذه المسألة. وبصفة عامة فإن اتفاقات العمل الجماعية لا تولي اهتماماً لحظر تحديد ساعات عمل غير منتظمة بعد الأسبوع الثامن والعشرين للحمل.

وسورينام لديها إمكانات مختلفة لرعاية الطفل بالنسبة للأطفال حتى سن خمس سنوات بالنسبة للآباء والأمهات العاملين: مراكز الرعاية النهارية التي تكون في كثير من الأحيان ملحقة بمدرسة حضانة (للأطفال من سن سنتين إلى أربع سنوات). ويبدو من دراسة استقصائية أجرتها في عام ٢٠٠٠ جامعة أنتون دي كوم في سورينام لمؤسسة كليموب أن سورينام بها ١٠٣ إمكانات لرعاية الأطفال وأن غالبيتها (٨٤ أو نسبة ٨٢٪) في باراماريبو، وواحدة (١٪) في المناطق الداخلية، و١٨ (١٧٪) في المناطق الباقية. ومراكز الرعاية النهارية هذه هي في غالبيتها مراكز مملوكة ملكية خاصة (٩١٪). والحكومة لها ٩ مراكز رعاية نهارية (٩٪ من المجموع) وجميعها في باراماريبو. ويقع مركزان من مراكز الرعاية النهارية هذه في مستشفيات. وجدير بالملاحظة أن هذين المركزين هما المركزان الوحيدان اللذان يقدمان الرعاية النهارية والرعاية الليلية معاً. وعلى الرغم من أن رعاية الأطفال تعتبر ضرورة في المناطق الداخلية فإن هذا لا يزال غير منفذ إلا داخل شبكات شخصية وذلك باستثناء مركز واحد للرعاية النهارية في بروكوبوندو-سينتروم، في حين أنه بعد إجراء الدراسة الاستقصائية المذكورة أعلاه أنشئ مركز واحد للرعاية النهارية في عام ٢٠٠١ في مسياكريكي في أعالي نهر سورينام وذلك من جانب منظمة نسائية، كما أنشئ مركز آخر في كلاسكريك في منطقة بروكوبوندو من جانب منظمات نسائية متعاونة.

وغالبية الآباء والأمهات الذين يستخدمون مركزاً للرعاية النهارية من أجل أطفالهم يفعلون ذلك بسبب العمل و/أو الدراسة (٦١٪)، في حين أن نسبة ٢٢٪ من الأطفال يوضعون في تلك المراكز لإتاحة الفرصة لهم كي يلعبوا مع الآخرين. والدراسة الاستقصائية التي أجرتها مؤسسة كليموب بيّنت أن مراكز الرعاية النهارية لها الخصائص التالية:

- المراكز الموجودة في المناطق الرئيسية والمناطق الداخلية كفاءتها أقل من كفاءة المراكز الموجودة في باراماريبو.

- المراكز تقدم الرعاية للأطفال أساساً مع التأكيد على الحالة الصحية والتغذية. والجوانب المتعلقة بتعليم الطفل وحفز التنمية لا يتم التأكيد عليها بدرجة كافية، وربما يكون السبب في ذلك هو عدم وجود تدريب مهني خاص.
- المراكز مفتوحة بصفة عامة أيام الاثنين إلى الجمعة لساعات تتراوح بين ٨ ساعات و٤ ساعات في اليوم.
- غالبية الأطفال هم من الطبقات الوسطى الدنيا.
- يوجد نقص في الموظفين في عدد كبير من المراكز.
- هناك سوء توزيع بالنسبة للمرافق.

والحاجة إلى وضع سياسة وطنية بشأن التنمية في مراحل الطفولة المبكرة (حتى سن ٨ سنوات) أبرزتها منظمات غير حكومية. ويتمثل هذا، جزئياً، في قانون بشأن رعاية الأطفال، وهو قانون يشمل الترخيص بافتتاح مراكز للرعاية النهارية والحد الأدنى للمعايير التي يجب أن تحققها تلك المراكز. وقد وُضع في عام ١٩٩٦ مشروع قانون بشأن الرعاية النهارية. وهذا المشروع جاء نتيجة لسنوات من المناقشات والمسااعي من جانب مكتب الصحة العامة وعدد من المنظمات غير الحكومية، من بينها مؤسسة التنمية البشرية، كما أنه يشكل الأساس لتطبيق قواعد رعاية الأطفال. والقانون يهدف إلى تحسين نوعية مراكز الرعاية النهارية للأطفال، وعددها، ووضع معايير للتنفيذ والإشراف. وهذا القانون اعتمده في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ مجلس الوزراء. وفي إطار مشروع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية الذي يحمل إسم تشريع بشأن التنمية في سن الطفولة المبكرة والذي بدأ في عام ٢٠٠٢ سوف يُقيّم القانون من جديد، وسيعقب ذلك إجراء مشاورات مع المؤسسات والمنظمات ذات الصلة من أجل صياغة قانون منقح.

وإدارة شؤون الشباب تنظم رعاية بعد المدرسة على النحو التالي:

- برامج توجيهية للواجبات المدرسية من أجل أطفال المدارس الابتدائية؛
- برامج للتعبير الخلاق والألعاب الرياضية واللعب.

وهذا البرنامج لأنشطة ما بعد الدراسة ينفذ في حوالي ١٠ مواقع في باراماريو و١٥ موقعاً في المناطق الرئيسية، كما أن كل برنامج يشمل مجموعة من المدارس. وهناك أيضاً مبادرات خاصة، غير أن هذه المبادرات ليست مسجلة ولذلك فإنه لا تتوفر معلومات بالنسبة لها.

الجدول ١٢-٢: الإحصاءات الحيوية ومؤشرات الصحة في سورينام

٢٠٠٠ بعد التعديل	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	
	٤٤٧ ٩٥٣	٤٢٠ ٢٦١	٤٢٤ ٥٩٠	٤١٨ ٩٢١	٤١٣ ٤٢٨	٤٠٨ ٦٦٥	متوسط عدد السكان
	٩ ٨٠٤	١٠ ١٤٤	١٠ ٢٢١	١٠ ٧٩٤	٩ ٣٩٣	٨ ٧١٧	الولادات الحيّة
	٣ ٠٩٠	٣ ٠٦٠	٢ ٨١٤	٢ ٨٧٨	٢ ٨٩٤	٢ ٦٩٦	الوفيات
	٢١,٩	٢١,١١	٢٤,٠٧	٢٥,٧٧	٢٢,٧٢	٢١,٣٢	معدل المواليد الأولي/١٠٠٠
	٦,٩	٦,٣٧	٦,٦٣	٦,٨٧	٧	٦,٥٩	معدل الوفيات الأولي/١٠٠٠
٣٥,٨	١٩,٦	١٣,٢	١١,٦	١٢,٤	١٤,٥	١٢	الوفيات في فترة ما حول الولادة لكل ١٠٠٠ من مجموع المواليد
٢٠,٢	١٧,٨	١٦,٨	١٣,٦	١٤,٩	١٦,٤	١٥,٤	معدل وفيات الأطفال الأقل من سنة واحدة لكل ١٠٠٠ ولادة حيّة
١٥٣	٩١,٨	٢٩,٦	٣٩,٨	٣٧,١	٣١,٩		معدل الوفيات النفاسية لكل ١٠٠٠٠ ولادة حيّة

المصدر: أسباب الوفاة في سورينام، ٢٠٠٠، مكتب الصحة العامة، نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

والإدارات الحكومية التالية هي جزء من هيكل وزارة الصحة، وهي تقدم الرعاية

الوقائية والرعاية العلاجية على حد سواء:

- إدارات الرعاية الصحية الإقليمية: الرعاية الصحية الأولية في المنطقة الساحلية، بما يشمل عدداً من المناطق الريفية. وإدارات الرعاية الصحية الإقليمية تقدم العلاج الطبي والتطعيم وخدمات الرعاية الصحية الإنجابية وخدمات طب الأسنان وذلك بالتعاون مع مؤسسة العناية بالأسنان للشباب. وإدارات الرعاية الصحية الإقليمية تشمل نسبة ٣٢٪ تقريباً من السكان، وغالبيتهم من حاملي البطاقة الاجتماعية المجانية (٨٥٪) وجزء منهم من الأشخاص الذين يشملهم نظام الخدمة الصحية الحكومية (١٥٪).

- مكتب الصحة العامة: التثقيف الصحي، مكافحة الأمراض والتفتيش على مرافق الصحة العامة، مراقبة الأوبئة، التفتيش على البيئة، التفتيش على الأغذية والعقاقير، الإشراف على المختبرات الحكومية.
- مركز سورينام للعلاج النفسي.
- مكتب الكحوليات والمخدرات: منع إساءة استخدام الكحوليات والمخدرات، وتقديم المشورة إلى المدمنين.
- شركة سورينام للمستحضرات الصيدلانية.
- دائرة أمراض الجلد التي تشمل القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. ومنذ عام ١٩٩٦ تتولى هذه الدائرة تنسيق أنشطة البرنامج الوطني السابق المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب في مجالات وضع السياسة والتثقيف والرقابة وغير ذلك. والأنشطة المتعلقة بالأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي كانت مشمولة في مجموعة الخدمات. وقد تغير الإسم إلى "البرنامج الوطني للأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي/فيروس نقص المناعة البشرية". والنية متجه نحو إجراء مشاورات على المستوى الوطني بشأن القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب من أجل تقييم السياسة والهياكل.
- مكتب التوجيه الطبي: تقديم المشورة والخدمات الطبية إلى الأطفال والشباب.
- ثلاثة مستشفيات حكومية: مستشفى S Lands (باراماريو) والمستشفى الأكاديمي (باراماريو) ومستشفى نيكيري الإقليمي (منطقة نيكيري) وجميعها في المنطقة الساحلية.

ويقدم الأفراد، وتقدم المنظمات أيضاً، إسهاماً قيماً في الرعاية الصحية في سورينام ويوجد في باراماريو مستشفيان خاصان، كما أن الحكومة فوضت مؤسسة البعثة الطبية للقيام بتقديم الرعاية الصحية إلى المناطق الداخلية بكاملها، بما يمثل تعاوناً بين ثلاث منظمات دينية. والبعثة الطبية لها ٤٨ عيادة في المناطق الداخلية، وجميعها ماعدا واحدة منها (عيادة القارب) تتوفر لديها إمكانات لاستقبال حالات الولادة. ويعمل في البعثة الطبية ٥ أطباء و ١٠ ممرضين و ٨٠ مساعداً طبياً و ٣٦ مساعداً عيادة و ٣٠ مساعداً مختبر، كما أن البعثة تقدم خدماتها إلى ما مجموعه ٢٩٥ ٥٢ شخصاً، منهم نسبة ٨٠٪ من المارونيين ونسبة ٢٠٪ من

السكان المحليين بالتقريب. والبعثة الطبية تدرّب السكان المحليين بأكبر قدر ممكن كي يصبحوا مساعدين صحيين. والمؤسسة تدعمها الدولة؛ إذ أن وزارة الصحة تدفع تكاليف الرعاية الأولية التي تقدم في المناطق الداخلية بما يشمل تكاليف النقل إلى باراماريو للمعالجة في المستشفيات، في حين تدفع وزارة الشؤون الاجتماعية تكاليف العلاج في المستشفيات للمرضى الذين تنقلهم البعثة الطبية إلى باراماريو.

ومؤسسة لوبي تقدم التنقيف والمساعدة في مجال الرعاية الصحية الإنجابية، بما يشمل تنظيم الأسرة، في العيادات الخاصة بها في باراماريو ونيو-نيكييري وموينغو في منطقة ماروويجي. والمؤسسة هي منظمة تقدم الرعاية الصحية الأولية ومُعترف بها رسمياً بالنسبة لتقديم هذه الخدمات. ومؤسسة "دعم الصحة" تركز اهتمامها على صحة المرأة والأطفال، وخاصة في المناطق المحرومة الساحلية والداخلية. وهذه المؤسسة تعمل بصفة خاصة في إجراء دراسات (وخاصة في مجال الرعاية الصحية الإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب) وفي إشراك السكان في وضع السياسات الصحية وتنفيذها. وهناك منظمات غير حكومية أخرى مختلفة تعمل في مجال منع مرض فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب والقضاء عليه، وإجراء فحوص مسحة المهبل وسرطان الثدي ومنع إدمان المخدرات والكحوليات والقضاء عليه، وتقديم المعلومات والتوعية بشأن الأمراض المزمنة، والقضاء على مرض الملاريا.

وبتأثير الأزمة المالية والاقتصادية وآثار تلك الأزمة على ميزانية وزارة الصحة اتخذ عدد من المنظمات المحلية الصغيرة في السنوات الأخيرة مبادرات للإسهام من خلال مشاريع وأنشطة دعمتها منظمات مانحة دولية. وقد سعت تلك المنظمات إلى إقامة وتأسيس عيادات، وتقديم برامج تدريبية وإجراء دراسات، وتوفير المياه والمرافق الصحية وما إلى ذلك.

ووفقاً للدراسة المعنونة دراسة الحسابات الصحية الوطنية التي أجرتها مؤسسة Management Sciences for Health ومؤسسة Hecora في عام ٢٠٠٠ أنفقت سورينام حوالي ١٠٥ ملايين غيلدر سورينامي (٧٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة تقريباً) على الرعاية الصحية، وهو ما يعادل إنفاقاً يصل نصيب الفرد منه إلى ١٨٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة تقريباً. وكان هذا يعادل نسبة ٩,٤٪ من الناتج القومي الإجمالي في عام ٢٠٠٠. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تنفق، في المتوسط، نسبة تتراوح بين ٤٪ و ٨٪ من الناتج القومي الإجمالي على الرعاية الصحية. وبالنسبة للإنفاقات فإن الحكومة تنفق (٤٤٪) على الرعاية الصحية نفس النسبة، تقريباً، التي ينفقها القطاع الخاص (٤٢٪)، في حين تأتي نسبة (١٤٪) من مانحين خارجيين، بما يشمل مبالغ كبيرة مقدمة

كمساهمات من منظمة المعونة الإنمائية الهولندية إلى ما يسمى نظام RLA لإرسال المرضى إلى الخارج لتلقي مزيد من العلاج. والمساهمات المقدمة من الأسر المعيشية تتكون أساساً من الأطراف المؤمن عليها في نظام الخدمة الصحية الحكومية، وحاملي البطاقات الاجتماعية، ومساهمات من أشخاص مؤمن عليهم في مؤسسات خاصة. والأشخاص المؤمن عليهم في نظام الخدمة الصحية الحكومية يسهمون في تكلفة عقاقيرهم في حين أن الأشخاص الذين يحملون بطاقة اجتماعية يسهمون في دفع تكاليف العقاقير والعلاج في المستشفى.

ونسبة ٥٥٪ من إنفاقات الرعاية الصحية توجه نحو الرعاية الثانوية (المستشفيات العامة والخاصة، الأخصائيون الطبيون، المختبرات، العقاقير التي تقدم في المستشفيات)، في حين تنفق نسبة ٣٤٪ على الوقاية وعلى الرعاية الصحية الأولية (مكتب الصحة العامة، إدارات الرعاية الصحية الإقليمية، البعثة الطبية، الممارسون العامون) ونسبة ١١٪ على جوانب أخرى مثل التدريب والإدارة. وفي الدراسة المعنونة دراسة إصلاح القطاع الصحي ذكر عدد من الملاحظات بالنسبة للخدمات الطبية. وفيما يتعلق بحصول المرأة على الخدمات الطبية فإن الملاحظات التالية لها أهمية:

- نقص عمليات الفحص الروتيني المتعلقة بالسرطان (مسحة المهبل وأشعة الثدي)؛
- تشير تعقيدات حالات الحمل إلى أن هناك حاجة لتحسين الرعاية في مرحلة ما قبل الولادة وتقديم معالجة أفضل لحالات الحمل المنطوية على مخاطر شديدة.

والتأمين يشمل نسبة ٢٤٪ من السكان عن طريق وزارة الشؤون الاجتماعية. ويبين تحليل لبيانات الدراسة الاستقصائية للأسر المعيشية التي أجراها المكتب الإحصائي العام (١٩٩٩-٢٠٠٠) أن نسبة ٣٦٪ من الأسر المعيشية الحاصلة على بطاقة اجتماعية للرعاية الطبية الصادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية لا تنتمي إلى الفئات المحرومة. وقد أظهر تحليل البيانات أيضاً أن نسبة ٢٣٪ من الأسر المعيشية المحرومة لا تحمل بطاقات اجتماعية للرعاية الطبية (المصدر: ورقة بيضاء بعنوان "إصلاح القطاع الصحي في سورينام"). والجزء من السكان الذي يغطيه التأمين من خلال صندوق التأمين الصحي الحكومي نسبته ٢٨٪ (وخاصة موظفو الخدمة المدنية). والمؤسسات الخاصة تغطي نسبة ١٥٪، في حين أن نسبة ٢٪ من السكان لديهم تأمين خاص. وهذا يعني أن ثلث السكان تقريباً (٣٢٪) لا يتمتعون بالتأمين الصحي. ولا تتوفر بيانات لتحديد حصة المرأة في التأمين الصحي الخاص والعام.

الجدول ١٢-٣: الأشخاص المؤمن عليهم لدى صندوق التأمين الصحي الحكومي

الفئة	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
موظفون مدنيون	٨٧ ٩٤٣	٨٩ ٧٣٨	٩١ ٥٣٣
فريق الشرطة والحريق	٤ ٤١٨	٤ ٥٠٨	٤ ٥٩٨
التأمين الطوعي الخاص: أفراد	١٥٢	١٥٧	١٥٨
التأمين الطوعي الخاص: أسر ومشاريع تجارية	٩ ٣٥١	٩ ٥٤٠	٩ ٧٣٣
المجموع	١٠١ ٨٦٤	١٠٣ ٩٤٣	١٠٦ ٠٢٢

المصدر: نظام الخدمة الصحية الحكومية.

ملاحظة: تمثل النساء نسبة ٥٥٪ من الأشخاص المؤمن عليهم في نظام الخدمة الصحية الحكومية.

وعدد المرضى لكل طبيب في المناطق الحضرية ١ : ١ ٥٠٠ وهو ما يعتبر وفقاً لمعايير منظمة الصحة العالمية (١ : ٣ ٠٠٠) تمثيلاً زائداً للأطباء، في حين أن المناطق غير الحضرية تعاني من نقص في الأطباء. والحصول على خدمات الأطباء في المناطق الداخلية يقل عما هو في أجزاء البلد الأخرى: صفر: ٢٣ ٥٣٤. (المصادر: *Situation Analysis of Women In Health*; Sh. Ketwaru, *Suriname*؛ وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ٢٠٠١؛ و *Health conditions In Suriname 1996, W.Bakker*؛ منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية). وبصفة عامة فإن سكان المناطق الداخلية يمكن لهم بدرجة معقولة الحصول على خدمات البعثة الطبية، وهي خدمات مجانية، بحيث لا تكون هناك عوائق مالية أمام سكان المناطق الداخلية، وهم في الأساس فقراء. وعلى العكس من نظام الرعاية الصحية في باراماريبو والمناطق الرئيسية، المنظم تنظيمياً رأسياً، فإن البعثة الصحية تجمع بين الرعاية الصحية الوقائية والأولية، من جهة، والرعاية العلاجية وإمكانات المعالجة في المستشفيات من جهة أخرى. ومع أنه من الممكن استنتاج أن سكان المناطق الداخلية، وعددهم قليل نسبياً، يمكن لهم الاستفادة من نسبة ٦٠٪ تقريباً من العيادات المتوفرة في البلد فإن عدد العيادات في المناطق الداخلية مرتفع لأن السكان يعيشون في مناطق متفرقة. ويقوم طبيب بزيارة العيادات أسبوعياً أو شهرياً، في حين أن الأشخاص الذين يعيشون في أجزاء أخرى من البلد لا يمكن لهم الاستعانة بالطبيب يومياً. وأطباء البعثة الطبية يفحصون نسبة تتراوح بين ١٠٪ و ١٥٪ تقريباً من العدد الإجمالي للمرضى.

ونسبة التغطية للتطعيم للأطفال هي ٧٢,٤٪ في باراماريو و٩٠,٣٪ و٨١,٨٪ على الترتيب في منطقتي وانیکا ونيكيري، وهما المنطقتان اللتان يوجد فيهما أكبر عدد من السكان بعد باراماريو. ونسبة التغطية بمسحة المهبل هي نسبة أقل، ٢٤,٦٪ في باراماريو و٣٥٪ في وانیکا و٢١,٤٪ في نيكيري. ويبدو أن الأشخاص الذين حصلوا على تعليم أفضل ويحتلون مراكز اجتماعية اقتصادية أفضل في المجتمع يستفيدون بدرجة أكبر من هذه الخدمات، وربما يكون ذلك راجعاً إلى زيادة الوعي بأهمية الوقاية من السرطان.

وأشار المكتب الإحصائي العام (١٩٩٩) إلى أن معدل الولادات قد تراوح في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩ بين ٢٠ و٢٦ لكل ١٠٠٠. وفي منطقة البحر الكاريبي، من المعروف أن سورينام هي أحد البلدان التي يقل فيها معدل الخصوبة إلى أدنى حد. والمعدل بالنسبة للرجال يساوي تقريباً المعدل بالنسبة للنساء. (المصدر: تقرير تحليل الوضع والاستجابة بالنسبة لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب في سورينام (SARA)، (J. Terborg, ProHealth, 2002). ولا تتوفر بيانات عن معدل الوفيات للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢. وبيانات معدل الوفيات للفترة السابقة لعام ١٩٩٩ تبين أن أشخاصاً في سورينام يموتون دون داعٍ من أمراض يمكن منعها/أو معالجتها على نحو أفضل، مثل الملاريا و الإسهال والالتهابات الحادة وسوء التغذية ومضاعفات الحمل. وهذا يبين أنه يوجد مجال لتحسين الرعاية الصحية الوقائية. وهناك أيضاً أعداد متزايدة من الوفيات التي ترجع إلى أمراض مزمنة مثل الزَّرَب السكري وارتفاع ضغط الدم، ولذلك فإن هناك حاجة إلى تطبيق أساليب معالجة أكثر فعالية.

الجدول ١٢-٤: أسباب الوفاة الأكثر شيوعاً في سورينام حسب السن والجنس (مصنفة حسب ترتيب منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، وفيات الرضع والأطفال - ١٠)

النساء ١٥ سنة - ٤٤ سنة			الرجال، ١٥ سنة - ٤٤ سنة		
الرقم	سبب الوفاة	الرقم	الرقم	سبب الوفاة	الرقم
٢٩	الأورام	١	١١٤	أسباب خارجية للوفاة	١
٢٨	فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب	٢	٥٠	أمراض القلب	٢
٢٧	أسباب خارجية	٣	٤٨	فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب	٣
١٧	أمراض القلب	٤	١٩	الأورام	٤
٩	وفيات الأمهات	٥	١٢	أمراض معدية معوية أخرى	٥

المصدر: أسباب الوفاة في سورينام، ٢٠٠٠، مكتب الصحة العامة/إدارة الأوبئة، نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

ووسائل منع الحمل متوفرة في جميع أنحاء البلد، بوصفة طبيب أو بدونها. وفي المناطق الرئيسية أو الداخلية تتولى إدارات الخدمات الصحية الإقليمية والبعثة الطبية مسؤولية توفير وسائل منع الحمل. وهناك ترتيب مالي خاص بالنسبة للأشخاص الذين يحملون بطاقة اجتماعية صادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية والإسكان. وهذه الوزارة تتحمل تكاليف الخدمات التي تقدمها مؤسسة لوبي. والدراسة الاستقصائية المتعددة المؤشرات لمجموعات تبين أن نسبة ٤٢,١٪ من النساء المتزوجات تستخدم وسائل منع الحمل. والحبوب هي الطريقة الأكثر شيوعاً (٢٥٪ من النساء المتزوجات). والطريقة الثانية الأكثر شيوعاً هي التعقيم بين النساء (٩,٣٪ من النساء المتزوجات). ووسائل منع الحمل الرحمية وحقن منع الحمل والعوازل الذكرية تلي هذه الطريقة. ونسبة استخدام طريقة الدورة أو الانسحاب أو تعقيم الذكر كوسيلة لمنع الحمل هي أقل من ١٪. وتستخدم وسائل منع الحمل بأكبر درجة في المنطقة الحضرية، أي بنسبة ٥١,٢٪؛ في حين أن نسبة الاستخدام في المناطق الريفية ٤٥,١٪ وفي المناطق الداخلية ٣,٧٪ فقط. والتوزيع حسب سن المرأة التي تستخدم وسائل منع الحمل يبين أن الفئة العمرية من ٢٠ سنة - ٢٩ سنة هي فئة أكثر المستخدمين (٥٠٪). (المصدر: الدراسة الاستقصائية المتعددة المؤشرات لمجموعة، ٢٠٠٠، حكومة سورينام بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة). ومؤسسة لوبي تنفذ في الوقت الحالي مشروعاً للتشجيع على استخدام العازل الأنثوي. والمشروع يهدف إلى معرفة الخبرات التي اكتسبتها المرأة بالنسبة للعازل الأنثوي وتحديد ما إذا كان استخدام العازل الأنثوي يساعد على تمكين المرأة في مجال الإنجاب الجنسي.

ووفقاً لقانون سورينام، لا تحتاج أية امرأة متزوجة إلى الحصول على إذن من زوجها للاستفادة من الرعاية الصحية، غير أن إشراك الشريك مطلوب لتنظيم الأسرة. وقد أجرى الدكتور B. Adams في عام ٢٠٠٠ دراسة بشأن الخصوبة لدى المارونيين في أربع قرى من القرى الواقعة على امتداد أعالي نهر سورينام، وعدده ٦٥ قرية، من أجل الحركة النسائية الوطنية. وقد بينت الدراسة، في جملة أمور، أن الأعراف الاجتماعية والثقافية تؤثر على السلوك الإنجابي للمارونيين الساراماكيين وعلى القرارات التي يتخذونها في هذا الشأن. والرجال والنساء يكونون موضعاً لتقدير أكبر إذا كان لديهم أطفال أكثر. ولذلك فإن الحمل له أهمية ويجري تشجيعه؛ في حين لا يلقى استخدام وسائل منع الحمل تشجيعاً. ووجود، وقبول، تعدد الزوجات في هذه المنطقة يؤثر أيضاً على خصوبة الرجل والمرأة. والاحتفالات التي تقام عندما يبلغ الأولاد البنات مرحلة 'النضوج' وفقاً لتقاليدهم، والمفهوم العام بأن الأطفال يولدون بمشاعر جنسية وهي مشاعر لا يمكن، أو يتعذر، السيطرة عليها، تلعب دوراً أيضاً. وبينت الدراسة أيضاً أن الأعراف الثقافية والاجتماعية تلعب دوراً هاماً ولكن توجد

تباينات فيما بين القرى التي جرت دراستها، وهو ما يبين أيضاً أن الأعراف الثقافية تتأثر بعوامل أخرى، مثل العوامل الاقتصادية، ومستوى التعليم، ومقدار المعلومات المتوفرة عن وسائل منع الحمل. (المصدر: تقرير دراسة استقصائية بشأن الخصوبة لدى المارونيين في أربع قرى مارونية منتقاة في المناطق الداخلية لسورينام، أجراها B.V. Adams من أجل الحركة النسائية الوطنية).

وتقرير الدراسة الاستقصائية المتعددة المؤشرات لمجموعات (٢٠٠٠) تبين وجود علاقة واضحة بين المستوى التعليمي للمرأة واستخدام وسائل منع الحمل. ويبدو أن استخدام وسائل منع الحمل بين النساء اللواتي لم يحصلن على أي قدر من التعليم نسبته ٨,٩٪، في حين أن النسبة بين النساء اللواتي أتممن التعليم في المدارس الابتدائية هي ٣٢,٦٪ وبين النساء اللواتي أتممن التعليم الإعدادي على الأقل هي ٥٢,٧٪. وكما سبق أن أشير أعلاه فإن تعقيم المرأة هو ثاني أكثر وسائل منع الحمل شيوعاً. وسبق أن ذكر في التقرير السابق أنه ليس من الممكن إجراء التعقيم دون موافقة المرأة. وإذا كان أخصائي طبي سيقوم بإجراء التعقيم فإنه يتعين عليه أن يبلغ المرأة على نحو صحيح بمخاطر الإجراء. وإذا لم يقم الأخصائي بتقديم المعلومات، أو إذا أعطى معلومات، غير كافية وحدثت أضرار، يمكن للمرأة المعنية أن تقدم شكوى ضد الأخصائي إلى المحكمة الطبية أو ترفع قضية مدنية في المحكمة أو ترفع قضية جنائية على أساس إساءة المعاملة.

والوضع بالنسبة للإجهاض لم يتغير ولا يزال الإجهاض يعاقب عليه قانوناً. (قانون العقوبات، المادة ٣٠٩، الفقرات ٣٥٥ إلى ٣٥٨). ولذلك فإن التدخلات تسجّل على أنها "التوسيع والكشط" وهي تنفذ في غالبيتها في المستشفيات. غير أن هذه التدخلات لا يشملها التأمين الصحي. وطبقاً لما ذكرته دائرة التسجيل الطبي التابعة لوزارة الصحة فإن تكلفة إجراء التوسيع والكشط قد زادت بنسبة ٥٠٠٪ تقريباً بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٢ (٥٠٠٠٠٠ غيلدر سورينامي - ٤٥٠٠٠٠٠ غيلدر سورينامي).

ولا يزال القانون يحظر تقديم المعلومات والتوعية بالنسبة لوسائل منع الحمل (المادتان ٥٣٣ و ٥٣٤ من قانون العقوبات) ولو أن هذا الحظر لا ينفذ بالمرّة. وبرامج التوعية لا تزال تقدّم من جانب الحكومة (دائرة التعليم الصحي التابعة لمكتب الصحة العامة، والبرنامج الوطني للأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي/فيروس نقص المناعة البشرية، وإدارات الصحة الإقليمية) والمنظمات غير الحكومية (البعثة الطبية، مؤسسة لوي، مؤسسة دعم الصحة)، وهي برامج متاحة ومتوفرة بالنسبة للرجال والنساء على حدٍ سواء.

ووفقاً للدراسة الاستقصائية المتعددة المؤشرات لمجموعات (٢٠٠٠) فإن غالبية النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٢ سنة و٤٩ سنة على علم بمسألة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (٩٢,٦٪ في المناطق الحضرية و٩٢٪ في المناطق الريفية و٨٢٪ في المناطق الداخلية). والمعرفة بأساليب الوقاية نسبتها، في المتوسط، ٦٦,٨٪. والمعرفة الدقيقة بالطريقة التي يُنقل بها فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب أقل من ذلك بين النساء في المناطق الداخلية. ودور التنقيف في القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب له أهمية، إذ أن المعرفة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب وبإمكانات الوقاية تزيد بمقدار ثمانية أضعاف تقريباً بين النساء اللواتي أتممن التعليم الإعدادي على الأقل عما هي بين النساء اللواتي لم يحصلن على أي قدر من التعليم. والدراسة الاستقصائية المتعددة المؤشرات لمجموعات بينت أن نسبة ١٨,٦٪ من النساء اللواتي لم تلتحقن بالمدارس لديهن المعرفة مقابل نسبة ٣٩٪ للنساء اللواتي حصلن على التعليم الابتدائي و٧٠,٣٪ للنساء اللواتي حصلن على تعليم المدرسة الإعدادية على الأقل. ويبدو أن نسبة ٥٥٪ من النساء اللواتي هن في سن الإنجاب على علم بالجهة التي يمكن لمن أن يتوجهن إليها لإجراء اختبار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. ومعلومات النساء في المناطق الحضرية كانت أفضل من معلومات النساء في المناطق الريفية والمناطق الداخلية (الدراسة الاستقصائية المتعددة المؤشرات لمجموعات، ٢٠٠٠). واختبارات فيروس نقص المناعة البشرية لا تجرى في سورينام إلا طوعاً. ووفقاً لما بينته الدراسة الاستقصائية المتعددة المؤشرات لمجموعات فإن نسبة ١٠٪ تقريباً من النساء السوريناميات قد أجريت لهن اختبارات فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب في عام ٢٠٠٠، أي بنسبة ١٢٪ في المناطق الحضرية ونسبة ٨,٧٪ و٧,٦٪ في المناطق الريفية والمناطق الداخلية على الترتيب. والنساء اللواتي هن في الفئة العمرية من ١٥ سنة إلى ١٩ سنة تجرى لهن أقل الاختبارات. وعدد النساء اللواتي كانت نتيجة اختبار فيروس نقص المناعة البشرية إيجابية بالنسبة لهن زادت نسبتها في الفترة بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٠ من ٤,١٪ إلى ٦,٣٥٪ من العدد الكلي للنساء السوريناميات. وهناك أيضاً زيادة بين الرجال، ولو أنها أقل، إذ زادت النسبة من ٣,٢٩٪ إلى ٤,٧٩٪. ومعدل الوفيات بسبب فيروس نقص المناعة البشرية بين النساء كان ١,٨٤٪ في عام ٢٠٠٠ و١,٧٥٪ في عام ٢٠٠١. (المصادر: المكتب الإحصائي العام، الإحصاءات السكانية، آذار/مارس ٢٠٠٢؛ SARA، Pro Health، أيار/مايو ٢٠٠١).

والنساء صغيرات السن والمومسات، وخاصة النساء اللواتي هن من بيئات اجتماعية متدنية، تشكلن مجموعات معرضة لخطر فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة

المكتسب، وينبغي إعطاءهن أولوية خاصة. والوضع بالنسبة للبغاء ظل دون تغيير منذ صدور التقرير السابق. وقد بينت دراسة استقصائية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب في قطاع استخراج الذهب (١٩٩٨)، ضمن ما بينته، أن النساء في المناطق الداخلية والمناطق الريفية يمثلن مجموعة معرضة للخطر بصفة خاصة وذلك بسبب سلوكهن على أساس الثقافة والتقاليد، وانخفاض معرفتهن بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، وضعف وضعهن الاقتصادي، وانخفاض مستوى تعليمهن، وعزلتهن الاجتماعية والجغرافية، وعدم وجود الفرصة لديهن للحصول على الرعاية الصحية والمعلومات (المصدر: تقرير SARA). وورد في التقرير أيضاً ما يلي:

- نسبة النساء اللواتي ذكرن أنهن تستخدمن عازلاً بانتظام لم تزد عن ١٥٪؛
- ارتفاع الحراك بالنسبة لمناجم الذهب والموسمات يسهّل انتشار الأمراض التي تنتشر عن طريق الاتصال الجنسي/فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب؛
- الفتيات المراهقات، وأساساً اللواتي هن من مجتمعات المارونيين، معرضات للخطر بسبب محدودة معرفتهن، وخبرتهن، بالنسبة لممارسة الجنس المأمون والتفاوض على نحوٍ فعال مع شركائهن؛
- هناك زيادة في انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في القرى وذلك لأن الموسمات هن علاقات جنسية في القرى.

الجدول ١٢-٥: نظرة عامة على عدد الأشخاص الذين أجريت لهم اختبارات فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب وعدد الأشخاص المصابين، الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢

السنة	إجمالي عدد الأشخاص المصابين		إجمالي عدد الأشخاص الذين أجريت لهم اختبارات		إجمالي عدد الأشخاص المصابين/إجمالي عدد الأشخاص الذين أجريت لهم اختبارات بالنسبة المتوية	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
٢٠٠٠	١٦٤	١٥٣	١٠٣٥	١٤٩٥	١٦٪	١٠٪
٢٠٠١	١٤١	١٣٠	٩٥٣	٢٢٤٥	١٥٪	٦٪
٢٠٠٢	١٩٤	١٨٧	١٥٥١	٤٠٦٨	١٣٪	٥٪

المصدر: دائرة أمراض الجلد.

الجدول ١٢-٦: عدد الأشخاص الذين ثبتت إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية،
١٩٩٧-١٩٩٩

السنة		رجال		نساء		المجموع
١٩٩٧	٩٦	%٥٣	٨٦	%٤٧	١٨٢	%١٠٠
١٩٩٨	٩٦	%٥٣	٨٨	%٤٨	١٨٤	%١٠٠
١٩٩٩						
(كانون الثاني/يناير آذار/مارس)	٢٧	%٥٦	٢١	%٤٤	٤٨	%١٠٠

المصدر: دائرة أمراض الجلد، ١٩٩٩.

ملاحظة: لا توجد بيانات موزعة حسب الجنس قبل عام ١٩٩٧.

ويجري إيلاء اهتمام خاص للشباب والنساء، وخاصة النساء الحوامل. وفي إطار البرنامج الوطني يجري بذل جهود لاختبار أكبر عدد ممكن من الحوامل بالنسبة لفيروس نقص المناعة البشرية. ولا يوجد إطار قانوني لاستراتيجيات الوقاية والعلاج بالنسبة لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب على المستوى الوطني. ونتائج حلقة العمل التي نظمتها البرنامج الوطني لفيروس نقص المناعة البشرية تشكل الأساس لقانون قُدِّم إلى الجمعية الوطنية. ولم يمر القانون بعد من الجمعية. وهناك مهن معينة تتطلب إجراء فحص طبي (القوات المسلحة، الطيارون، وغير ذلك) غير أن القانون لا يمنع رجال الأعمال من جعل إجراء فحص تشخيصي لمتلازمة نقص المناعة البشرية شرطاً لتعيين شخص أو فرد. وإضافة إلى المؤسسات الحكومية، هناك عدد كبير من المنظمات غير الحكومية التي تسهم في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، والقضاء عليه، في شكل بحوث، وحلقات عمل، ومناقشات جماعية، واجتماعات للتزويد بالمعلومات، وبرامج للراديو والتلفزيون، وحلقات دراسية، وما إلى ذلك، على المستوى المحلي والمستويين الإقليمي والوطني، وكذلك من خلال تقديم الرعاية والتوجيه إلى المرضى المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب وأسرههم، والقيام بجهود للتأييد، وتوفير الإمكانات لإجراء الاختبارات: مؤسسة ماميو مامنبروجكتنا، ومؤسسة كلوديا أ. بيسور، ومؤسسة ماكسي ليندر، وجمعية الصليب الأحمر السورينامية، ومؤسسة بروجكتنا، ومؤسسة بروهيلث،

ومؤسسة لوبي، التي تقوم جميعها، مع الحكومة ومنظمات الأمم المتحدة، بتنفيذ برنامج لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب في سورينام.

وسرطان الرحم وسرطان الثدي هما أكثر أمراض السرطان انتشاراً بين النساء السوريناميات وأكثر الأورام الخبيثة انتشاراً (نسبة ١٦٪ ونسبة ١٣٪ على الترتيب). والنساء في الفئة العمرية من ٢٥ سنة إلى ٤٠ سنة تمثلن نسبة ٤٣٪ من النساء المصابات بسرطان الرحم (المصدر: تقرير تحليل الوضع والاستجابة، تقرير فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب). والنساء اللواتي لديهن تأمين صحي يمكن لهن بسهولة إجراء فحوص مسحة المهبل والاستفادة من الخدمات الأخرى ذات الصلة. ومسحات المهبل تجرى في المستشفيات وفي عيادات دائرة الصحة العامة التي تقدم مؤسسة لوبي خدماتها فيها. وفي فترة ١٥ عاماً ازداد عدد مسحات المهبل التي أجرتها مؤسسة لوبي وحدها بنسبة ٥٧٪. وفي عام ١٩٩٧ بدأت مؤسسة لوبي دراسة استقصائية وطنية لمسحة المهبل من أجل وزارة الصحة. والتوعية بشأن سرطان الرحم تغطي بصفة عامة مناطق واسعة وذلك على الرغم من أن مسحات المهبل التي تجريها النساء في المناطق الداخلية أقل من تلك التي تجريها النساء في أجزاء أخرى من البلد. وقد يكون هذا راجعاً لنقص المعلومات المتعلقة بسرطان الرحم وبإمكان الوقاية من هذا النوع من السرطان. وبين أيار/مايو ١٩٩٨ وآب/أغسطس ٢٠٠١ كان من الممكن أن تجري النساء، بالبحان، فحصاً بالنسبة لسرطان الرحم. وبلغ المجموع الإجمالي للنساء اللواتي أجريين فحصاً بالنسبة لسرطان الرحم ٥٩ ٠٠٠ امرأة في الفئات العمرية من ٣٠ سنة إلى ٤٠ سنة (٣٤٪) ومن ٤٠ سنة إلى ٥٠ سنة (٢٢٪) ومن ٥٠ سنة إلى ٦٠ سنة (٢٣٪). وقد وُجد شذوذ خبيث في نسبة ١,٠٨٪ (٦٤٣ امرأة)، ووُجد سرطان نشط بين ٢٥ امرأة. والنساء اللواتي يُكتشف أنهن مصابات بسرطان الرحم تموت منهن كل سنة نسبة تتراوح بين ٢٢٪ و ٥٥٪ (المصدر: تحليل وضع المرأة في سورينام).

وتُعتبر رعاية الأمهات والأطفال أحد الأعمال الهامة التي تقع مسؤوليتها على عاتق وزارة الصحة. وجرى لسنوات عديدة تقديم خدمات خاصة للحوامل والأمهات والرضع. ويقوم مكتب الصحة العامة بإعداد السياسة المتعلقة بالرعاية قبل الولادة وبالمكاتب الاستشارية. ويمكن للنساء الحوامل تلقي التوجيه قبل الولادة في جميع عيادات مكتب الصحة العامة وفي عيادات ما قبل الولادة التابعة للمستشفيات. وبعد الوضع، تقدم جميع المكاتب الاستشارية التوجيه بالنسبة لرعاية الرضع. والمكاتب الاستشارية للحوامل والرضع تديرها ثلاث منظمات غير حكومية هي منظمة الصليب الأحمر والصليب الأصفر، ومنظمة الصليب الأخضر، ومنظمة داياكونيسين ويجكاربيد (Diakonessen Wijkarbeid). ويقدم المكتب رعاية الأطفال، ومعلومات عن وسائل منع الحمل، ومعلومات عن الصحة الإنجابية للنساء، وبصفة خاصة إجراء الفحوص المتعلقة بسرطان الرحم.

ووفقاً لما أعلنته وزارة الصحة فإن عدد حالات الولادة كل سنة في سورينام يبلغ حوالي ١٠ ٠٠٠ حالة. وحالات الولادة للمراهقات تصل نسبتها على المستوى الوطني إلى حوالي ١٥٪ وذلك على أساس العدد الإجمالي للولادات الحيّة. ومن بين حالات الولادة للمراهقات هذه، التي تبلغ نسبتها ١٥٪، توجد منها نسبة ٧,٣٪ في باراماريو ونسبة ٢,٣٪ في وانيكا ونسبة ١٪ في كل منطقة من مناطق بارا ونيكيري وماروويجي وسيباليويني. وتحدث نسبة ٨٠٪ من الولادات في مستشفيات. وتحدث ولادات أيضاً بقدر أقل في عيادات طبية وفي المنازل وذلك بتوجيه من عاملين مدربين في مجال الصحة. وانخفاض عدد الولادات التي تحدث في العيادات وفي المنازل يرجع إلى وجود نقص في القابلات.

والأحكام الواردة في اتفاقيات القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والمتعلقة بتقديم الخدمات المجانية إلى الحوامل لم تعد منطبقة في سورينام منذ عقد التسعينيات. والخدمات الأولية التي تقدمها الحكومة في إطار رعاية الأمهات والأطفال هي في الواقع خدمات مجانية، غير أنه نتيجة لضغوط الكساد الاقتصادي يُطلب من المستفيدين أن يقدموا مساهمات بسيطة إذا ما رغبوا في الاستفادة من الرعاية الثانوية.

وهناك تمييز ضد الحوامل إذا ما قدمن طلبات للاستفادة من التأمين الصحي الطوعي الذي يقدمه صندوق التأمين الصحي الحكومي أو صندوق خاص للتأمين الصحي، إذ يتعين على النساء أن يخضعن لاختبار حمل كأحد شروط السماح لهن بالاشتراك في التأمين. وإذا كان الاختبار موجباً فإنه يتعين أن تتحمل المرأة نفسها تكاليف الحمل والولادة.

ووفقاً لما أعلنته إدارة الأوبئة التابعة لمكتب الصحة العام فإن معدل وفيات الأمهات الرسمي بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٠ كان يتذبذب بين ٣,١ و ١٠,٥ (لكل ١٠٠ ٠٠٠ حالة ولادة)، في حين أنه في الفترة ١٩٩١-١٩٩٤ كان يتراوح بين ٦٣,٨ و ١٢٢. وقد بينت دراسة استقصائية أجراها مكتب الصحة العامة أنه في كثير من الأحيان تكون هناك أخطاء في ترميز، وتصنيف، سبب الوفاة وذلك لأن وفاة الأمهات ليست معروفة بدرجة كافية. وقد بينت دراسة استقصائية أجراها مكتب الصحة العامة بشأن وفاة الأمهات بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٩ في ٤ مستشفيات في باراماريو أن عدد الحالات المبلغ عنها يقل كثيراً عن عدد الحالات الفعلية. وبعد أن أجريت تعديلات أخرى على البيانات الرسمية والبيانات المقدمة من المستشفيات تحدد أن معدل الوفيات قد تراوح بين ٤٥,٩ (في عام ١٩٩٥) و ١٠٨,٤ (في عام ١٩٩٩). والمعدل الفعلي هو أعلى من البيانات التي تستند إلى الحالات المبلغ عنها رسمياً. ووفاة الأمهات بين النساء السوريناميات اللواتي هن في سن الإنجاب هو، لذلك، أحد أهم أسباب الوفاة. والنزيف وارتفاع ضغط الدم يسببان وفاة الأمهات أثناء الحمل. ونقل النساء من قرى بعيدة إلى مستشفى، أو عدم توفر الدم في المستشفى، هما أيضاً من الأسباب الهامة للوفاة.

المادة ١٣

الحياة الاقتصادية والاجتماعية

تبين البيانات المتعلقة بعام ٢٠٠٠ أن معدل الفقر في سورينام هو معدل مرتفع. ويبيّن مؤشر عام نشرته وزارة الشؤون الاجتماعية أن نسبة ٤٨٪ من السكان (٢٥٠٠٢٥ شخصاً) يتلقون نوعاً من أنواع الدعم الاجتماعي، في حين أن نسبة ٢٠٪ من السكان (٢٦٠٠٨٦ شخصاً) يعيشون في فقر مدقع، بمعنى أنه يوجد نقص في الغذاء اليومي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٩). والتقديرات التي وضعها كل من نيري (١٩٩٩) ومينكي (٢٠٠٠) تبين أنه في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ كان الفقراء يشكلون، على الترتيب، نسبة ٧٦,٤٥٪ (٣٠٠ ٣٣٦ شخص) ونسبة ٧٢,٣٪ (٢٠٠ ٣١٨ شخص). ووفقاً لما ذكره مينكي فإن العدد الأكبر من الفقراء يعيشون في باراماريبو، غير أن كثافة الفقر هي أكبر ما تكون في المناطق الداخلية (تقرير الفقر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - مينكي، ٢٠٠٠). ويذكر مستشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فانوس جيمس (Vanus James) في التذييل ١ لتقريره المعنون استراتيجية التنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر أن في مقدوره أن يثبت، من خلال سيناريوهات مختلفة، أن نسبة ٢٠٪ تقريباً من السكان تدخل في فئة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، وبخاصة كبار السن والعاجزون والأطفال (٢٦٠ ٨٦ شخصاً). وسوف يكون من الممكن وضع تقديرات أكثر دقة إذا ما توفرت بيانات أكثر دقة. ووفقاً لما ذكره جيمس (James) فإنه باستخدام مؤشرات الفقر العامة التي وضعها فوستر (Foster) وجرير (Greer) وثوربيكي (Thorbecke) تكون التقديرات المقدّمة مستندة إلى النتائج التي توصل إليها نيري (Neri) و مينكي (Menke) (١٩٩٩) ومينكي (Menke) (٢٠٠٠). وهذه التقديرات تتماشى مع التقديرات التي قدّمها في عام ١٩٩٩ معهد الدراسات الاجتماعية والاقتصادية (١٩٩٩). والتقديرات التي وضعها نيري (Neri) ومينكي (Menke) (٢٠٠٠) جرى تعديلها بسبب التضخم وهي تستند إلى الحاجات الفردية الشهرية.

الجدول ١٣-١: مؤشرات مختارة للفقير، ٢٠٠٠

التقدير		الفئة
١٠١ ٠٦٠ غيلدر سورينامي	غير متوفر	خط الفقر على أساس شهري
٢٧٨ ٠٠٠ شخص	٪٦٣,١١	المعدل التقديري للفقير الغذائي للشخص
٣٠ ٥٩٠ غيلدر سورينامي	٪٣٠,٢٧	عجز الفقر الغذائي
١٥٤ ٧٣٠ غيلدر سورينامي	غير متوفر	خط الفقر الغذائي وغير الغذائي لكل شهر
٣٣٦ ٣٠٠ شخص	٪٧٦,٤٥	معدل الفقر الغذائي وغير الغذائي للشخص (نيري ومينكي، ١٩٩٩)
٣١٨ ٢٠٠	٪٧٢,٣	معدل الفقر الغذائي وغير الغذائي (مينكي، ٢٠٠٠)
٦٧ ٤٩٣ غيلدر سورينامي	٤٣,٦٢	عجز الفقر الغذائي وغير الغذائي

المصدر: استراتيجية التنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر، ف. جيمس (V. James)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٠.

والأزمات الاقتصادية لها ضحايا من بين النساء والأطفال. والبيانات تشير إلى أن أعلى مستويات الفقر تكون بين النساء، وخاصة النساء غير المتزوجات اللواتي تُعلن أسراً معيشية. والتقرير المعنون تحليل وضع المرأة في سورينام (٢٠٠١)، وهو من إعداد برنامج المرأة والتنمية البشرية المستدامة في سورينام التابع لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، يذكر أن عدم توفر فرصة الحصول على وظيفة في القطاع الرسمي يرغم النساء على القيام بأنشطة اقتصادية غير رسمية، وهي أنشطة تكون في كثير من الأحيان مقترنة بظروف عمل سيئة، ومخاطر صحية، وساعات عمل غير منتظمة، ودخل غير منتظم ومنخفض. وفي الخطة الإنمائية المتعددة السنوات للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ وضعت الحكومة مجموعة من التدابير لتحقيق النمو الاقتصادي السريع، ودعم الفقراء، وتوفير الرعاية، وتحقيق الأمن، كنقاط انطلاق لاستراتيجيتها التي تهدف إلى القضاء على الفقر.

والجدول ١٣-٢ يبين مدى حدّة الفقر حسب المنطقة الرئيسية أو منطقة الإقامة. والمناطق الرئيسية تقسم إلى ثلاثة أنواع من مناطق الإقامة، أي منطقة حضرية (باراماريو ونيكيري) ومنطقة ريفية على الساحل (كوروني، وكومويجني، وبارا، وساراماكا، ووانيك)،

ومنطقة داخلية (بروكوبونندو، وماروويجي، وسياليوييني). ويرد في العمود الأيسر الترتيب بالنسبة للفقير، من الأكثر شدة (١) إلى الأقل شدة (١٠).

الجدول ١٣-٢: ترتيب المناطق بالنسبة للفقير

الترتيب	المنطقة الرئيسية/منطقة الإقامة
أقل شدة	مناطق حضرية
٩	منطقة نيكيري
٨	باراماريو
شديد	مناطق ريفية على الساحل
٤	منطقة كوروي
٦	منطقة كومويجي
٥	منطقة بارا
١٠	منطقة ساراماكا
٧	منطقة وانكا
أكثر شدة	مناطق داخلية
٣	منطقة بروكوبونندو
٢	منطقة ماروويجي
١	منطقة سياليوييني

المصدر: استراتيجية التنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر، ف. جيمس (V. James)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٠.

وتوفر الحكومة الخدمات الاجتماعية للأشخاص الذين يحتاجون إليها: معاش الشيخوخة العام والمساعدة المالية والمساعدة الطبية للجماعات المحرومة وعلاوة الأطفال. والجدول ١٣-٣ يعرض نظرة عامة على عدد الأشخاص المستحقين حسب الاستحقاق بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٩. ولا تتوفر بيانات حديثة ولا بيانات مصنفة حسب الجنس.

الجدول ١٣-٣: نظرة عامة على الأشخاص المستحقين حسب الاستحقاق

١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	الاستحقاقات
٣٦ ٤٦٠	٣٥ ٢٠٨	٣٤ ١٧٦	٣٤ ٥٣١	٣٣ ٤٦٣	٣٢ ٧٠٩	معاش الشيخوخة
٨ ٦١٣	٩ ٠٧١	١٠ ١٥٠	١٠ ٣٠٨	٩ ٥٥٥	٩ ٤٣٨	المساعدة المالية
٢٣ ١١١	٢٤ ٩٣٥	٢٧ ٥٦٥	٢٤ ٩٨٧	٢٣ ٣١٧	١٧ ٣٩٨	المساعدة الطبية - للفقراء
٢٤ ٧٩٢	٢٧ ٤٧٥	٢٨ ٣١٧	٢٦ ٧٩٨	٢١ ٨٦٩	١٣ ٨٢٦	المساعدة الطبية - للأقل فقراً
١٥ ٩٢٤	١٨ ٣٦٤	٢٠ ٣٢٥	٢١ ٩٨٢	٢٣ ٤٢٢	٢٤ ٩٧٥	علاوة الأطفال

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية.

وبناء على طلب من الوالدين ومقدمي الرعاية تقدّم علاوة الأطفال من أجل الأطفال الشرعيين المتبنين والمعترف بهم والطبيعيين، والأطفال الذين هم ثمرة الزواج والأبناء بالرضاعة، بحد أقصى ٤ أطفال لكل أسرة. والأشخاص الذين يحصلون بالفعل على علاوة أطفال بسبب عملهم في الخدمة المدنية أو في القطاع الخاص لا يمكن لهم أن يحصلوا على علاوة أطفال. وقد زادت علاوة الأطفال من ٦٠ غيلدرًا سورينامياً في عام ١٩٩٦ إلى ٣٠٠ غيلدر سورينامي في عام ١٩٩٩. والجدول ١٣-٤ يبيّن عدد الأشخاص المستحقين حسب المنطقة في الربع الرابع من كل سنة.

الجدول ١٣-٤: علاوة الأطفال العامة

عدد الأطفال المستحقين حسب المنطقة، ١٩٩٨-٢٠٠٢ (الربع الرابع)

السنة					المنطقة
٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	
٢ ٧٧٤	٢ ٩٨٥	٢ ٩٧٩	٣ ٢١٩	٤ ٢١٦	نيكيري
١٧٥	١٨٨	٢٠٩	٢١٨	٢٤٩	كوروني
٩١٥	١ ٠٠٦	١ ٠٩٤	١ ١٦٠	١ ٢٨٧	ساراماكا
٥ ١٤٦	٥ ٥٩٨	٦ ٠٦٤	٦ ٥٣٧	٧ ٥٣٥	وانيكا

السنة					المنطقة
٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	
١٠ ١٩٥	١١ ٠٧٧	١٢ ١٣٢	١٣ ٠١٢	١٥ ٤٦١	باراماريو
١ ١٩٧	١ ٢٥٧	١ ٣١٩	١ ٣٢٥	١ ٤٥٦	بارا
٨٧٢	٩٠٠	٩١٦	١ ٠٢٤	١ ٢٢٨	بروكوبونديو
١ ٧٤١	١ ٩٠١	٢ ١٦٦	٢ ٣٥٤	٢ ٦٢٦	كوميويجي
١ ٤٠٣	١ ٥٧٣	١ ٧٧٩	١ ٩٢٥	٢ ١٧٥	ماروويجي
٣ ٤٤٥	٣ ٨٥٠	٤ ٢٧٣	٤ ٨٥٣	٥ ٤٦٦	سيباليوبي
٢٧ ٨٦٣	٣٠ ٣٣٥	٣٢ ٩٣١	٣٥ ٦٢٧	٤١ ٦٩٩	المجموع

المصدر: إدارة وسداد الاستحقاقات الاجتماعية، وزارة الشؤون الاجتماعية.

وعلى الرغم من عدم الانتظام فإن حق العاملين في علاوة الأطفال في اتفاقات العمل الجماعية للمؤسسات الكبيرة يعتمد، كما يبدو، على الحق في علاوة الأطفال للشريك في مكان آخر. فإذا كانت علاوة الأطفال للشريك أعلى لا يكون للعامل حق في علاوة الأطفال. وإذا كانت علاوة الأطفال أقل يُدفع الفرق. وكلمة، 'العامل' في ترتيبات العمل الجماعية تشير، بصفة عامة، إلى الرجل وإلى المرأة في حين أن كلمة، 'الشريك' تعتمد على ما إذا كانت المعاشرة بدون زواج يُعترف بها أم لا.

وتقرير استراتيجية التنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر الذي أعدّه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٠ يشير إلى أن نسبة ٦٠٪ من السكان السوريناميين يعيشون تحت خط الفقر وأن إمكانات الخروج من دائرة الفقر محدودة. وتتولى الحكومة إدارة نظام لتقديم المساعدة المالية إلى الأسر والأسر المعيشية والأفراد الذين يستطيعون تقديم طلبات للحصول على المساعدة. ويمكن لشخص واحد فقط في كل أسرة أن يقدم طلباً للحصول على المساعدة المالية، في حين يمكن لأكثر من شخص لكل أسرة معيشية أن يتمتع بالمساعدة المالية. ولا تتوفر معلومات عن حصة المرأة، كما أنه لا توجد معلومات مصنّفة حسب نوع الجنس، غير أنه وفقاً للمعلومات المقدّمة من وزارة الشؤون الاجتماعية فإن غالبية الأشخاص المسجّلين هم من الإناث. وجرى تعديل مقدار الاستحقاقات على مدى السنوات ولو أن

ذلك كان بقدر ضئيل. والجدول ١٣-٥ يبين عدد الأشخاص المستحقين حسب المنطقة. والجدول ١٣-٦ يبين تطور المساعدة المالية.

الجدول ١٣-٥: المساعدة المالية

عدد الأشخاص المستحقين حسب المنطقة في شهر كانون الأول/ديسمبر

المنطقة	السنة				
	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
نيكيري	٥٧٥	٤٨٠	٣٨٩	٥٢٦	٦١٤
كوروني	١١٠	١٠٢	٧٦	٧٧	٧٤
ساراماكا	٢٩٢	٢٦٣	٢٥٢	٢٥٨	٢٤٢
وانيكا	١٠٢٦	١٠٢٢	٩٥٠	١١٤٨	١١٤٣
باراماريو	٢٥٧٣	٢٦٥٩	٢٣٤٣	٢٦٨٠	٢٥٧٠
بارا	٢٥٨	٢٤٨	٢٦١	٢٩٥	٣١٣
بروكوبوندو	-	-	-	-	-
كوميويجي	٣٦٧	٣٣٢	٣٢٨	٣٨٣	٣٦٨
ماروويجي	٥٣٦	٥٣٢	٤٨١	٥٥٩	٥١٢
سياليوبي	-	-	-	-	-
المجموع	٥٧٣٧	٥٦٣٨	٥٠٨٠	٥٩٢٦	٥٨٣٦

المصدر: البحث والتخطيط/الإدارة والسداد/وزارة الشؤون الاجتماعية.

الجدول ١٣-٦: تطور المساعدة المالية بالغيلدرات السورينامية

الفئة	١٩٩٤	١٩٩٩
شخص وحيد	٢٧٠	٣٠٠٠
أسرة معيشية مكونة من شخصين بالغين	٤٠٥	٦٠٠٠
أسرة معيشية مكونة من ٣ أشخاص	٥٤٠	-
أسرة معيشية مكونة من ٤ أشخاص	٦٧٥	-

الفئة	١٩٩٤	١٩٩٩
أسرة معيشية مكونة من أكثر ٤ أشخاص	٩٠٠	١٠٠٠٠
أسرة معيشية مكونة من شخص بالغ + طفل واحد		٤٥٠٠
أسرة معيشية مكونة من شخصين بالغين + طفل واحد		٧٥٠٠
أسرة معيشية مكونة من شخصين بالغين + طفلين		٩٠٠٠

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية.

وكل مواطن يبلغ سن الستين يحق له الحصول على معاش الشيخوخة. والجدول ٧-١٣ يبيّن عدد الأشخاص المستحقين لمعاش الشيخوخة لكل سنة من سنوات فترة تقديم التقرير.

الجدول ٧-١٣: معاش الشيخوخة العام

عدد الأشخاص المستحقين حسب المنطقة، ١٩٩٨-٢٠٠٢
(شهر كانون الأول/ديسمبر)

المنطقة	السنة				
	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
نيكيري	٢٧٥٣	٢٨٤٧	٢٩٣٨	٢٨٩١	٢٩٥٩
كوروني	٣٨٩	٣٨٧	٢٨٠	٣٨٢	٣٧٢
ساراماكا	١١٦٨	١٢٠٦	١٢٤٨	١٣٤٩	١٣٥٧
وانيكا	٤٨٤٠	٥٠٦٩	٥٢٦٦	٥٥٢٩	٥٦٣٢
باراماريو	١٧٧٦٧	١٨٤٤٣	١٨٨٩٢	١٨٨٦٢	١٩٠٩٦
بارا	١٢٤٤	١٢٩٨	١٣٣٣	١٣٦٠	١٣٥٧
بروكوبونديو	٦٢٧	٦٥٥	٦٨٦	٦٥٥	٦٨٣
كومويجي	٢٠٦١	٢١٢٦	٢١٨١	٢٢٢٥	٢٢٧١
مارويجي	١٢٥٠	١٣٠٩	١٣٥١	١٣٤٩	١٣٩٩
سياليويي	٣١٠٩	٣١٢٠	٣٢٧٧	٣٢١٣	٣٣٣٨
المجموع	٣٥٢٠٨	٣٦٤٦٠	٣٧٤٥٢	٣٧٨١٥	٣٨٤٦٤

المصدر: صندوق معاشات الشيخوخة العام/وزارة الشؤون الاجتماعية.

وبالنسبة للفترة من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٢ توجد بيانات مصنفة حسب نوع الجنس لعدد الأشخاص المستحقين حسب المنطقة. أنظر الجدول ١٣-٨.

الجدول ١٣-٨: معاش الشيخوخة العام حسب المنطقة، ١٩٩٩-٢٠٠١

السنة						المنطقة
٢٠٠١		٢٠٠٠		١٩٩٩		
إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
١٤٨٠	١٤١١	١٤٧٥	١٤٦٣	١٤٠٣	١٤٤٤	نيكيري
٢٠٠	١٨٢	٢٠٠	١٨٠	٢٠٢	١٨٥	كوروني
٦٩٠	٦٥٩	٦٤١	٦٠٧	٦٠٢	٦٠٤	ساراماكا
٢٨٧١	٢٦٥٨	٢٧١٠	٢٥٥٦	٢٥٩١	٢٤٧٨	وانيكا
١٠٢٩٨	٨٥٦٤	١٠٢٧٤	٨٦١٨	١٠٠٢٢	٨٤٢١	باراماريو
٦٥٩	٧٠١	٦٤٩	٦٨٤	٦٢٦	٦٧٢	بارا
٣٧٣	٢٨٢	٣٨٨	٢٩٨	٣٦٨	٢٨٧	بروكوبونديو
١١٣٣	١٠٩٢	١٠٩٥	١٠٨٦	١٠٧١	١٠٥٥	كوميويجي
٦٩٣	٦٥٦	٦٩٣	٦٥٨	٦٧٤	٦٣٥	ماروويجي
١٨٨٥	١٣٢٨	١٩٢١	١٣٥٦	١٨١٥	١٣٠٥	سياليوين
٢٠٢٨٢	١٧٥٣٣	٢٠٠٤٦	١٧٥٠٦	١٩٣٧٤	١٧٠٨٦	المجموع

المصدر: صندوق معاشات الشيخوخة العام/وزارة الشؤون الاجتماعية.

والجدول ١٣-٩ يبيّن تطور مقدار استحقاق معاش الشيخوخة بالغيلدرات السورينامية للفترة من كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

الجدول ١٣-٩: تطور استحقاق معاش الشيخوخة العام بالغيلدرات السورينامية

معاش الشيخوخة العام	تاريخ بداية النفاذ
٩٠٠	١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤
٤٥٠٠	١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥
٩٠٠٠	١ شباط/فبراير ١٩٩٧

تاريخ بداية النفاذ	معاش الشيخوخة العام
١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧	١٥ ٠٠٠
١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩	٢٥ ٠٠٠
١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠	٣٠ ٠٠٠
١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠	٣٥ ٠٠٠

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية.

ويمكن للأشخاص الذين هم بحاجة إلى رعاية طبية مجانية أن يقدموا طلباً إلى وزارة الشؤون الاجتماعية إذا كانوا مستوفين للشروط. ويتمتع نسبة ٧٥٪ تقريباً من السكان السوريين بالتأمين الصحي عن طريق صندوق التأمين الصحي الحكومي أو وزارة الشؤون الاجتماعية. والأشخاص المؤمن عليهم لدى صندوق التأمين الصحي الحكومي نصفهم تقريباً (٥٥٪) من النساء، في حين أن نسبة ٦٠٪ تقريباً من الأشخاص الذين يحق لهم الاستفادة من التأمين الصحي حسبما تحدده وزارة الشؤون الاجتماعية هم من النساء.

الجدول ١٣—١٠: عدد الأشخاص المستحقين للرعاية الصحية حسب المنطقة الذين تلقوا الرعاية الصحية

المنطقة	السنة				
	*١٩٩٨	*١٩٩٩	*٢٠٠٠	*٢٠٠١	*٢٠٠٢
نيكيري	٣ ٣٧٨	٣ ٧١١	٤ ١٧٩	٣ ١٨	٤ ٣٩٦
كوروني	٦٨٦	٥٧٣	٤٧٣	٨٩٢	٨٧٩
ساراماكا	١ ٥٢٧	١ ٥٧٣	١ ١٣٢	١ ٠١٩	٨٦١
وانيكا	١٠ ٨٩٣	٤ ٨٨٣	٨ ٥٤٩	١٠ ٧٦٤	١١ ٢٥٠
باراماريبو	٣٠ ٧٢٨	٣٣ ٢٣٤	١٧ ١٨٢	١٦ ٧٧٦	١٣ ٧٤٠
بارا	١ ٤٥٧	١ ٣٢٣	١ ٨٨٦	١ ٦١٤	١ ٤٤٠
بروكوبوندو	٢٢٩	٧٠	٦٥	٧٠	٣٥

المنطقة	السنة				
	*١٩٩٨	*١٩٩٩	*٢٠٠٠	*٢٠٠١	*٢٠٠٢
كوميويني	٢ ٥٧٦	٢ ١٧١	٢ ٠٦٧	٢ ٢٢٣	١ ٩٧٠
ماروويني	١ ٦٨٦	١ ٨٠٤	٢ ٠٥٣	٢ ٢٦٦	٢ ١٨٧
سياليويني	١٢١	٨٨	٩٥	٢٠٨	٢٧٤
المجموع	٥٣ ٢٨١	٤٩ ٤٣٠	٣٧ ٦٨١	٣٦ ١٥٠	٣٧ ٠٣٢

المصدر: البحث والتخطيط/وزارة الشؤون الاجتماعية (*ملفات شعبة الرعاية الاجتماعية العامة).

ويمكن للأفراد، حسب دخلهم، أن يستفيدوا من التأمين الصحي المجاني، غير أنه من المتوقع أن يسهم كل فرد في التكاليف المالية. والجدول ١٣-١١ يبيِّن معايير الدخل التي يصنَّف كل فرد استناداً إليها على أنه "فقير" أو "أقل فقراً"، في حين يبين الجدول ١٣-١٢ المساهمات المالية التي قُدِّمت بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٩.

الجدول ١٣-١١: معايير الدخل للرعاية الصحية المجانية (بالغيلدرات السورينامية)

الفئة	١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤	١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥	١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥	١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩
فقير	> ١ ١٠٠	> ٣ ٠٠٠	> ١ ٠٠٠	> ٢ ٠٠٠
أقل فقراً	١ ١٠٠-٢ ٢٠٠	٣ ٠٠٠-٦ ٠٠٠	١ ٠٠٠-٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠-٣ ٠٠٠

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية.

الجدول ١٣-١٢: المساهمة المالية الشخصية في الرعاية الصحية

(بالغيلدرات السورينامية)

الدواء	١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤	١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥	١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥	١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩
فقير	١٠	٢٥	٧٥	١٥٠
أقل فقراً	٢٥	٥٠	١٥٠	٣٠٠
لكل يوم إقامة في المستشفى				
فقير	٢٥	٥٠	١٥٠	٣٠٠
أقل فقراً	١٠٠	٢٠٠	٦٠٠	١ ٢٠٠

١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩	١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥	١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥	١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤	الإدارة
١٠٠٠ ٢٠٠٠	٧٥	٢٥	١٠	فقير أقل فقراً

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية.

وكما ذُكر في التقرير السابق تحت المادة ١١ فإنه يوجد في سورينام قانون معاشات، وهو قانون ينظم معاش الشيخوخة، واستحقاقات العجز، ومعاش الأرملة والأيتام، ومعاش الزوج المترمل، والمعاش المؤقت. ووضع الشركاء ظل دون تغيير منذ التقرير السابق. غير أنه في الممارسة الفعلية يدفع صندوق المعاشات لشريك الموظف المدني المتوفي، إذا أمكن له/لها إثبات الإقامة المشتركة لمدة لا تقل عن عشرة سنوات مع الشخص المتوفي ولديه/لديها أطفال. وينبغي أيضاً أن يضمن القانون معاش الترميل للزوجة الأولى.

وقانون الحوادث لموظفي الخدمة المدنية يُعرّف كأقرب الأقرباء المرأة الأرملة/الرجل المترمل، والأطفال القُصّر لموظفة الخدمة المدنية، والأطفال القُصّر الشرعيين والذين أصبحوا شرعيين والمُعترف بهم لموظف الخدمة المدنية، والشخص الذي يعيش معه موظف الخدمة المدنية، والأطفال القُصّر الباقين على قيد الحياة والمُعترف بهم وغير المُعترف بهم، والأطفال بالتبني لموظفة الخدمة المدنية، والأطفال المُعترف بهم من موظف الخدمة المدنية في حالة العيش معاً. ويحق أيضاً للعاملين في القطاع الخاص وأقرب أقربائهم الحصول على استحقاق في حالة التعرض لحادثة أثناء القيام بالعمل. والاستحقاق مستمد من التزام صاحب العمل بتوفير التأمين الصحي لتغطية المسؤولية الناشئة عن الحوادث. والجزاء المفروضة على عدم الالتزام هي الغرامات، بل والحبس. والفقرة ٣ من المادة ٦ من قانون الحوادث لا يميز ضد أقرب الأقرباء للعاملات. والاستحقاقات المستمدة من قانون الحوادث وعلاوة الأطفال ومعاش الشيخوخة العام والرعاية الصحية والمساعدة المالية تُدفع مباشرة إلى الأشخاص المعنيين.

ويوجد عدد كبير نسبياً من أصحاب المشاريع الدقيقة وأصحاب المشاريع الصغيرة الذين يشكلون نسبة ٢,٤٪ تقريباً من العدد الإجمالي للأشخاص العاملين. وهذه المؤسسات تستخدم اليد العاملة الأسرية وتتسم بأنها خلاقة إلى درجة كبيرة في توجهها (استراتيجية التنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر، معهد الدراسات الاجتماعية والاقتصادية. لاهاي وباراماريو من أجل مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، آب/أغسطس ١٩٩٩). وفي المرحلة الإنمائية الحالية يحقق بعض من هذه المؤسسات نجاحاً، غير أن جزءاً كبيراً منها ليس قادراً

على الاستمرار. وعلى الرغم من أن فرص المرأة والرجل متساوية، من الناحية الرسمية، بالنسبة للحصول على القروض والرهنونات من المصارف فإن النساء اللواتي يقدّمن طلبات للحصول على قروض عددهن، في الواقع، صغير. ولا تزال المرأة المتزوجة بحاجة إلى أن تحصل على إذن من زوجها إذا أرادت أن تكون ضامناً لطرف ثالث. والمرأة التي ليس لها شريك، التي تقدم طلباً للحصول على قرض، تجد في كثير من الأحيان صعوبة في العثور على ضامن. ونقص البيانات المتعلقة بطلبات التمويل التي تقدمها النساء إلى المصارف التجارية يجعل إجراء مقارنة مع مؤسسات الائتمان الأخرى، مثل التعاونيات، أمراً متعذراً.

وفيما يتعلق بالحصول على خدمات التعاونيات فإن النساء تشكلن، كما يبدو، ما يزيد عن نصف أعضاء أكبر تعاونيتين للدخار والائتمان، وهما تعاونية جودو (Godo) وتعاونية دي شاكيل De Schakel. وذكرت تعاونية جودو (Godo) الائتمانية في تقاريرها أن مجموع عدد أعضائها بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٢ بلغ ١٩٧٤٩ عضواً وأن نسبة ٥٢٪ منهم من النساء. وكانت نسبة النساء في الأشخاص الذين مُنحوا قرضاً أو ائتمناً في هذه الفترة ٤٧٪. وتشكل النساء نسبة ٤٠٪ من أعضاء مجلس المشرفين ونسبة الثلثين في مجلس الإدارة.

وفي نهاية الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢ كان عدد الأعضاء المسجلين في تعاونية دي شاكيل (De Schakel) ٣٥٦ ٤ عضواً، وكانت نسبة النساء ٥٣٪. وفي عام ١٩٩٩ كان عدد الرجال بين الأشخاص الذين مُنحوا ائتمناً للأعمال التجارية ٨٠٥ رجال، غير أنه في عام ٢٠٠٢ لم يُمنح ذلك الائتمان إلا للنساء (١٠٠٪). وتشكل النساء نسبة ٤٥٪ في إدارة تعاونية دي شاكيل (De Schakel).

الجدول ١٣-١٣: الائتمانات والأعضاء في تعاونية "دي شاكيل"

١٩٩٨-تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣

الوصف	تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨
الائتمانات (الإجمالي العام)	٧٨٠ ٨٩١ ٠٠٠	٧٢٨ ٠٨٦ ٠٠٠	٥٧٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٦٤ ٢٩٨ ٠٠٠	٢٣٢ ٩٩٥ ٠٠٠	١٤٢ ٤٩٨ ٠٠٠
رجال (العدد)	١٥٧	٢٩٢	٢٨٧	٢٥٩	٢٩٣	
رجال (القيمة)	٤١٦ ٤٣٢ ٠٠٠	٤١٩ ٥٤٦ ٠٠٠	٣٨٠ ٢٤١ ٠٠٠	١٤٥ ٥٦٦ ٠٠٠	١٣٦ ٦٤٢ ٠٠٠	
نساء (العدد)	٢٠٥	٣٢١	٢٢٩	٢٢٩	٢٦٣	

الوصف	تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨
نساء (القيمة)	٣١٩ ٤٥٩ ٠٠٠	٣٠٨ ٥٤٠ ٠٠٠	١٩٤ ١٥٩ ٠٠٠	١١٦ ٢٣٢ ٠٠٠	٩٠ ٣٥٣ ٠٠٠	
الجنس غير معروف (العدد)	٣	غير معروف	١	١		
الجنس غير معروف (القيمة)	٤٥ ٠٠٠ ٠٠٠	غير معروف	٦٠٠ ٠٠٠	٢ ٥٠٠ ٠٠٠	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	
عدد الأعضاء	٤ ٤٢٦	٤ ٣٥٦	٤ ٠٠٤	٣ ٨١٩	٣ ٧٠٣	٣ ٥٥٩
رجال	%٤٧,٥	%٤٧,١	%٤٧,٠	%٤٩,٠	%٤٨,٤	%٤٨,٤
نساء	%٥٢,١	%٥٢,٥	%٥٢,٠	%٥١,٠	%٥٢,٠	%٥٢,٠
خلافه	%٠,٥	%٠,٤	%١,٠	غير معروف	غير معروف	غير معروف
الائتمانات التجارية	١٠١ ٩٧٥ ٠٠٠	١٠٠ ٠٥٠ ٠٠٠	١١٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٤ ٢٨٠ ٠٠٠	١٤ ٣٨٥ ٠٠٠	٨ ٥١١ ٠٠٠
القيمة لصاحبات المشاريع	٢٦ ٧٠٠ ٠٠٠	٣٠ ٧٠٠ ٠٠٠	١٢ ٦٠٠ ٠٠٠	٤ ٩٤٠ ٠٠٠	٣٨٠ ٠٠٠	٤ ٨٢١ ٠٠٠
القيمة لأصحاب المشاريع	٣٨ ٢٥٥ ٠٠٠	٤٢ ٦٧٠ ٠٠٠	٣٨ ٨٣٠ ٠٠٠	٢١ ٧٥٠ ٠٠٠	٢ ٤٠٣ ٠٠٠	٣ ٦٩٠ ٠٠٠
الجنس غير معروف	٣٧ ٠٢٠ ٠٠٠	٢٦ ٦٨٠ ٠٠٠	٦٢ ٥٧٠ ٠٠٠	٧ ٥٩٠ ٠٠٠	١١ ٦٠٢ ٠٠٠	

المصدر: تعاونية الائتمان "دي شاكيل" (De Schakel).

ونسبة النساء العضوات في تعاونيات الادخار والائتمان الأخرى في عام ١٩٩٨ كانت تتراوح بين ٢٠٪ و ٢٥٪. ويوجد في تعاونية جودو (Godo)، بجانب مرفق عام للادخار والائتمان، صندوق دائر لصاحبات المشاريع الدقيقة وذلك من أجل تمويل الأنشطة الاقتصادية الصغيرة الناجحة. ومنذ نيسان/أبريل ٢٠٠١ تقوم تعاونية دي شاكيل (De Schakel) بتشغيل صندوق ائتماني لصاحبات المشاريع مع الحركة النسائية الوطنية ومؤسسة جماعة صاحبات المشاريع (Uma Crada Fonds)، وهو صندوق يمنح ائتمانات بحد أقصى قدره ١ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية.

ووفقاً لما ذكرته دائرة الشؤون الرياضية التابعة لوزارة التعليم فإن مشاركة النساء في الأنشطة الرياضية قد زادت في السنوات العشر الماضية في الرياضات الترويحية وفي الرياضات التنافسية ورياضات القمة. وعلى المستوى الوطني والمستويين الإقليمي والدولي تحقق النساء السوريناميات، عادةً، إنجازات ممتازة في السباحة وألعاب المضمار والتنس وكمال الأجسام. وتشكّل النساء، بصفة عامة، نسبة ١٥٪ من مجموع الرياضيين. وكما يبدو فإن رياضة البيسبول النسائي هي رياضة نسائية على وجه التحديد (١٠٠٪ نساء)، في حين أن حصة

المرأة في السباحة (٤٤٪) والكرة الطائرة (٤٢٪) هي أيضاً حصة مرتفعة نسبياً. وغالبية المدارس تقدم التربية الرياضية للأولاد والفتيات. والمدارس الموجودة في المناطق الداخلية هي الاستثناء لأن المرافق الرياضية لا تتوفر عادةً. وبصفة عامة فإن توفر المرافق الملائمة للرياضات وللترويج يمثل مشكلة وذلك لأن التمويل اللازم للصيانة والإنشاء لا يكون متوفراً عادةً. وعلى الرغم من العوائق الموجودة فإنه يجري تنظيم أنشطة بجهود خاصة من جانب المنظمات غير الحكومية الموجودة في المنطقة والمنظمات الرياضية. وترد في الجدول ١٣-١٤ بيانات عن حصة الرجال وحصة النساء في الرياضات المختلفة في باراماريو وفي منطقتي نيكيري (حضرية) وبروكوبونديو (داخلية). ولم تتوفر بيانات عن المناطق الأخرى.

الجدول ١٣-١٤: الرياضيون المسجلون حسب نوع الرياضة

في باراماريو ونيكيري وبروكوبونديو في عام ٢٠٠٠

نسبة الإناث	مجموع الإناث	مجموع الذكور	المجموع	بروكوبونديو		نيكيري		باراماريو		
				إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
١٨٪	١٧٨	٨٤٤	١٠٢٢	صفر	١٢	صفر	صفر	١٧٨	٨٣٢	كرة السلة
٤١٪	١٨٩	٢٧٨	٤٦٧	١٠	٢٩	صفر	صفر	١٧٠	٢٥٨	الكرة الطائرة
١٠٠٪	٧٩٤	صفر	٧٩٤	٢٤٠	صفر	٢٠٠	صفر	٣٥٤	صفر	البيسبول النسائي
٨٪	١١١٨	١٢٨٤٩	١٣٩٦٧	١٦٠	٣٦٠	٧٢	٦٤٢	٨٨٦	١١٩٤٧	كرة القدم
٤٥٪	١٣٤	١٦٩	٣٠٣	صفر	صفر	صفر	صفر	١٣٤	١٥٩	السباحة
١٧٪	٢٤١٣	١٤١٤٠	١٦٥٥٣	٤١٠	٣٩٢	٢٧٢	٦٤٢	١٧٣١	١٣١٠٦	المجموع

المصدر: وزارة التعليم، مديرية الأنشطة الرياضية.

وسورينام لها ثقافة غنية نشأت في مستوطنات الجماعات العرقية والثقافية المختلفة في جميع العصور. وتنوع المجتمع السورينامي يشكل نقطة الانطلاق بالنسبة للسياسة المتعلقة بالثقافة، وهي سياسة موجهة نحو توسيع نطاق، وعمق، المعرفة والقيم والخلفيات للتعبيرات الثقافية من أجل وضع هوية ثقافية وطنية. وهناك عدد كبير من المنظمات الثقافية غير الحكومية (المؤسسات والجمعيات) في باراماريو وفي المناطق الرئيسية والمناطق الداخلية.

ويتلقى بعض من هذه المؤسسات والجمعيات دعماً من الحكومة. ووفقاً لمعلومات مستمدة من دائرة الثقافة، المسؤولة عن تقديم الدعم إلى الجماعات الثقافية، تتألف غالبية المجموعات من النساء. والنساء تسهمن كثيراً في عرض التقاليد الثقافية للمجموعات العرقية المختلفة من خلال الصناعات اليدوية، والرقص، والموسيقى، والسيدن، والأدب، والدراما، والفن (البلاستيكي). والموسيقى والفن يشكلان المجال الخاص بالرجل. ولم يتم إجراء حصر كاف للمنظمات الثقافية كما أنه لا توجد لدى الحكومة سياسة واضحة بالنسبة للدعم.

المادة ١٤

حقوق المرأة الريفية

المشكلات التي تواجه الزراعة السورينامية هي انخفاض أداء الصادرات، وتوقف الزيادة في الأرض المزروعة، وعدم كفاية استخدام الأرض والموارد الطبيعية، وانخفاض العائدات وانخفاض إنتاجية اليد العاملة، وعدم كفاية تطوير المنتجات واليد العاملة، وهي مشكلات تؤدي إلى تآكل القدرة التنافسية بسرعة. والقطاع الزراعي بكامله يشغل عمالاً من مؤسسات شبه حكومية وشركات خاصة كبيرة، وكذلك من مزارع صغيرة.

الجدول ١٤-١: مساحة الأراضي المزروعة (بالهكتار)

حسب نوع الزراعة، ١٩٩٥-١٩٩٠

١٩٩٥	١٩٩٣	١٩٩١	١٩٩٠	
٣٣ ٦١٩	٣٢ ٢٥٠	٢٨ ٩٢٢	٢١ ٢٥٦	الزراعة المحدودة النطاق
٤١ ٩٦٣	٤٥ ٥٨٦	٤٩ ٦٩٣	٤٨ ٤٨٦	الزراعة الواسعة النطاق
٧٥ ٥٨٢	٧٧ ٨٣٦	٧٨ ٦١٥	٦٩ ٧٤٢	المجموع

المصدر: المكتب الإحصائي العام، الكتاب السنوي لعام ١٩٩٦.

والسكان الزراعيون متقدمون في السن، لأن الشباب لا يعتبرون الزراعة قطاعاً يجدر بهم الدخول فيه وذلك بسبب الأجور المنخفضة والعمل الشاق وعدم وجود استحقاقات اجتماعية. وقد ذكر في دراسة صلاحيات القطاع الزراعي التي وردت في الوثيقة Er is toekomst Voor de landbouw (الترجمة: "الزراعة لها مستقبل"). وثيقة عمل المحفل الزراعي لعام ٢٠٠٢) أن القطاع الزراعي يوفر ما يقدر بنسبة ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي و ١٥٪ من العمالة الوطنية و ١٥٪ من عائدات الصادرات. وعلى الرغم من كبر حجم الاستثمارات

الحكومية فإن النمو في القطاع الزراعي كان راکداً طوال العقود الأخيرة. وميزانية وزارة الزراعة وتربية الحيوان ومصائد الأسماك تُنفق منها نسبة تزيد عن ٨٠٪ على الأجور والمرتبات، وخاصة للعاملين من المستوى الأدنى. ووفقاً للخطة الإنمائية المتعددة السنوات للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ فإن السياسة العامة للحكومة بالنسبة لتشجيع الإنتاج في المناطق الداخلية تهدف إلى تشجيع السياحة البيئية وصناعة الأكواخ وقطع الأخشاب وتجهيز الأخشاب.

الجدول ١٤-٢: السكان الزراعيون العاملون حسب المركز ١٩٩٣-١٩٩٦

١٩٩٦		١٩٩٥		١٩٩٤		١٩٩٣		
إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
٥٤	٢٠١	١٦٣	٢٠١	صفر	١٦٦	٥٢	١٣٦	منظمو الأعمال
١٣١	١٩٣٦	١٩٣	٣١٠٥	٢٨٠	٢٠٤٥	١٣٦	١٤٧٠	العاملون لحسابهم الخاص
٧٢	٢١٤٧	صفر	١٣٥٧	٤٥	١٧٠٢	١٧٢	١٩٥٥	الموظفون
٢٧٠	٥٠٩	١٩٧	٤٨	صفر	١١٠	١٨٨	٣٦٠	العاملون لدى الأسر بدون أجر
صفر	٢٢١	صفر	٤٨	صفر	٣٤٩	صفر	صفر	غير معروف
٥٢٧	٥٠١٤	٥٥٣	٤٧٥٩	٣٢٥	٤٣٧٢	٥٤٨	٣٩٢١	المجموع
١,٨٪	٨,٧٪	٢,٠٪	٨,٧٪	١,٢٪	٨,٥٪	٢,٠٪	٧,٦٪	النسبة المئوية للسكان العاملين

المصدر: المكتب الإحصائي العام، ١٩٩٨.

وتقوم الحكومة ومنظمات غير حكومية بتنفيذ مشاريع في المناطق الريفية والمناطق الداخلية، وهي مشاريع تتعلق بالإنتاج الزراعي والدعم الاقتصادي والمرافق والنقل والراديو والاتصالات السلوكية واللاسلكية. وقد خصصت الحكومة، بالتعاون مع جهات مانحة دولية، أموالاً لمساعدة الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في تنفيذ هذه المشاريع والإشراف عليها. ومن أمثلة ذلك: برنامج المشاريع الصغيرة للاتحاد الأوروبي، وهو مشروع يجري تشغيله بالفعل، وصندوق التنمية المجتمعية في سورينام، وصندوق تنمية المناطق الداخلية الذي تجري إقامته.

والخطة الإنمائية المتعددة السنوات للفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٥ تقر بالدور الخاص للمرأة في المناطق الداخلية وتحدد التدابير التي تهدف إلى تحسين وضع المرأة، وخاصة من خلال تشجيع توعية البالغين، والرعاية الصحية، والزراعة، والمهن اليدوية، والتسويق. وبالنظر إلى أن النساء في المناطق الداخلية تشتركن أساساً في صناعة الأكواخ وفي الإنتاج الزراعي والتجهيز فإنهن ستكن قادرات على الاستفادة من الدعم الذي تقدمه الحكومة.

ولا توجد بيانات إحصائية عن حصة المرأة في الإنتاج الزراعي والتنمية الزراعية منذ عام ١٩٩٩. وعلى الرغم من أن البيانات الموجودة التي لم تعد منطبقة لا تعكس على وجه صحيح وضع المرأة في الزراعة، لأن إسهام المرأة لا يتم تناوله من حيث العمل المنتج، فإنه من المعروف أن إسهام المرأة في الزراعة هو إسهام كبير في المناطق الساحلية والمناطق الداخلية. وفي قطاع الزراعة الرسمي تشارك المرأة أساساً في الصناعات الزراعية، وبصفة عامة في الأعمال التي لا تتطلب مهارات وتُدفع عنها أجور منخفضة. ومشاركة المرأة في القطاع الزراعي غير الرسمي تشمل بيع المنتجات وتجهيز الأغذية والصناعات المنزلية. والنساء اللواتي ترغبن في الإنتاج من أجل السوق تواجههن عوائق بعد المسافات وضعف الهيكل الأساسي وعدم توفر إمكانات النقل والتخزين بتكلفة معقولة في باراماريبو، وضيق مجال التنوع للمنتجات المتاحة.

والنساء في المناطق الداخلية تشتركن في زراعة الكفاف التي تقوم على أساس "إنزع وجفف وإحرق" والتي يمكن فقط أن تلي جزئياً الطلب على غذائهن الأساسي (الأرز). ويجري، بدعم من منظمات غير حكومية، تدريب النساء في عدد من القرى التي تقع أساساً على امتداد أعالي نهر سورينام، والإشراف عليهن، في مجال الزراعة الحديثة ومجال أساليب التسويق. وهذه الأساليب الجديدة لم يصبح من الممكن بعد قياس آثارها بالنظر إلى أن استخدامها قد بدأ في عهد قريب نسبياً. وفي الخطة الإنمائية المتعددة السنوات للفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٥ تذكر الحكومة أن يبيع المنتجات الزراعية التجارية سوف يُدرس بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، في حين سيجري تقديم حوافر للزراعة الدائمة. وبحلول نهاية فترة تقديم التقارير لم تكن الحكومة قد قدمت برنامجاً رسمياً يتضمن تفاصيل هذا الوعد الذي جاء في الخطة الإنمائية المتعددة السنوات.

وبصفة عامة فإن النساء في الزراعة لا تشتركن في وضع السياسة الزراعية. ومن بين أعضاء الجمعية الوطنية البالغ عددهم ٥١ عضواً يوجد عشر نساء (١٩,٦٪). ومن هؤلاء النساء البرلمانيات تنتمي أربع نساء (٤٠٪) إلى المناطق الريفية وامرأتان إلى المنطقة الساحلية وامرأتان إلى المنطقة الداخلية.

الجدول ١٤-٣: نوع الجنس للبرلمانيين من المناطق والمناطق الداخلية

المناطق		المناطق الداخلية		المجموع	
ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
٢	٣	٦	١	٨	٤

المصدر: الأرشيف، إدارة المكتبات والوثائق، الجمعية الوطنية، ٢٠٠٢.

وينتمي ١٢ برلمانياً من البرلمانيين البالغ عددهم ٥١ شخصاً إلى المناطق الريفية (بما يشمل المناطق الداخلية). بما يمثل نسبة ٢٣,٥٪ من العدد الإجمالي للبرلمانيين. وينتمي ٧ برلمانيين إلى المناطق الداخلية. وعلى هذا فإن البرلمانيات المنتميات إلى المناطق الريفية (في المناطق الرئيسية والمناطق الداخلية) تشكلن نسبة ٥٠٪ من إجمالي عدد البرلمانيين في المناطق الريفية. وعدد البرلمانيات المنتميات إلى المناطق الداخلية يمثل نسبة ١٠٪ من عدد جميع البرلمانيين المنتميين إلى المناطق الرئيسية والمناطق الداخلية، ونسبة ١٢,٥٪ من البرلمانيين المنتميين إلى المناطق الداخلية، ونسبة ١٠٪ من جميع البرلمانيات في البلد بكامله.

والنسبة المئوية المتوسطة للنساء في الإدارة المحلية هي ٣٢٪. والمناطق التي يمكن اعتبارها مناطق ريفية (نيكيري، كوروني، ساراماكا، كوميويني، بارا) والمناطق التي تشمل المناطق الداخلية (سيباليوبي، بروكوبوندو، مارويجي) تقل بصفة عامة عن المتوسط للبلد. ويستثنى من ذلك منطقتا كوروني وبروكوبوندو إذ أن نسبة النساء في المراكز الإدارية المحلية هي ٥٠٪ و ٥٣٪ على الترتيب. وعلى الرغم من أن العدد المتوسط للنساء في الإدارة المحلية منخفض فإن تعيينهن على هذا المستوى يمثل ظاهرة إيجابية، خاصة بالنسبة لصورة المرأة في المراكز القيادية غير التقليدية. ومشاركة المرأة في الإدارة المحلية تقل بصفة عامة مع زيادة البعد عن باراماريو وصعوبة الاتصال بها، وإذا كانت المجتمعات مجتمعات تقليدية بدرجة أكبر.

الجدول ١٤-٤: النساء في الإدارة المحلية، ٢٠٠٢

المجموع	إناث	ذكور	وانيكا
٤٢	١٣ (٣١٪)	٢٩	

المجموع	إناث	ذكور	
٣٣	١٦ (٤٩٪)	١٧	باربو NE
٣١	١٣ (٤٣٪)	١٨	باربو SW
٦٦	١٨ (٢٨٪)	٤٨	سياليوبي
١٠	٥ (٥٠٪)	٥	كوروني
٢٣	٨ (٣٥٪)	١٥	ساراماكا
١٧	٩ (٥٣٪)	٨	بروكوبوندو
٢٦	٥ (٢٠٪)	٢١	كومويجي
٢٥	٤ (١٨٪)	٢١	مارويجي
٢٣	٤ (١٨٪)	١٩	نيكيري
١٧	٥ (٣٠٪)	١٢	بارا
٣١٣	١٠٠ (٣٢٪)	٢١٣	المجموع

المصدر: مكاتب مفوضي الأحياء، وزارة التنمية الإقليمية.

الجدول ١٤-٥: تكوين الإدارة المحلية حسب المنطقة والموقع ونوع الجنس في عام ٢٠٠٢

المنطقة	مفوض منطقة			أمين منطقة			نائب أمين منطقة			مشرف إداري			نائب مشرف إداري			مساعد مشرف إداري		
	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور
وانيككا	١	١	١	٤	٢	٦	٨	٨	٨	٨	٤	١٢	٨	٥	١٣	٢	٢	٢
باربو NE	١	١	١	٥	٢	٧	٣	١	٢	٨	٦	١٤	٦	٦	٦	٢	١	١
باربو SW	١	١	١	٢	٢	٢	٥	٢	٧	٧	٦	١٣	٦	٣	٦	٢	٢	٢
سياليوبي	١	١	١	٤	١	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٢٩	٥	٨	١٧	٤	٤	٤
كوروني	١	١	١	١	١	٢	١	١	١	١	١	٣	٣	١	٤	١	١	١
ساراماكا	١	١	١	٢	١	٣	٤	٢	٦	٦	١	٦	١	٣	٦	١	١	١

مساعد مشرف إداري			نائب مشرف إداري			مشرف إداري			نائب أمين منطقة			أمين منطقة			مفوض منطقة			المنطقة
الجموع	إناث	ذكور	الجموع	إناث	ذكور	الجموع	إناث	ذكور	الجموع	إناث	ذكور	الجموع	إناث	ذكور	الجموع	إناث	ذكور	
١	١	صفر	٤	٤	صفر	٧	٢	٥	٢	صفر	٢	٢	٢	صفر	١	صفر	١	بروكوبونديو
٢	صفر	٢	٢	صفر	٢	١٠	٣	٧	٣	صفر	٣	٨	٢	٦	١	صفر	١	كومويجي
٢	صفر	٢	١٠	٣	٧	٦	١	٥	٤	صفر	٤	٢	صفر	٢	١	صفر	١	مارويجي
٨	١	٧	٤	٢	٢	٥	صفر	٥	١	صفر	١	٤	١	٣	١	صفر	١	نيكيري
٢	١	١	٣	٢	١	٨	٢	٦	٣	صفر	٣	صفر	صفر	صفر	١	صفر	١	بارا
٢٦	١٢	١٤	٧٥	٣٧	٣٨	١١	٣٣	٨٥	٤٢	٥	٣٧	٤٢	١٣	٢٩	١١	صفر	١٠	الجموع
	%٤٦			%٥٠			%٢٨			%١٢			%٣١			صفر%		

المصدر: مكاتب مفوضي المكاتب، وزارة التنمية الإقليمية.

وتأثير النساء في الحكومة المحلية، أي مجالس القرى، هو تأثير ضعيف وذلك لأن النساء تعتبرن من الناحية التقليدية غير قادرات على الإسهام في الحكم الرشيد. غير أن آراء النساء وخبرتهن تؤخذ في الاعتبار في العديد من المناطق الداخلية. ومن بين زعماء القرى البالغ عددهم ٢١٢ شخصاً - ٢٥ رئيس قادة و ١٨٧ قائداً (من المارونيين والسكان المحليين) - يوجد ٥ فئات (بنسبة ٣، ٢، ١٪، وجميعهن مارونيات). وجميع الزعماء وكبار الزعماء هم من الرجال. وتعيّن النساء في مواقع 'باسياس' (*basyas*) وهو منصب مساعدين لرئيس/زعيم القرية، غير أن المساعدات، على خلاف نظرائهن الذكور، يكلفن بمهام تعكس الأدوار النسائية التقليدية، مثل تنظيم حفلات القرية، وجوانب الصحة العامة في القرية، وغير ذلك. ويشترك 'الباسياس' الذكور في إدارة القرية. ومشاركة المرأة في أعمال التنمية في المناطق الريفية والمناطق الداخلية تهدف، عادةً، إلى تحقيق التنمية المستدامة ويجري الإشراف عليها، عادةً، من جانب منظمات غير حكومية.

وأحالت الحكومة مسؤولية الرعاية الصحية في المناطق الداخلية إلى البعثة الطبية، بما يشمل سياسة تنظيم الأسرة والتوعية بالنسبة للأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي. والبعثة الطبية تركز على الرعاية الصحية الأولية وتدير ٤٨ عيادة ونقطة طبية موزعة في جميع أنحاء المناطق الداخلية. والرعاية الصحية في المناطق الداخلية ليست على المستوى الأمثل

بسبب نقص الأطباء وعدم توفّر التسهيلات للأخصائيين، وبالتالي عدم وجود أية رعاية صحية متخصصة. ونتيجة لهذا فإنه يتعين على المرضى من المناطق الداخلية أن يسافروا إلى باراماريو من أجل المعالجة لدى الأخصائيين، وهو ما تترتب عليه تكلفة باهظة. وتوفّر العقاقير ليس على المستوى الأمثل أيضاً، كما أن العيادات موزّعة في مناطق متباعدة بسبب وجود السكان في أماكن متفرقة.

الجدول ١٤-٦: عدد المرضى المسجلين في البعثة الطبية حسب المنطقة

المرضى	المنطقة
١ ٣٠٤	وسط سورينام
٢ ١٥٢	غربي سورينام
٧ ٩٩٨	دجومو
٨ ٠٠٠	لادواني
٨ ٢٨٦	بروكوبوندو
٧ ٨٩٤	ستويلمانسيلان
٥ ١٧٥	دريتايتجي
٢ ١٤٨	منطقة السكان الأصليين
٤٧ ٦٥٤	المجموع

المصدر: البعثة الطبية، ٢٠٠١.

وطبقاً لما حدّدته البعثة الطبية فإن المشكلات الصحية الأكثر شيوعاً في المناطق الداخلية هي الملاريا والأنيميا والمشكلات المتعلقة بالحمل والمخاض، والأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، ومشكلات الصحة العامة، ومحدودية فرص الاستفادة من المرافق الصحية (لا توجد مراحيض في غالبية القرى) والمياه الصالحة للشرب (يحصل القرويون على مياه الشرب من الجداول والأنهار). والرعاية الصحية الوقائية تكاد تكون منعدمة تماماً في القرى. وعلى الرغم من أنه يتم بصفة عامة تطعيم الأطفال إلا أنه لا تتوفر معلومات عن التغذية والصحة العامة والأمراض المزمنة وسرطان الثدي وسرطان الرحم. ولا توجد مرافق خاصة للرعاية قبل الولادة. ووجبات سكان المناطق الداخلية تفتقر بصفة عامة للخضروات.

ومع أن اللحوم والأسماك لها مكانة خاصة فإنها لا تكون متوفرة دائماً بسبب الفقر أو القيود المتعلقة بالتقاليد والمواسم.

وتقرير 'SARA' (تقرير تحليل الوضع والاستجابة بالنسبة لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب في سورينام، J.Terborg, Pro Health) لعام ٢٠٠١ يحدّد السكان المارونيين والسكان المحليين في المناطق الداخلية على أنهم يشكلون جماعات معرضة للخطر بصفة خاصة في البرنامج الوطني لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. وهذه الجماعات تحتل المركز الثاني بالنسبة لأكبر أعداد حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وانتشار الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي. وقد بيّنت دراسات أجريت بين عدد من المجتمعات المحلية للسكان المارونيين والسكان الأصليين أن معرفة النساء بالنسبة لانتقال الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب أقل وضوحاً مما هي لدى الرجال. والأسباب الرئيسية لذلك هي عوامل ثقافية ومحدودية الالتحاق بالمدارس وعدم توفر الفرص الكافية أمام النساء للوصول إلى مصادر معلومات بديلة وملائمة لهن. والبعثة الطبية تتولى تنسيق تنفيذ برنامج الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي/فيروس نقص المناعة البشرية - متلازمة نقص المناعة المكتسب في المناطق الداخلية؛ وهدفها هو الحدّ من الوفيات المرتبطة بمتلازمة نقص المناعة البشرية ومن انتقال فيروس نقص المناعة البشرية وأمراض أخرى عن طريق الاتصال الجنسي بين السكان في المناطق الداخلية. وقد اعتمدت البعثة الطبية استراتيجية لتحسين الخدمات بالنسبة للأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي وذلك بدمج إدارة الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي/فيروس نقص المناعة البشرية في الأنشطة التي تضطلع بها. والأنشطة التي تشملها هذه الاستراتيجية هي: إتباع نهج المتلازمة إزاء معالجة الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، والتوعية، وتدريب مساعدي الرعاية الصحية، وتوزيع عازل الرجال الطبي وتشجيع استخدامه، والبحوث والمراقبة، ووضع السياسات، وتقديم الدعم الاجتماعي النفسي. والاختبارات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية تجرى في غالبيتها استناداً إلى مؤشرات إكلينيكية. وكما هو الحال في مستشفيات باراماريو فإن اختبارات الفحص المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية التي تُجرى لزوار عيادات ما قبل الولادة، ضمن آخرين، تقدّم كجزء من الرعاية قبل الولادة وبالتالي فإنها تقدّم دون استشارة مسبقة. وعلى الرغم من أن غالبية العاملين في مجال الرعاية الصحية يتلقون تدريباً في تقديم المشورة بالنسبة لفيروس نقص المناعة البشرية فإن خبرتهم ومهارتهم لا تُستخدم إلا بالكاد. ومقدمو التوعية والمشورة المحليون المدربون يواجهون عقبات مختلفة بالنسبة لتقديم التوعية والمشورة على نحو فعّال إلى المرضى المصابين بالأمراض التي تنتقل عن

طريق الاتصال الجنسي، مثل العقبات المتعلقة بالثقافة والتقاليد وصعوبة تحديد مسار الاتصالات الجنسية، وهو ما يرجع في كثير من الأحيان إلى أن الشركاء في الاتصال الجنسي لا يعيشون في المناطق الداخلية. وبالنظر إلى عدم وجود بروتوكول فإن هناك أيضاً بعض الخلط بين العاملين في مجال الرعاية الصحية بالنسبة للإجراءات المتعلقة باختبار فيروس نقص المناعة البشرية. وتوزيع العازل الذكري يمثل أيضاً واحداً من أهم الأنشطة التي تقوم بها البعثة الطبية في سياق الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. ومنذ عام ٢٠٠١ يمكن للقرويين أن يحصلوا على العوازل الذكرية في المحلات ومحطات الخدمة والمكاتب ومنظمات الشباب والمنظمات النسائية. ولا يزال من المتعذر رصد توزيع العوازل واستخدامها. وتدريب أشخاص بارزين من المجتمعات المحلية في المناطق الداخلية وإنتاج مواد تثقيفية هما جانبان هامان للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية - متلازمة نقص المناعة المكتسب.

والمعايير والتوقعات الثقافية هي التي تحدّد القرارات المتعلقة بالصحة الإنجابية. والنسل له أهمية كبيرة بالنسبة لشرف الرجل ومركزه، وكعنصر ضمان في الشيخوخة، وبالنسبة لبقاء الأسرة؛ بل أن النسل له أهمية أكبر بالنسبة للمرأة الريفية باعتبار أن الأبناء يساعدون في أعمال تقديم الرعاية وفي الأعمال الإنتاجية. والنساء العاقرات هن نساء فاشلات في نظر مجتمعهن المحلي وشركائهن. ومن الشائع أن يكون للرجال في المناطق الداخلية أطفال متعددون بالنظر إلى نظام تعدد الزوجات للماورونيين. وفي بعض القرى تكون لغالبية الرجال (٧٤٪) أطفال وأكثر من امرأة واحدة. وعدد الأطفال للرجال يتراوح بين لا شيء و ١٧، في حين أن عدد الأطفال للنساء يتراوح بين لا شيء و ١١. وقد تكون هذه الأرقام مرتفعة غير أن غالبية الرجال (٩٤٪) يقولون أنهم يودون أن يكون لديهم مزيد من الأطفال. والأولاد يصبحون نشطين جنسياً في المتوسط، بين سن ١٠ سنوات و ١٣ سنة، والفتيات تصبحن نشطات جنسياً في سن يتراوح بين ١٣ سنة و ١٥ سنة. غير أنه في جميع القرى التي شملتها الدراسة الاستقصائية مارست فتيات الجنس للمرة الأولى في سن يتراوح بين ١٠ سنوات و ١٢ سنة. وهذا يُعتبر أمراً عادياً في المجتمعات المحلية وفي حدود التقاليد الثقافية.

الجدول ١٤-٧ العمر عند أول اتصال جنسي للنساء المبلّغات، حسب القرية

العمر عند أول اتصال جنسي	ماسياكريكي	مالوبي	فوتوناكابا	بوكيغرون	المجموع	العدد الكلي
١٢-١٠	٢٦,٦	٣٢,٤	١٦,٠	٥,٣	٢٣,٢	٣٣
١٥-١٣	٤٨,٤	٢٩,٤	٢٤,٠	٥٧,٩	٤٠,٨	٥٨
١٨-١٦	٦,٣		٢٠,٠	٢٦,٣	٩,٩	١٤

العمر عند أول اتصال جنسي	ماسياكريكي	مالوبي	فوتوناكابا	بوكيغرون	المجموع	العدد الكلي
٢١-١٩			١٢,٠	١٠,٥	٣,٥	٥
لا تعرف	٧,٨	٣٨,٢			١٢,٧	١٨
لم تمارس الجنس أبداً	١٠,٩		٢٨,٠		٩,٩	١٤
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	
العدد الكلي	٦٤	٣٤	٢٥	١٩		١٤٢
المتوسط	١٣,٢٩	١٢,٧٢	١٥,٤٤	١٥,٤٢		

المصدر: تقرير الدراسة الاستقصائية المتعلقة بخصوبة النساء المارونيات في أربع قرى مارونية منتقاة في المناطق الداخلية في سورينام، أعدته B. Adams للحركة النسائية الوطنية، ٢٠٠٢.

الجدول ١٤-٨: العمر عند أول زواج للنساء المبلّغات، حسب القرية

العمر عند أول زواج	ماسياكريكي	مالوبي	فوتوناكابا	بوكيغرون	المجموع	العدد الكلي
١٤-١٢	٢١,٩	٣٢,٤	٨,٠	١٠,٥	٢٠,٤	٢٩
١٨-١٥	٥١,٦	٢٠,٦	٢٨,٠	٥٧,٩	٤٠,٨	٥٨
٢٠-١٩	٣,١		٢٤,٠	١٠,٥	٧,٠	١٠
+٢١	٤,٧	٢,٩	٤,٠	٥,٣	٤,٢	٦
لا تعرف	١,٦	٣٥,٣		٥,٣	٩,٩	١٤
لم تتزوج	١٧,٢	٨,٨	٣٦,٠	١٠,٥	١٧,٦	٢٥
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	
العدد الكلي	٦٤	٣٤	٢٥	١٩		١٤٢
المتوسط	١٥,٧٣	١٤,٩٥	١٧,٩٤	١٧,٤٤		

المصدر: تقرير الدراسة الاستقصائية المتعلقة بخصوبة النساء المارونيات في أربع قرى مارونية منتقاة في المناطق الداخلية في سورينام، أعدته B. Adams للحركة النسائية الوطنية، ٢٠٠٢.

الجدول ١٤-٩: العمر عند إنجاب أول طفل للنساء المبلّغات، حسب القرية

العمر عند إنجاب أول طفل	ماسياكريكي	مالوبي	فوتوناكابا	بوكيغرون	المجموع	العدد الكلي
١٥-١٢	١٥,٦	١٤,٧	٤,٠	٥,٣	١٢,٠	١٧
١٩-١٦	٢٥,٠	٣٥,٣	٣٢,٠	٦٣,٢	٣٣,٨	٤٨

العمر عند إنجاب أول طفل	ماسياكريكي	مالوبي	فوتوناكابا	بوكيغرون	المجموع	العدد الكلي
٢٤-٢٥	٧,٨	٨,٨	٢٨,٠	١٥,٨	١٢,٧	١٨
٢٨-٢٥		٢,٩	٤,٠	١٠,٥	٢,٨	٤
لم تنجب طفلاً أبداً	٥١,٦	٣٨,٢	٣٢,٠	٥,٣	٣٨,٧	٥٥
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	
العدد الكلي	(٦٤)	(٣٤)	(٢٥)	(١٩)		١٤٢
المتوسط	١٦,٨١	١٧,٧٦	١٩,٣٥	١٩,٠٦		

المصدر: تقرير الدراسة الاستقصائية المتعلقة بخصوبة النساء المارونيات في أربع قرى مارونية منتقاة في المناطق الداخلية في سورينام، أعدته B. Adams للحركة النسائية الوطنية، ٢٠٠٢.

ومستوى استخدام موانع الحمل في المناطق الريفية والمناطق الداخلية هو، بصفة عامة، مستوى منخفض وذلك لأن خصوبة الأنثى لها أهمية كبيرة. والدراسة الاستقصائية التي أجريت بشأن خصوبة المارونيين على امتداد أعالي نهر سورينام والتي قام بها B.Adams في عام ٢٠٠٢ من أجل الحركة النسائية الوطنية بيّنت، ضمن ما بيّنته، حدوث تغير طفيف بين الشابات والشبان، وهو ما يرجع جزئياً إلى ضغط الوضع المالي/الاقتصادي السيئ. واستخدام موانع الحمل هو أقل ما يكون بين الرجال الذين لم يحصلوا إلا على التعليم الابتدائي والذين يعيشون بعيداً عن باراماريو. والعازل الذكري هو وسيلة منع الحمل الأكثر شيوعاً. والسبب في أن الرجال لا يستخدمون وسائل منع الحمل هو أن شريكاتهم تحملن في أكبر عدد ممكن من الأطفال. واستخدام وسائل منع الحمل منخفض للغاية بين النساء (في المتوسط نسبة ٦٪ من النساء اللواتي شملتهن الدراسة الاستقصائية) وذلك بسبب المفاهيم الثقافية وعدم المساواة في العلاقة بين الجنسين، والخوف من نبذ المجتمع لهن في حالة عدم تمكنهن من تحقيق المعايير الثقافية فيما يتعلق بالخصوبة، وانخفاض المستويات التعليمية، ونقص المعلومات المتعلقة بالأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي وفيرس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. ومن الواضح أيضاً أن استخدام وسائل منع الحمل يزيد في القرى الأقرب إلى باراماريو وفي القرى التي تحصل فيها النساء على تعليم أفضل (١٧٪ في بوكيغرون، القرية التي يُعتبر مستوى التعليم فيها أعلى المستويات- إذ أن كل شخص فيها قد تلقى تعليماً في المدرسة، وغالبيتهم تجاوزوا المرحلة الأولية) مقارنةً بنسبة لا شيء ونسبة ٣٪ ونسبة ٥٪ في فوتوناكابا ومالوبي (لم تحصل نسبة ٩٧٪ على أي قدر من التعليم) وماسياكريكي (لم تحصل نسبة ٦٢٪ على أي قدر من التعليم) على الترتيب.

الجدول ١٤-١٠: النساء اللواتي تستخدمن وسائل منع الحمل حسب القرية

القرية	استخدام وسائل منع الحمل		المجموع	العدد الإجمالي
	نعم	لا		
ماسياكريكي	٥,١	٩٤,٩	١٠٠,٠	٥٩
مالوي	٢,٩	٩٧,١	١٠٠,٠	٣٤
فوتوناكابا		١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٧
بوكيغرون	١٦,٧	٨٣,٣	١٠٠,٠	١٨
العدد الكلي	٧	١٢١		١٢٨
المجموع	٥,٥	٩٤,٥	١٠٠,٠	

المصدر: تقرير الدراسة الاستقصائية المتعلقة بخصوبة النساء المارونيات في أربع قرى مارونية منتقاة في المناطق الداخلية في سورينام، أعدته B. Adams للحركة النسائية الوطنية، ٢٠٠٢.

والنساء اللواتي لديهن معلومات عن وسائل منع الحمل تعرفن العازل الذكري وحبوب منع الحمل والحقن والعلاجات المحلية بالأعشاب. ووفقاً لما ورد في تقرير المؤسسة لوي يتعلق بمشروع العازل الأنثوي فإن النساء المارونيات في المناطق الداخلية كن من بين أكثر النساء تحمساً لاستخدامه عندما نفذ عدد من المنظمات غير الحكومية في عام ٢٠٠١ مشروعاً رائداً بشأن جدوى استخدام العازل الأنثوي على نطاق واسع في سورينام. والرجال، وكذلك النساء، على علم بوسائل منع الحمل ووسائل الإجهاض التي تُستخدم فيها الأعشاب. وبصفة عامة فإن الرجال، وكذلك النساء، يعارضون الإجهاض.

الاستحقاقات الاجتماعية

تدفع وزارة الشؤون الاجتماعية أيضاً إلى المواطنين في المناطق الداخلية والمناطق الرئيسية استحقاقات مثل استحقاق الأطفال، والمساعدة المالية، ومعاش الشيخوخة العام، واستحقاقات العجز. والعقبات التي حدتها الحكومة بالنسبة لهذه المسألة هي ضعف الهيكل الأساسي واللوجستيات الذي يؤدي إلى زيادات كبيرة في تكاليف سداد الاستحقاقات شهرياً حسبما هو مطلوب. ولهذا السبب فإن الاستحقاقات تُدفع مرة واحدة في السنة.

التعليم

تشير نتائج امتحانات القبول في التعليم الإعدادي للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ التي يؤديها طلاب المدارس الابتدائية إلى انخفاض درجات الطلاب الذين يعيشون في المناطق الداخلية، وهي مناطق ماروويجي وبروكوبونديو وسياليوييني. وشارك في الامتحانات طلاب عددهم الإجمالي ٩٠٣٥ طالباً، منهم نسبة ٣,١٪ في ماروويجي ونسبة ٢,١٪ في بروكوبونديو ونسبة ٣,٢٪ في سياليوييني. ومن بين الطلاب الذين شاركوا في الامتحانات في باراماريبو والذين بلغ عددهم ٤٣٩٥ طالباً نجح ٢٤٤٧ طالباً (٥٥,٧٪) للالتحاق بالتعليم الإعدادي العام ونجح ٦٦٤ طالباً (١٥,١٪) للالتحاق بالتعليم الإعدادي قبل المهني. ومن بين الطلاب الذين أَدَوْا الامتحان في ماروويجي والذين بلغ عددهم ٢٨٢ طالباً نجح ١٠٢ طالب (٣٦,٢٪) للالتحاق بالتعليم الإعدادي العام و٩٢ طالباً (٣٢,٦٪) للالتحاق بالتعليم الإعدادي قبل المهني. وكان عدد المرشحين في بروكوبونديو ١٨٥ طالباً نجح منهم ٤٩ طالباً (٢٦,٥٪) للالتحاق بالتعليم الإعدادي العام و٧٤ طالباً (٤٠٪) للتعليم الإعدادي قبل المهني. ومن بين المرشحين في سياليوييني الذين بلغ عددهم ٢٩٢ طالباً نجح ٦٣ طالباً (٢١,٦٪) للالتحاق بالتعليم الإعدادي العام و٩٧ طالباً (٣٣,٢٪) للالتحاق بالتعليم الإعدادي قبل المهني (المصدر: وزارة التعليم). ولا تتوفر بيانات تتعلق بالطلاب حسب نوع الجنس.

والتعليم الإعدادي متاح بالكاد في المناطق الداخلية. والأطفال الذين يرغبون في متابعة التعليم الإعدادي عليهم أن ينتقلوا إلى باراماريبو، وهو ما يعني أن التكاليف التي سيتكبدها الآباء والأمهات من أجل المدرسة والإسكان ستكون مرتفعة. ومن الناحية الفعلية لا يعود أي طالب من الطلاب الذين درسوا في العاصمة إلى المناطق الداخلية، وهو ما يرجع جزئياً، إلى نقص فرص العمل هناك. وفي العقود الماضية ركزت الحكومة على ضمان التعليم الابتدائي في المناطق الداخلية، وهو ما يمثل مشكلة بسبب نقص الأموال. فقد أشار التقرير السابق إلى أن نسبة ٦١٪ من الأطفال في المناطق الداخلية لا يمكن لهم الحصول على التعليم الرسمي. وقد انخفضت هذه النسبة المتوية في فترة تقديم التقارير: النسبة المتوية للأطفال الذين يعيشون في المناطق الداخلية وغير ملتحقين بالمدارس هي الآن ٥٠٪ (المصدر: دائرة التعليم في المناطق الداخلية، وزارة التعليم).

والحكومة تعاني من نقص هيكلي في المعلمين (بالنسبة إلى الأعداد والنوعية)، ومساكن المعلمين، وتوفر المرافق والمواد التعليمية الملائمة. والحكومة ومجالس المدارس الطائفية تواجه أيضاً مطالب تعليمية لأعداد صغيرة نسبياً من السكان ونقصاً في وسائل الاتصال والنقل

الملائمة في مناطقهم. وقد أجرت مؤسسة كينكي سكورو (Kenki Skoro)، وهي منظمة غير حكومية، أحدث دراسة استقصائية واسعة النطاق بشأن الوضع التعليمي في المناطق الداخلية في عام ١٩٩٨. والبيانات المستمدة من هذه الدراسة الاستقصائية لا تزال منطبقة بالنسبة لفترة تقديم التقارير وذلك لأن المناطق الداخلية لم يطرأ عليها تغير سريع.

والحكومة لم تنفذ أية برامج لتعليم القراءة والكتابة في المناطق الداخلية منذ آذار/مارس ١٩٩٨. وقامت بعض المنظمات غير الحكومية مثل مؤسسة المشروع التعليمي للبروتستنت، والحركة النسائية الوطنية، ومؤسسة ميسجا (Maisja) بفتح فصول لتعليم القراءة والكتابة للنساء في عدد من القرى في المناطق الداخلية. غير أن مشكلة الأمية لم تتغير كثيراً مقارنة بالتقرير السابق. وهذا يعني أن غالبية السكان في المناطق الداخلية لا يزالون أميين وأن التعليم الذي تحصل عليه النساء يقل بدرجة ملحوظة عن التعليم الذي يحصل عليه الرجال وأن نقص التعليم بالنسبة للنساء يمثل عقبة أمام الحصول على المعلومات والإنتاج والعمالة.

وفيما عدا الأنشطة الدينية والثقافية فإن النساء الريفيات تشاركن بالكاد في الأنشطة التي يُضطلع بها خارج المنازل، وهو ما يرجع، من ناحية، إلى أن هذه الأنشطة قليلة أو منعدمة ويرجع، من ناحية أخرى، إلى أن النساء تقضين معظم الوقت في الإنتاج والأعمال المنزلية (حوالي ١٣ ساعة في اليوم) لعدم وجود بدائل. وعلى الرغم من ذلك فإن عدد المنظمات النسائية التي يجري إنشاؤها آخذ في التزايد بانتظام. وهذه المنظمات تقام بمبادرات خاصة وتنشأ عن حاجة الريف إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وغالبية هذه المنظمات لا تتمتع بمركز قانوني ولكنها معترف بها من جانب زعماء القرى. وأنشطة المنظمات المحلية تتعلق، في جملة أمور، بما يلي:

- الإنتاج الزراعي على نطاق ضيق المقترن بالتسويق؛
- أنشطة اقتصادية أخرى، مثل السياحة الضيقة النطاق و تربية الدواجن؛
- تقديم نظم الائتمان؛
- اقتناء الآلات وتشغيلها (التكنولوجيا العملية)؛
- زيادة فرص الحصول على التسهيلات الأساسية مثل المياه والكهرباء والصرف الصحي؛ وتعليم البالغين. بما يشمل تعليم القراءة والكتابة؛

- تنظيم رعاية نهارية للأطفال؛

- أنشطة تعليمية بالنسبة للصحة.

والمنظمات غير الحكومية هي أساساً التي تعمل في مجال تدريب فرادى النساء (بما يشمل تعليم القراءة والكتابة، والمناهج الزراعية، والتدريب الذي يهدف إلى تعزيز القدرة الاقتصادية للمرأة) وبناء قدرات قادة المنظمات النسائية في المناطق الداخلية. وبعض الجماعات النسائية المحلية تُجري اتصالات وتقيم تعاوناً مع منظمات نسائية أكبر خارج مناطقها أو مع منظمات مهنية وتجارية، وهي تركز على بناء قدرات منظماتها أو أعضائها.

ولم يتم وضع سياسة حكومية لدعم، أو توجيه، النساء في القطاع الزراعي الرسمي وغير الرسمي. وقد نظمت وزارة الزراعة وتربية الحيوان ومصائد الأسماك برامج تعليمية زراعية في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣ وذلك في شكل سلسلة تدريبية عُقدت في مناطق ريفية تحت عنوان 'الممارسات الزراعية السليمة'. وهذه البرامج تراوحت موضوعاتها بين أساليب الاستزراع والزرع واستنساخ النباتات والتسميد وتربية الدواجن، من ناحية، واستخدام المبيدات من ناحية أخرى. وقد قدّر المسؤولون في الوزارة أن المرأة تشكل، في المتوسط، نسبة ٢٠٪ ممن حصلوا على التدريب. والجدول أدناه يتضمن صورة عامة للتدريبات التي نُظمت في منطقة كومبويجي في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢.

الجدول ١٤-١١: أنشطة التدريب في كومبويجي حسب نوع الجنس

النشاط	ذكر	أنثى
الاستعاضة عن البروتين الحيواني بالخضروات والصحة الشخصية	صفر	١٦
زراعة الزهور (تامانريدجو)	٥	١٦
زراعة الخضروات (ميرزورغ)	١١	٩
أساليب استنساخ النبات (تامانساري أن موينغو)	٢٩	٦
يوم التعريف بتربية النحل (تامانريدجو)	٢٢	٣
تربية الدواجن (نيو أمستردام، ٢٠٠١)	١٨	١٣
٢ برنامج تدريبي في مجال التسمين (أوست - فيستفير بنيدينغ)	٢١	٣
العدد الكلي للمتدربين	١٠٦	٦٦
		(٦٢,٣٪)

المصدر: وزارة الزراعة وتربية الحيوان ومصائد الأسماك.

والحكومة تخطط، من خلال وزارة الزراعة وتربية الحيوان ومصائد الأسماك، لوضع خطة زراعية في عام ٢٠٠٣، وهي خطة يشترك فيها أصحاب المصلحة جميعهم وستوجه الاهتمام الكافي نحو وضع المرأة بصفة عامة ووضع المرأة في المناطق الريفية والمناطق الداخلية بصفة خاصة. وبعض المنظمات غير الحكومية تؤيد النساء والمنظمات النسائية في تعزيز إمكانات التسويق بالنسبة للنساء ولتلك المنظمات وذلك، مثلاً، من خلال تمييز الإنتاج وحفز التسويق الجماعي للمنتجات الزراعية بما يقلل من التكاليف بالنسبة للمزارعات الفرديات، وكذلك من خلال تقديم التوجيه في زيادة الفرص التسويقية.

ومن الناحية الرسمية تُعتبر القروض والائتمانات الزراعية متاحة للرجال وللنساء على حدٍ سواء من خلال المصارف وتعاونيات الائتمان الموجودة. وتعاونيتا الائتمان جودو (Godo) ودي شاكيل (De Schakel) تقدمان الائتمان إلى الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص. غير أن فرص حصول النساء في المناطق الداخلية على هذه الائتمانات هي فرص محدودة لأن مؤسسات الائتمان ليست لها فروع في المناطق الداخلية بسبب ضعف الهيكل الأساسي والعزلة الجغرافية، ولأن نظم الائتمان ليست متماشية مع وضع سكان المناطق الداخلية. وعلى سبيل المثال فإن النساء في المناطق الداخلية ليست لديهن القدرة على سداد القروض شهرياً أو لا تتوفر لديهن الضمانات.

وإضافة إلى هذا فإنه توجد في الداخل قرى ومناطق بدون اقتصاد نقدي، ولهذا فإن الكثير من النساء في تلك الأماكن ليس لهن دخل مالي. وقد بينت دراسة استقصائية أجرتها الحركة النسائية الوطنية في عام ١٩٩٨ بين النساء في أعالي نهر سورينام أن نسبة ١٤٪ من النساء لم يكن لديهن أي دخل مالي وكن تعتمدن اعتماداً كاملاً على أزواجهن وأقاربهن الموجودين في القرية وخارجها. وثلاث أولئك النساء لم يحصلن على أي دعم بالمرّة. وبالنسبة للنساء اللواتي كان لديهن دخل كان مصدر ذلك الدخل هو الزراعة لنسبة ٥٠٪ وعمل حكومي لنسبة ١٠٪ والشريك لنسبة ١٠٪ واستحقاقات حكومية (مساعدة مالية أو معاش الشيخوخة العام) لنسبة ٧٪. ومعاش الشيخوخة العام كان هو مصدر الدخل الوحيد للنساء اللواتي تجاوزن سن ٦٥ سنة. (المصدر: الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للمرأة في منطقة أعالي نهر سورينام. وهي دراسة أعدتها الحركة النسائية الوطنية من أجل منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ١٩٩٨). والرجال يكون لديهم بصفة عامة مصادر أخرى للدخل، مثل القنص وصيد الأسماك وخدمات النقل وحفر الأخشاب وقطع الأخشاب وتجهيز الأخشاب واستخراج الذهب والتشييد. وحقبة أن نساء كثيرات ليس لديهن دخل،

أو أن دخلهن قليل، تجعلهن معتمدات بدرجة كبيرة على شركائهن أو أطفالهن أو أقاربهن الآخرين. وقد بدأت بعض المنظمات النسائية المحلية، من خلال الحركة النسائية الوطنية، في تجربة تطوير نظام ائتمان من اتحاد ائتماني تقليدي دائر بحيث يقدم القروض إلى الأعضاء وغير الأعضاء بدون ضمانات. وحتى الآن لم تحقق نظم الائتمان هذه نتائج إيجابية.

وبين عامي ١٩٩٨-٢٠٠٢ لم يحدث تغير كبير بالنسبة لمشكلة حصول النساء غير المنتميات إلى القبائل على الأرض. وفرصة حصول النساء على الأرض للأغراض الزراعية لا تزال محدودة. والنسبة المئوية للنساء اللواتي طلبن أرضاً، وحصلن عليها، زادت زيادة ضئيلة وهي ١٪ فقط وفقاً لما ورد في التقرير المعنون "تحليل وضع المرأة" (٢٠٠١). ومحفل المنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة والتنمية، وهي شبكة من منظمات نسائية وسيطة، تقوم منذ آذار/مارس ٢٠٠٢ بحملة تحت شعار "أرض للمرأة"، وهي حملة تهدف إلى زيادة عدد النساء اللواتي يتقدمن بطلبات للحصول على أرض ويحصلن عليها. ونساء القبائل تعانين من مشكلة أخرى وهي مشكلة تسجيل الأرض بأسمائهن. والناس في الداخل - رجالاً ونساءً - لا يمكن لهم أن تسجل الأرض بأسمائهم إلا على أساس ما يسمى قوانين "L - Decrees"، وهو تسجيل لا يتماشى مع المفاهيم السائدة في المناطق الداخلية للملكية الأرض الجماعية والتي لا يمكن التنازل عنها. وفي السنوات الأخيرة قُدمت إلى الحكومة التماسات، عن طريق منظمات غير حكومية ومنظمات للسكان المارونيين والسكان الأصليين، لحل مشكلة حقوق الأرض القبلية. وفي الخطة الإنمائية المتعددة السنوات للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ وصفت الحكومة مشكلة الأرض بأنها مشكلة معقدة إلى حد ما. وقد منحت الحكومة امتيازات قرب بعض القرى لأشخاص وشركات من خارج المنطقة للعمل في أنشطة اقتصادية (قطع الأخشاب، استخراج الذهب)؛ وهو ما أدى إلى نشوب خلافات بين السكان المحليين وأصحاب الامتيازات. وقد مُنح السكان المحليون من القيام بأنشطتهم الاقتصادية، مثل القنص وقطع الأخشاب والزراعة. وبيّنت الحكومة أنها ستحل مشكلة حقوق الأرض من خلال تشريع بالتشاور مع سكان المناطق الداخلية وبدعم من منظمات متعددة الأطراف. ولم تتخذ الحكومة أية خطوات للتصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ التي تقر بحقوق السكان الأصليين وسكان المناطق القبلية في الأرض.

وبصفة عامة فإن التكنولوجيا قليلة في المناطق الداخلية. والرجال هم الذين يسيطرون بالكامل تقريباً على الآلات القليلة الموجودة ويديرونها. وقد ركزت منظمات غير حكومية مختلفة على زيادة فرص حصول النساء على التكنولوجيا في المناطق الداخلية باقتناء الآلات التي تقلل عبء أعمالهن (الأدوات والمعدات الزراعية؛ آلات تجهيز المواد الخام؛ تكنولوجيا

الاتصالات السلكية واللاسلكية؛ تكنولوجيا إنتاج الطاقة؛ وغير ذلك) وتدريب النساء على استخدام هذه الآلات والمحافظة عليها وإدارتها.

ومستوى مرافق المياه والصرف الصحي في المناطق الداخلية منخفض للغاية عما هو في أجزاء أخرى من البلد، كما أن الناس هناك يعتمدون على مياه الأمطار أو الجداول والأنهار. ومن الممكن أن يشكل هذا النوع من مصادر المياه خطراً على الصحة، وخاصة بسبب زيادة أنشطة استخراج الذهب (غير القانونية) وما يصحبها من تلوث بالزئبق. ووفقاً لما بيّنه التحليل القطاعي لموارد مياه الشرب والمرافق الصحية في سورينام (منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية، ١٩٩٨) فإن نسبة ٦٣٪ من سكان المناطق الحضرية ونسبة ٣٤٪ من سكان المناطق الريفية، وتشمل المناطق الداخلية، لديهم مرافق تنظف بالمياه الكاسحة. وعدم توفر المرافق الكافية يدفع الناس إلى استخدام الجداول والأحراش والنهر لأغراض الصرف الصحي، وهو ما يزيد من خطر الأمراض المعدية. وعدم توفر المياه الصالحة للشرب ومرافق الصرف الصحي الملائمة يؤثر بصفة خاصة على النساء وذلك لأنهن تعملن مباشرة في أعمال منزلية وفي رعاية أفراد الأسرة المرضى. وجرى على مر السنوات تطوير مشاريع لتحسين إمدادات المياه. والخطة الاستراتيجية لها أهمية بالنسبة للمناطق الريفية والمناطق الداخلية وذلك لأنها تهدف إلى تحسين ١٥ شبكة من شبكات الإمداد بالمياه في المناطق الريفية و٢٧ شبكة في المناطق الداخلية بين عامي ١٩٩٤ و٢٠١٥. غير أن الخطة لم تُنفذ بعد بسبب نقص التمويل. ومن المتوقع أن تقوم منظمات محلية ومنظمات غير حكومية بتنفيذ مشاريع مختلفة لمياه الشرب وذلك من خلال برنامج المشاريع الصغيرة الذي ينفذه الاتحاد الأوروبي، وصندوق التنمية المجتمعية، وصندوق تنمية المناطق الداخلية.

ولا توجد مصادر للطاقة البديلة، مثل الطاقة الشمسية والمائية وطاقة الرياح والطاقة الحيوية، التي لها أهمية أساسية بالنسبة للتنمية المستدامة والقضاء على الفقر المستدام. والوسيلة الشائعة لتوليد الطاقة في المناطق الداخلية هي المولدات التي تديرها محركات الديزل، وهي مولدات تسبب التلوث وباهظة التكاليف، وهو ما يرجع جزئياً إلى ارتفاع تكلفة نقل الوقود. وبصفة عامة فإن النساء مستبعدات من استخدام هذه المولدات والمحافظة عليها وإدارتها. وأهم الطرق في المناطق الداخلية حالتها سيئة، كما أن ارتفاع تكاليف النقل (البري والمائي والجوي) تجعل تكلفة نقل السلع والخدمات في المناطق الداخلية مرتفعة للغاية. وعلى الرغم من أن الاتصال في أجزاء من المناطق الداخلية قد تحسّن من خلال تركيب هواتف خلوية ثابتة وأجهزة لبت بالراديو في مناطق متعددة فإن قرى كثيرة محرومة من الاتصال ببقية البلد. ومن الممكن الاتصال بالراديو عن طريق الإرسال على الموجة القصيرة. وفي الماضي كان يوجد في كل قرية جهاز إرسال بالراديو، غير أن هذه الأجهزة قد دُمّرت خلال

الحرب التي نشبت في المناطق الداخلية (١٩٨٦-١٩٩٢). واستقبال التلفزيون يقتصر على جزء صغير للغاية من المناطق الداخلية. وبالنظر إلى أن النساء في المناطق الداخلية تشتركن، بالكاد، في إدارة قراهن فيأهن تشتركن بالكاد، إن كان، في التخطيط وفي اتخاذ القرارات بالنسبة للكهرباء والنقل والاتصال.

ووفقاً للتقاليد فإن الغالبية العظمى من المارونيين يعيشون في منازل مساحتها المتوسطة ٢٠ متراً مربعاً ويعيش فيها، في المتوسط، ٥ سكان. والمساحة المعيشية لا تحقق المعايير الدولية والوطنية: ٤٥ متراً مربعاً على الأقل وفقاً لبرنامج مأوى منخفضي الدخل الذي تنفذه الحكومة بالتعاون مع بنك التنمية للبلدان الأمريكية ومنظمات غير حكومية. وفي عام ٢٠٠٢ بدأت الحكومة برنامجاً عاماً للإسكان في قرية بوكيغرون (Pokigron) التي تقع على امتداد أعالي نهر سورينام. وبجانب هذه المبادرة لم يتم بعد وضع أي برنامج أو أية سياسة لمعالجة مشكلة الإسكان في المناطق الداخلية.

الباب الرابع

المادة ١٥

المساواة أمام القانون

الرجل والمرأة متساويان أمام القانون (الفقرة ٢ من المادة ٣٥ من الدستور). والتقرير السابق الذي قدّمته جمهورية سورينام إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بيّن أن هذا المبدأ لا ينعكس في جميع الأنظمة التشريعية. وخلال إعلان رئيس جمهورية سورينام لبيان سياسة الحكومة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ ذكرت الحكومة أنه سيجري جعل التشريع الوطني متماشياً مع الاتفاقيات المتعلقة بحقوق المرأة وموجهاً نحو الالتزام بتلك الاتفاقيات. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ نُشر تقرير لوزارة الداخلية، وتضمّن التقرير نتائج اختبار أُجري بالنسبة للاتفاقيات الأربع التالية:

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه والقضاء عليه (اتفاقية بيليم دو بارا).
- اتفاقية البلدان الأمريكية لمنح الحقوق السياسية للمرأة.
- اتفاقية البلدان الأمريكية لمنح الحقوق المدنية للمرأة.

وقد حُدّدت في هذا التقرير أوجه النقص في التشريع الوطني كما قدّمت توصيات لمعالجتها.

وبند العمل ٥ في خطة العمل المتعلقة بتعميم إضفاء البعد الجنساني التي وضعتها الحكومة السورينامية (حزيران/يونيه ٢٠٠١) ينص على أن وزارة الداخلية سوف تحقق هذا الوعد خلال فترة بقاء الحكومة الحالية في الحكم (حتى عام ٢٠٠٥). وفي ١٢ آذار/مارس ١٩٩٩ أنشئت اللجنة المعنية بوضع تشريع بشأن منع العنف ضد المرأة، وأضفت وزارة الداخلية الطابع الرسمي على تلك اللجنة بموجب المرسوم رقم ٦٤٣٦/٢٠٠٠ الصادر في ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٠. وقد اشتركت اللجنة في وضع التقرير الأول الذي قدّم إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ولذلك فإنها لم تتمكن من اقتراح تشريع. وخطة العمل المتكاملة المتعلقة بالمساواة الجنسانية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١) تحدّد التدابير المعيّنة التالية التي سيتم اتخاذها:

- تشجيع العمل الإيجابي من أجل المرأة في الأماكن التي لا تزال تعاني فيها من اللامساواة.
- تشجيع إظهار الصور الإيجابية للمرأة في المجتمع.
- تقييم القرار جيم- ١١ وقانون الموظفين.
- إنشاء هياكل والبدء في جعل التشريع الوطني متماشياً مع الاتفاقيات المتعلقة بحقوق المرأة.
- إلغاء النصوص التمييزية الموجودة في قانون الموظفين.
- تدريب موظفي الحكومة في مجال المسائل الجنسانية بهدف تطبيق منظور جنساني في مراجعة القوانين والحقوق، وكذلك المشاريع والبرامج.
- تعديل قانون الحوادث للاعتراف بوضع المعاشرة دون زواج من أجل الحصول على الاستحقاقات بعد وفاة الشريك الذكر.
- تعديل قانون السلامة بحيث تحصل النساء الحوامل والمرضعات على حماية إضافية في العمل.
- تنقيح القانون لرفع العجز القانوني الذي تعاني منه المرأة المتزوجة من أجل سد الثغرات.
- متابعة مشروع 'حقوق المرأة العاملة' لمنظمة العمل الدولية (بما يشمل التوعية بالمضايقة الجنسية في مكان العمل، وبحث المساواة بين الجنسين في قانون العمل، وغير ذلك).
- البدء في تعديل تشريع العمل من وجهة نظر المرأة.

المادة ١٦

الزواج والعلاقات الأسرية

كما هو مبين في التقرير السابق الذي قُدِّم إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة فإن المرء في سورينام يستطيع أن يدخل في علاقة زوجية وفقاً للقانون المدني أو لواحد من قانوني الزواج الآسيويين، وهما قانون الزواج للهندوس وقانون الزواج للمسلمين. والفروق الأساسية بين أنواع الزواج هذه تتعلق أساساً بالسن المقررة للزواج، وبالطابع الرسمي للزواج وبطريقة الطلاق. وقد أوصى المكتب الوطني للسياسة الجنسانية، الذي قيّم أربع اتفاقيات دولية في عام ٢٠٠١، بالإبقاء على قانون واحد للزواج في سورينام، وهو ما يشترط الحصول على موافقة الوالدين حتى سن ٢١ سنة أو ١٨ سنة بغض النظر عن نوع الجنس. وأوصى المكتب أيضاً بحظر زواج الأطفال.

وعلى الرغم من عدم توفر بيانات إحصائية عن هذه المسألة فقد أُشير أيضاً إلى أن هناك في الواقع فتيات ونساء صغيرات في السن في بعض الجماعات الإثنية، وبعض الأولاد والرجال صغار السن أيضاً، يدخلون في زيجات توضع ترتيباتها سواءً كان ذلك ضد إرادتهم أو لم يكن. وهذا يتعلق بوقت الزواج وكذلك باختيار الشريك. وفي تقرير تقييم صدر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ وسبقت الإشارة إليه أوصى المكتب الوطني لسياسة الجنسين بحظر زيجات النساء التي توضع ترتيباتها. وأوصى المكتب الوطني لسياسة الجنسين أيضاً بمواءمة أسس الطلاق والشروط المتعلقة بالسماح بالزواج، وإصدار تشريع بشأن اغتصاب النساء في إطار الزواج وطرد المرأة. وقد أدرجت وزارة العدل والشرطة نقطة العمل "استكمال وتعديل مواد القانون الجنائي للاعتراف بالعنف الموجه ضد المرأة والعنف المنزلي كظلم تشريعي منفصل" باعتبارها البند ١ في خطة عمل الحكومة السورينامية المتعلقة بتعميم إدراج البعد الجنساني.

ولم يتم بعد تعديل مواد القانون المدني التي تتعارض مع مبدأ المساواة بالنسبة لسلطة الوالدين وحضانة الأطفال، وكذلك اختيار اسم الأسرة (المادتان ٧١ و ٣٥٣ والفقرة الفرعية ٣ من المادة ٣٨٣ (أ) و المادة ٤٠٣). والقانون المتعلق بالمساواة في الميراث، الذي يهدف إلى إلغاء التمييز بين الأطفال الشرعيين والأطفال الطبيعيين، دخل حيز النفاذ في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٠. وقُدِّم إلى مجلس الوزراء مشروع قانون الحق في إبداء وجهة النظر؛ ولا يزال مشروع القانون المتعلق بحقوق الوالدين في الزيارة قيد الإعداد. وينبغي أن ترسي حقوق الوالدين في الزيارة حقوقاً بين أحد الوالدين الذي لا يتمتع بالحضانة والطفل، وذلك في

ظروف خلاف الطلاق. والحق في إبداء وجهة النظر ينص على الاستماع إلى القصّر في قرارات المحاكم التي تتعلق بهم أثناء النظر في قضايا القانون المدني.

والتشريع المتعلق بالحق في استخدام وسائل منع الحمل والحصول عليها، وهو قانون لم يعد متفقاً مع ظروف العصر، لم يُعدّل بعد بحيث أن توزيع تلك الوسائل لا يزال ممنوعاً قانوناً على الرغم من أن الحكومة تؤيد في الواقع العملي تنظيم الأسرة وتوزيع وسائل منع الحمل. وقد ذُكرت في التقرير الأول إمكانية أن يصبح حصول النساء الفقيرات على وسائل منع الحمل أكثر صعوبة بسبب سوء الوضع الاقتصادي. وأوصى المكتب الوطني لسياسة الجنسين الحكومة بدعم وسائل منع الحمل، غير أن هذه التوصية لم تُنفذ بعد. وفي عام ٢٠٠١ أخذ مركز حقوق المرأة زمام المبادرة بالنسبة لتشكيل لجنة تركز على فصل منفصل من القانون المدني، وهو فصل يتعلق بالعنف المنزلي. والمنظمات غير الحكومية تشعر بالقلق لأن تعديل التشريع يسير ببطء شديد، وهو ما يشكل عائقاً في الممارسة العملية.

المراجع:

- Adams, B. U، تقرير الدراسة الاستقصائية التي أُجريت بشأن الخصوبة في أربع قرى مارونية منتقاة في المناطق الداخلية لسورينام بتكليف من الحركة النسائية الوطنية، باراماريبو، ...
- المكتب الإحصائي العام، Geselecteerde Genderstatistieken Suriname, Suriname in cijfers، no. 197 - 2002/01، بالتعاون مع الاتحاد الكاريبي والشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، باراماريبو، ٢٠٠٢.
- المكتب الإحصائي العام، الكتاب السنوي الإحصائي، سورينام بالأرقام، رقم ١٨٩-٢/٢٠٠٠، باراماريبو، ٢٠٠٠.
- Bakker, W، الظروف الصحية في سورينام، ١٩٩٦، منظمة الصحة للبلدان الأمريكية منظمة الصحة العالمية، باراماريبو، ...
- Centraal Bureau voor Burgerzaken (CBB), Demografische data Suriname 1998 - 2002 وزارة الداخلية، باراماريبو، ٢٠٠٢
- James, V، استراتيجية التنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باراماريبو، ٢٠٠١.
- Kabinet van de President van de Republiek Suriname، مكتب رئيس جمهورية سورينام، تقرير CRC الدوري الأول لجمهورية سورينام، الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠.
- Kabinet van de President van de Republiek Suriname, Initieel rapport van de Republiek Suriname in het kader van het Verdrag inzake uitbanning van alle vormen van discriminatie van vrouwen (CEDAW), periode maart 1993 - december 1998
- Kabinet van de President van de Republiek Suriname, Meerjarenontwikkelingprogramma 2000-2005. Paramaribo, 2000
- Kabinet van de President van de Republiek Suriname, Regeringsverklaring 2000 - 2005. Paramaribo, 2000
- Ketwaru-Nurmohamed, Sh. and Forum van NGOs in Suriname, Situation Analysis of Women in Suriname, een product van het UNIFEM-programma Women and Sustainable Human Development in Suriname. Paramaribo, 2001
- Lewis, L., Gender en politiek, Inventarisatie van de participatie van vrouwen aan het politiek besluitvormingsproces 1975 - 1997. Paramaribo, 1997

Malmberg-Guicherit, H., Het gender mainstreaming actieplan van de Surinaamse overheid, Culconsult van أجل وزارة الداخلية، بتمويل من الصندوق الكندي للمساواة بين الجنسين في منطقة البحر الكاريبي، باراماريبو، ٢٠٠١.

Malmberg-Guicherit, H., Wan Muyee Soni, A Women's Thing تقرير عن دراسة استقصائية أجريت في منطقة كلاسكريك. تحليل للمساواة الجنسانية على أساس نهج سبيل العيش المستدامة، مستشار لبرنامج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة - المرأة والتنمية المستدامة في سورينام، باراماريبو، كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

Menke, J., تقرير عن الفقر، بتكليف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باراماريبو، ٢٠٠٠.

Ministerie van Binnenlandse Zaken, Grondwet van de Republiek Suriname

Ministerie van Binnenlandse Zaken, Evaluatie van het Verdrag inzake de uitbanning van alle vormen van discriminatie van vrouwen, het Inter-Amerikaanse verdrag inzake de preventie, bestraffing en uitbanning van geweld tegen vrouwen, de Inter-Amerikaanse conventie inzake toekenning van burgerrechten aan vrouwen, en de Inter-Amerikaanse conventie inzake toekenning van politieke rechten aan vrouwen. Paramaribo, 2001

Ministerie van Binnenlandse Zaken, Integraal Genderactieplan 2000 – 2005, Nationaal genderbeleid van de Republiek Suriname. Paramaribo, 2001

Ministerie van Binnenlandse Zaken, Initieel rapport van Suriname in het kader van het Verdrag inzake uitbanning van alle vormen van discriminatie van vrouwen (CEDAW), periode maart 1993 t/m December 1998

Ministerie van Financiën, Financiële Nota 1997 – 2000. Paramaribo, 1997

Ministerie van Onderwijs en Volksontwikkeling, Surinaams Educatief Plan (SEP), Een strategisch plan voor de sector onderwijs en volksontwikkeling in Suriname voor de komende 15 a 20 jaar. Paramaribo, 2002

Ministerie van Volksgezondheid, Doodsoorzaken in Suriname 2000. Bureau voor de Openbare Gezondheid (BOG): Paramaribo, 2002

Ministerie van Sociale Zaken en Volkshuisvesting, Multiple Indicator Cluster System (MICS), a product van het UNICEF-programme in collaboration with the government. Paramaribo, 2000

Ministerie van Sociale Zaken en Volkshuisvesting, Nationaal Rapport ingevolge de World Summit for Children. Bureau Rechten van het Kind: Paramaribo, 2001

Ministerie van Sociale Zaken en Volkshuisvesting, Beleidsplan Kinderen 2002 - 2006 van het Ministerie van Sociale Zaken, met steun van UNICEF. Paramaribo, 2002

Nationale Vrouwenbeweging (NVB)، دراسة استقصائية بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة في منطقة أعالي نهر سورينام، من أجل منظمة الأمم المتحدة للطفولة، باراماريبو، ١٩٨٨.
منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية، تحليل لقطاع الإمداد بمياه الشرب والصرف الصحي في سورينام، باراماريبو، ١٩٩٨.

Stichting Planbureau Suriname, Jaarplan 1997 – 2000. Paramaribo, 1997

Stichting Projekta, Gender en onderwijs، وثيقة بالفيديو أنتجت في إطار برنامج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، بعنوان 'المرأة والتنمية المستدامة في سورينام'. باراماريبو، ٢٠٠١.

Terborg, J.، تقرير عن دراسة استقصائية أجريت بشأن الإدماج الاجتماعي للجنسين في مجتمعين محليين مختارين، باليسادويغ ومونديربويتن، بتكليف من الحركة النسائية الوطنية وبدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة، باراماريبو، ٢٠٠٠.

Terborg, J., Situatie- en Responsanalyse Rapport HIV/Aids in Suriname (SARA). ProHealth: Paramaribo, 2002

Verdrag inzake de uitbanning van alle vormen van discriminatie van vrouwen منشور مشترك صدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، باراماريبو، ١٩٩٩.